بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

برنامج اقتصاد سياسي دولي

رسالة ماجستير بعنوان:

"انعكاسات التغيرات السياسية في مصر وسوريا على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠"

"The impact of political "changes" in Syria and Egypt on political and economy situation in Jordan 2010- 2020"

إعداد:

قاسم محمد عقلة الوديان

إشراف:

أ.د وليد عبد الحي

حقل التخصص: العلوم السياسية اقتصاد سياسي دولي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انعكاسات التغييرات السياسية في مصر وسوريا على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠١٠-٢٠٢٠

The Impact of Political "Changes" in Syria & Egypt on political and Economy situation in Jordan 2010-2020

إعداد

قاسم محمد عقلة وديان

بكالوريوس، إدارة عامة، جامعة مؤتة- الكرك،٢٠٠٣م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور وليد سليم عبدالحي _____ مشرفاً رئيساً

أستاذ في العلوم السياسية- جامعة اليرموك

الدكتور صايل فلاح السرحان _____ عضواً

أستاذ مشارك في العلوم السياسية -جامعة آل البيت

الدكتور خالد مفضي الدباس _____ عضواً

أستاذ مشارك في العلوم السياسية - جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة

٢٠١٥/٥/٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

- إلى روح والدي رحمة الله تعالى

- إلى نبع الحنان أمي الغالية أمد الله في عمرها

- إلى رفيقة دربي . . . إلى من سارت معي نحو الحلم . . . خطوة بخطوة بذرناه معاً

وحصدناه معاً . . . . وسنبقى معاً . . . بإذن الله جزاكِ الله خيرا

- إلى أبنائي وبناتي حفظهم الله

- إلى أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في قسم العلوم السياسية

- إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم وفضلنا بالقرآن على سائر الأمم وصلى الله على سيدنا محمد الذي خصه بجوامع الكلم .

يسعدني وقد انتهيت بفضل الله ورعايته من إعداد هذه الرسالة ان أتوجه بالحمد والشكر إلى الله العلي القدير الذي هداني وأنار الطريق أمامي وأمدني بالعزم والإصرار لإتمام هذه الرسالة، وقيض لي من الأساتذة الأخيار والعلماء الأجلاء من أنار لي سبيل العلم وأرشدني إلى طريق الصواب

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي الذي أمدني ولم يبخل علي من منابع علمه بالكثير، وبجدية وعطاء بلا ملل ولا كلل، وبروح المربي وتواضع العالم،وحمداً لله بأن يسره الله في دربي ويسر به أمري، ولولا توجيهاته القيمة بعد توفيق الله لي، ما خرج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لجهودهم الكبير. جزاهم الله عنا خير الجزاء. وأيضا كل الاحترام والحب والتقدير للأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية في جامعتي الغراء، جامعة اليرموك على ما قدموه لي من علم وتواصل.

وأتقدم بالشكر الموصول إلى جميع الأصدقاء وكل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية .

الباحث

قاسم محمد الوديان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
١.	الإهداء	ج
٢.	الشكر والتقدير	د
٣.	فهرس المحتويات	هـ
٤.	قائمة الجداول	ز
٥.	قائمة الملاحق	ط
٦.	الملخص باللغة العربية	ي
٧.	المقدمة	ل
٨.	**الفصل الأول: الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي**	١
٩.	المبحث الأول: مؤشرا ت الاستقرار السياسي	٣
١٠.	المبحث الثاني: مؤشرا ت الاستقرار الاقتصادي	١٢
١١.	المبحث الثالث: التأثير المتبادل بين المؤشرات السياسية والاقتصادية	٢٦
١٢.	**الفصل الثاني: الجانب التطبيقي**	٢٩
١٣.	**المبحث الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠٠٥- ٢٠١٣**	٣٠
١٤.	المطلب الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠٠٥– ٢٠٠٩	٣١
١٥.	المطلب الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠١٠-٢٠١٣	٦٥
١٦.	المطلب الثالث: التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية	٨٩
١٧.	**المبحث الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا ٢٠١٠– ٢٠١٣**	٩٥
١٨.	المطلب الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر ٢٠١٠– ٢٠١٣	٩٦
١٩.	المطلب الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية في سوريا ٢٠١٠ – ٢٠١٣	١١٢
٢٠.	**المبحث الثالث: تقييم المؤسسات الدولية المختصة للأوضاع السياسية والاقتصادية في (الأردن، مصر، سوريا) ٢٠١٠ – ٢٠١٣**	١٢٧
٢١.	**الفصل الثالث: بناء السيناريوهات**	١٣٥
٢٢.	**المبحث الأول: التحليل الإحصائي لقيم المؤشرات السياسية والاقتصادية**	١٣٦
٢٣.	المطلب الأول: نتائج التحليل الإحصائي	١٣٦

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤.	المطلب الثاني: أثر المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن	١٦٩
٢٥.	المطلب الثالث: اثر التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن	١٨٥
٢٦.	**المبحث الثاني: السيناريوهات**	٢٠١
٢٧.	الخاتمة	٢٢٥
٢٨.	قائمة المراجع	٢٢٨
٢٩.	الملاحق	٢٣٢
٣٠.	الملخص باللغة الانجليزية	٢٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
١.	الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩	٣٣
٢.	القضايا ذات الصبغة السياسية التي تم النظر بها أمام محكمة امن الدولة	٣٦
٣.	الأحزاب السياسية المرخصة على الساحة الأردنية	٤٠
٤.	ترتيب الأردن في تقييم الديمقراطية	٤٣
٥.	مقياس الديمقراطية العربية	٤٤
٦.	الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي المتاح والناتج القومي الإجمالي للأردن للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩	٤٨
٧.	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٢٠٠٥-٢٠٠٩	٤٩
٨.	المديونية الأردنية ٢٠٠٥-٢٠٠٩	٥١
٩.	(خلاصة الموازنة العامة للحكومة)السياسة المالية خلال الأعوام من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (مليون دينار)	٥٣
١٠.	المسح النقدي للجهاز المصرفي(٢٠٠٥-٢٠٠٩)/مليون دينار	٥٤
١١.	النسبة المئوية للعاطلين عن العمل	٥٦
١٢.	عوائد التخاصية من بيع حصص الحكومة في شركات ومؤسسات القطاع العام منذ بدء التخاصية وحتى تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١	٦٠
١٣.	استخدامات وصرفيات عوائد التخاصية	٦١
١٤.	إنتاج الأردن من النفط والغاز ٢٠٠٥-٢٠٠٩	٦٣
١٥.	المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ مقدر بـــألف طن متري	٦٣
١٦.	الطلب المحلي على الطاقة الأولية خلال ذات الفترة كما يلي مقدرة ألف طن م.ن	٦٣
١٧.	الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٣	٦٦
١٨.	إعداد القضايا التي حولت لمحكمة امن الدولة	٧١
١٩.	الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٣	٨٣
٢٠.	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٢٠١٠- ٢٠١٣.	٨٣
٢١.	المديونية الأردنية للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٣.	٨٤
٢٢.	السياسة المالية للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٣ (مليون دينار)	٨٥
٢٣.	المسح النقدي للجهاز المصرفي ٢٠١٠- ٢٠١٣/ مليون دينار	٨٦
٢٤.	النسبة المئوية للعاطلين عن العمل ٢٠١٠- ٢٠١٣	٨٦
٢٥.	إنتاج الأردن من النفط والغاز ٢٠١٠- ٢٠١٣	٨٨
٢٦.	المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته ٢٠١٠- ٢٠١٣ (بألف طن)	٨٨
٢٧.	الطلب المحلي على الطاقة الأولية خلال ذات الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، مقدرة ألف طن م.ث	٨٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
٢٨.	الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو لمصر ٢٠١٠ – ٢٠١٣	١٠٧
٢٩.	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٢٠١٠ – ٢٠١٣	١٠٨
٣٠.	المديونية المصرية٢٠١٠ – ٢٠١٣	١٠٩
٣١.	نسبة العاطلين عن العمل في السوق المصري ٢٠١٠-٢٠١٤	١١٠
٣٢.	أعداد اللاجئين السوريين	١١٧
٣٣.	الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (مليار ليرة سورية)	١٢١
٣٤.	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣	١٢٣
٣٥.	نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي٢٠١٠-٢٠١٣	١٢٥
٣٦.	نسبة البطالة في سوريا ٢٠١٠-٢٠١٣	١٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
أ	جداول التحليل الإحصائي	٢٢٩
ب	جداول تقييم المؤسسات الدولية للمؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ومصر وسوريا	٢٤٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

الوديان، قاسم، محمد. انعكاسات التغيرات السياسية في مصر وسوريا على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠١٠-٢٠٢٠، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،٢٠١٥، (المشرف أ.د وليد عبد الحي)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأسباب التي أدت إلى التغيرات السياسية في مصر، وسوريا، وتداعياتها المستقبلية على الأردن، ومعرفة درجة الترابط بين الاقتصاد المصري، والاقتصاد السوري، من جهة والاقتصاد الأردني من جهة أخرى، وصولاً إلى قياس مدى الترابط بين التغير في الأوضاع الاقتصادية، واثر ذلك على الاستقرار السياسي في الأردن.

وعلية: فقد تم تأكيد الفرضية التي قامت عليها الدراسة، والمتمثلة بأن التغيرات السياسية، في مصر، وسوريا، أثرت سلباً على الأوضاع السياسية، والاقتصادية، في الأردن، وان تبعات تلك الآثار ستمتد حتى عام ٢٠٢٠.

وقام الباحث بتناول العلاقة ألارتباطيه، بين قيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية، في مصر، والأردن من جهة، وبين قيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية في سوريا، والأردن من جهة أخرى، وكذلك بين قيم المؤشرات في مصر، وسوريا معاً، واثر ذلك على الأردن، وقد توصل الباحث إلى ان هناك علاقة بين المؤشرات السياسية، والاقتصادية، في كل من مصر، وسوريا منفردات، أو معاً، على الأردن، وان قوة العلاقة، واتجاهها يختلف من مؤشر إلى أخر(علاقة طردية، أو عكسية، علاقة قوية، أو متوسطة، أو ضعيفة)، مع ان النسبة الأكبر، كانت تشير إلى ان ما آلت إلية الأوضاع في مصر، وسوريا، أثر سلبا على الأردن، وان مقدار التأثير يعتمد على معامل الارتباط، ومعامل التحديد، بين قيم المؤشرات في الأردن ومصر، والأردن وسوريا.

ومن خلال السيناريوهات التي تم صياغتها (الممكن، المحتمل، المفضل)، فأن السيناريو المحتمل، حظي بالتركز الأكثر، وذلك لان هذا السيناريو(المحتمل)، قد تم بناءة على افتراضين:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الأول: تحسن قيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية، في مصر، وسوريا، وتبين لنا من خلال معامل الارتباط ومعامل التحديد لقيم المؤشرات ان الاتجاه العام يشير إلى تحسن قيم المؤشرات في الأردن متأثراً بتحسن قيمها في مصر وسوريا.

الثاني: والذي بني على افتراض التراجع السلبي، لقيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية، فقد أظهرت النتائج، واعتماداً على معامل الارتباط، ومعامل التحديد، ان الاتجاه العام لقيم المؤشرات يشير إلى تراجع عام للمؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن، متأثرة بتراجع قيم المؤشرات في مصر، وسوريا، وان ذلك سيؤدي إلى تنامي حالة عدم الاستقرار السياسي في الأردن.

وتم بناء السيناريوهات وفقاً للمعطيات التي تم تضمينها لفصول الدراسة وان نتائج البحث التي توصلنا إليها مرتبطة بعاملين أساسيين هما:-

١. ثبات قيم المؤشرات على اتجاهها العام.
٢. عدم حدوث ما يسمى المتغير قليل الاحتمال عظيم التأثير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

في حين كانت بعض الأنظمة السياسية العربية مطمئنة إلى حالة الاستقرار التي تعيشها، وتركن إليها، غير آبهة بمطالب وتذمر أبنائها المستمر، فإن الشعوب العربية، والحركات السياسية، المنادية بالإصلاح السياسي، والاقتصادي، ما انفكت، تروج لبعد وإغفال الأنظمة عن شعوبها، وإيغالها في التبعية للغرب الاستعماري، الذي استبدل الاستعمار، من عسكري إلى اقتصادي، وثقافي.

وما لجأت إليه بعض الدول، من الدعوات المستمرة إلى التغريب، (تقليد كل ما هو غربي)، بحجة مواكبة التحضر والمدنية لهذه الدول، (التي تحقق لشعوبها الرفاه الاقتصادي، والمشاركة السياسية)، وما مارسته بعض الأنظمة العربية من سياسة التجهيل والعزلة، والاضطهاد، والحرمان من الحقوق المدنية، وإفقار كثير من الأنظمة العربية شعوبها، وحرمانها من ابسط حقوقهم السياسية ساهم في خلق وضع متأزم بين الشعوب والأنظمة السياسية الحاكمة.

إن التغيرات السياسية التي أدت إلى تغيير النظم السياسية، في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، لم تحقق للشعوب ما كانت تصبو إلية من استقرار السياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، أو استتباب للأمن في هذه الدول، وذلك بالرغم من بعض مظاهر الديمقراطية التي شهدتها الساحة التونسية والمصرية عقب الاحتجاجات التي عمت تلك الدول، في حين ما زالت الأوضاع في ليبيا، واليمن، وسوريا، تشهد صراعاً محتدم على السلطة.

ان اشتداد القتال في سوريا، واستمرار الصراع في ليبيا، واليمن، وارتفاع أعداد القتلى يوما بعد أخر، أدى بالمعارضة في الدول التي شهدت حراكات سياسية إلى إتباع سياسة التهدئة، والتروي وإتباع الأساليب الأكثر سلمية، لتحقيق الإصلاحات السياسية، والاقتصادية المطلوبة، والتي تطمح المعارض الوصول إليها، رافق ذلك توجه لدى الأنظمة السياسية الحاكمة بإجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لتحسين الظروف المعيشية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وذلك بهدف الوصول إلى نقاط مشتركة تؤسس للحوار وقبول الأخر.

إن الروابط الآلية في الوطن العربي تجعل التأثير يمتد، ويجد له صدى، من أقصى الوطن العربي إلى أدناه، فالروابط التاريخية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والهوية، تفرض نموذجاً حياً للعلاقة التفاعلية بين مكونات المجتمع العربي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التغيرات السياسية التي اجتاحت بعض الأقطار العربية، هي مثال واقعي، على هذا التفاعل، والتواصل، ما بين الشعوب العربية، بل يشير بعض الدارسين، إلى إمكانية حدوث هذه التغيرات في أقطار أخرى في الوطن العربي، متجاوزه التغيرات السياسية إلى إحداث تغييرات جذرية في النمط الاقتصادي، وبالتالي توزيع الناتج القومي العربي على كل الدول العربية .

ومن جهة أخرى، فان البنية الاقتصادية الأردنية تعتمد في الأساس على المساعدات الخارجية الغربية والعربية خصوصاً، وذلك منذ عشرات السنين، وما يزيد من حدة ترابط الأردن بالوطن العربي، (انظمه وحكومات)، كون الأردن حلقة أساسية وعنصر رئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي، ولعل التعمق بالبعد التاريخي للقضية الفلسطينية، يكشف عن تحول أثار الصراع إلى زيادة ربط الوضع الاقتصادي الأردني بالاقتصاديات العربية بشكل أكثر تعقيداً .

ان الصعوبات الاقتصادية التي عاشها الأردن، والتي نتج عنها زيادة عبء المديونية الخارجية والداخلية، كنتيجة للتبعية الاقتصادية للدول الأجنبية والعربية، بشكل خاص، لم تؤثر بشكل فاعل على الاستقرار السياسي لنظام الحكم في الأردن .

لقد أدت التغيرات السياسية الأخيرة والتي بدأت عام (٢٠١٠)، والتي تبدلت من جرائها الأنظمة الحاكمة، وما رافقها من اختلاف في التوجهات السياسية للأنظمة الجديدة، والهجرات المتتالية، لأهالي وسكان تلك البلدان، إلى الدول المجاورة، إلى إحداث تغيرات ديمغرافية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، في البلدان المضيفة. وكان الأردن هي إحدى هذه الدول التي تعرض وما زال للتأثير والتغيير، ولعل الأردن أكثر من تأثر وتفاعل مع أجواء التغييرات العربية السياسية وتداعياتها.

ولدراسة وتحليل التداعيات الحالية، والمستقبلية لهذه التغيرات السياسية العربية على الأردن، وما ستؤول إليه مستقبلاً، تجيء هذه الدراسة لتكشف ضبابية الرؤية، حيث تتناول انعكاس التغيرات السياسية في مصر، وسوريا، وتداعياتها على الأردن مستقبلاً .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً:- أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة مما يترتب عليها من مساهمات ذات فائدة من الناحيتين العلمية والعملية كما هو مبين أدناه :

١. **من الناحية العلمية :**

أ. تعميق اتجاه الدراسات الكمية في تحليل الظواهر الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية .

ب. كشف العلاقة بين وحدات إقليم معين في حالة الاضطراب، وقياس اثر تلك الاضطرابات على دول الإقليم، ودول الجوار، واثر ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها.

٢. **من الناحية العملية :**

يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة عمليا من قبل أصحاب القرار على النحو الأتي:

أ. بيان الأثر الفعلي للازمات السياسية العربية على الأردن من الناحية والسياسية والاقتصادية حاضرا ومستقبلا، من اجل وضع الخطط الاقتصادية، والسياسية، للسنوات القادمة لمواجهة التحديات القائمة والاحتراز من تداعيات الأزمات المتوقعة.

ب. يمكن لبلدان عربية أخرى كمصر وسوريا والدول المتأثرة من تداعيات الأزمة الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

ثانياً:- مشكلة الدراسة وأسئلتها

١. **مشكلة الدراسة :-** تتمثل مشكلة الدراسة في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر وسوريا، وصعوبة الحصول على البيانات الحديثة سواء المتعلقة بالمؤشرات السياسية أو المؤشرات الاقتصادية لكل من مصر، وسوريا، والأردن.

٢. **أسئلة الدراسة** :- **تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :-**

ما هو اثر التغيرات السياسية في (مصر ، سوريا) على الأردن اقتصاديا" وسياسيا""؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية وهي :-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. كيف أثرت التغيرات السياسية في مصر على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن واحتمالاتها المستقبلية .

ب. كيف أثرت التغيرات السياسية في سوريا على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن واحتمالاتها المستقبلية.

ثالثاً: - فرضية الدراسة

للإجابة على مشكلة البحث تنطلق الدراسة من الفرضية التالية :-

(يوجد تأثير سلبي للتغيرات السياسية، في مصر، وسوريا، وتداعياتها المستقبلية، على الأوضاع السياسية، والاقتصادية، في الأردن)

رابعاً:- حدود الدراسة

٠١ **التحديد ألزماني**: تمتد هذه الدراسة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ ويأتي اختيار هذه الفترة باعتبار ٢٠١٠ بداية التغيرات السياسية والتي لا تزال قائمة. وتعتبر هذه الفترة ممتدة، وطويلة نسبيا، وتستقصي نتائج مرحلة قادمة،وغير ثابتة وتوقعاتها تحتمل التغيير.

٠٢ **الحدود المكانية**: سوف تسعى هذه الدراسة لتتبع اثر التغيرات السياسية على الأردن وسوف تركز على حالتي: مصر، وسوريا، وبذلك فالحدود المكانية للدراسة هي الأردن ، مصر ، سوريا .ونظرا لان دولتي: مصر، وسوريا، تعاني من اضطرابات وقلاقل متصاعدة، فيصعب على الباحث الوقوف والحصول على بعض المعلومات، التي تشكل بعد أساسي، ومهم، في عملية البحث، وبالذات سوريا.

٠٣ **التحديد الموضوعي** تعتمد الدراسة على المفاهيم التالية (التغيرات السياسية، الأوضاع السياسية ، الأوضاع الاقتصادية) وفيما يلي سنتعرض لتعريفاتها بغية معرفة المقصود بها .

أ٠**التغيرات** :

٠١ **التعريف الاسمي**: هي الانتقال من حال إلى حال أخرى، وتكون أما تغيرات كبيرة، تصيب كافة نواحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ... الخ أو تغيرات متوسطة، تؤثر على نواحي دون أخرى وتكون ذات تأثير نسبي ، آو تغيرات صغيرة تمس مجالات محددة، وتكون ذات تأثير محدود.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠٢ **التعريف الإجرائي**: هي عملية تتتبع النشاطات التي تعتبر مؤشرات وهي (الإصلاحات، والمظاهرات، والاحتجاجات، والاعتصامات، والمسيرات السلمية، والهتافات والشعارات، والعصيان المدني، وتحسن مستوى المعيشة ، والفقر، والبطالة، ...)

ب. **الأوضاع الاقتصادية**:

٠١ **التعريف ألاسمي**: هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية، الذي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية، لإنتاج السلع، وتوزيعها للمستهلك، في الحاضر والمستقبل، بين أفراد المجتمع.

٠٢ **التعريف ألإجرائي**: سيتم خلال الدراسة قياس المؤشرات الدالة على المستوى الاقتصادي (معدل الدخل، البطالة، الفقر، الخصخصة، المديونية، غلاء المعيشة، السياسة المالية والنقدية للحكومة).

ج. **الأوضاع السياسية**:

٠١ **التعريف الاسمي**: هي التفاعلات بين مكونات النظام السياسي، (السلطة التنفيذية، التشريعية)،والعلاقات الخارجية للدولة، وكذلك العلاقات الداخلية بين مؤسسات المجتمع المدني، والنظام السياسي، ودور هذه المؤسسات في الحياة السياسية، ومدى تأثر الأفكار والايدولوجيا التي تتبناها بعض الأحزاب، في مساهماتها السياسية داخل الدولة.

٠٢ **التعريف الإجرائي**: سيتم خلال هذه الدراسة قياس المؤشرات الدالة على ألإصلاح السياسي (التعديلات الدستورية، المحكمة الدستورية، الهيئة المستقلة للانتخابات، قانون ألانتخاب لمجلس النواب، المشاركة السياسية، قانون ألأحزاب، الحكومة البرلمانية).

خامساً :- منهجية الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستعتمد الدراسة المناهج التالية:

٠١ **منهج الدراسات المستقبلية.**

تعد الدراسات المستقبلية المرشد والدليل لأصحاب القرار والمخططين لتكون قراراتهم أصوب وتخطيطهم أدق، وهذا ليس من باب التخمين أو التنبؤ العشوائي أو التمني، ولكن بناءاً على عمليات منظمة واستناداً لأسس علمية، حيث تبداء بدراسة الماضي بكل ما فيه من أحداث للاستفادة منها والبناء عليها، ودراسة الحاضر وما فيه من أحداث وظواهر وحركتها وما ستؤول إلية، والاستفادة من كل ذلك لدراسة المستقبل ومعرفة مسارات ظاهرة ما، وتوقع ما ستصل إلية.

ولأن المستقبل هو القادم وننتظر حدوثه فأن المجال أمام الإرادة الإنسانية مفتوح لقراءة المسارات المتوقعة لظاهرة ما وتحديد الاحتمالات لمسارها في إطار عدد من السيناريوهات أو الأنماط[١] والتي تتحدد في الممكن "possible"، والمحتمل "probable"، والمفضل أو المعياري" preferable or normative"، وانطلاقاً مما سبق فأن علم الدراسات المستقبلية هو[٢] " العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره".

وقد اتفق العديد من الباحثين في الدراسات المستقبلية على أن مفهوم التغيير هو(وحدة التحليل الأساسية التي ترتكز عليها اغلب تقنيات الدراسات المستقبلية) والتي ذهبت وفقاً للأسس التالية إلى [٣]:-

---

(١) عبد الحي، وليد، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ٢٠-٢١

(٢) عبد الحي، وليد، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العربي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص١٣

(٣) عبد الحي،وليد، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي ص١٢-١٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. تحديد ورصد التغير:- وذلك من خلال معرفة هل التغير كلي أو جزئي، كمي أو كيفي، وهل يسير بوتيرة مستمرة أم متقطعة والزمن اللازم لذلك، وهل التغير بطيء أم سريع، وهل إدراك التغيير عقلياً أم منطقياً أم بالحدس، وكذلك هل أصاب التغيير إبعادا ذات قيمة مركزية أم هامشية للظاهرة.

٢. تحليل أسباب التغيير:- وذلك من خلال التعمق في دراسة ماضي الظاهرة ومعرفة الأسباب المحتملة للتغيير ومحاولة ربط الظاهرة بغيرها من الظواهر ذات الصلة بالموضوع، وتحديد الأسباب المركزية والمساعدة.

٣. التمييز بين الحدث والاتجاه:- وللتمييز بينهما لابد ان نعرف ان الحدث هو مجموع الوقائع اليومية سواء كانت فردية أو جماعية، طبيعية أو اجتماعية، متوقعة أو مفاجئة. بينما الاتجاه يعني تكرار الحدث بنسق ينتج عنة حمل ظاهرة معينة على ان تأخذ شكلاً أو صفة معينة، وللاتجاهات مستويات مختلفة فهي إما اتجاه (تغير جزئي في عدد من الظواهر المختلفة بنسق محدد)، أو اتجاه فرعي (تغير جزئي في الظاهرة)، أو ما يعرف بالاتجاه الأعظم (تغير معظم الأجزاء في ظواهر مختلفة وباتساق محدد).

٤. البعد الزمني:- يعتبر الزمن محوراً مركزياً في الدراسات المستقبلية ويحدد بناءاً على عدد السنوات التي تشملها الدراسة إلى المستقبل المباشر، والمستقبل القريب، والمستقبل المتوسط، والمستقبل البعيد، وأخيراً المستقبل الغير منظور.

٥. زمن الاستغراق:- وهو الزمن الفاصل بين وقوع الحدث وبين تأثيره على ما حوله بمعنى الارتدادات الناتجة عن الحدث أو التداعيات الناتجة عنة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. الكلانية :-بمعنى ان الكل اكبر من مجموع أجزاءه، ومن هنا فأن التفاعل والترابط بين الظواهر لا يجب قياسه على أنة تراكم لمجموعة من الظواهر بقدر النتائج المترتبة على العلاقة بين هذه الظواهر وتأثير كل منها بالآخر.

ترتبط منهجية الدراسات المستقبلية بعدد من التقنيات التي يتم استخدامها منفردة أو مجتمعة وقد تم تقسيمها على النحو التالي[٤] :-

١. المناهج المعيارية والإرشادية: وتشمل تقنيات السيناريو، العصف الذهني، والتدرج ألسببي، والتنبؤ الرجعي.

٢. المناهج الكمية والوصفية: وتشمل تقنية دلفي، ودولاب المستقبل، ومصفوفة التأثير المتبادل، والمنحنى الجامع، وشجرة العلائق، والسلسلة الزمنية، والإسقاط.

٣. المحاكاة والمباراة: ويندرج تحتها تقنية المحاكاة، والمباراة .

٤. النمذجه: وتشمل التنبؤ التكنولوجي، وتحليل المضمون.

وعطفاً على ما تقدم فأن الدراسات المستقبلية تعنى بدراسة الظاهرة لتحديد مقدار التغير الذي أصابها والزمن الذي تطلبه ذلك التغير والمؤثرات التي أدت إلية، وتهتم بدراسة المؤشرات الخاصة بالظاهرة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ...الخ، لتحديد أي المؤشرات أكثر تأثراً وأي المؤشرات أكثر تأثيراً، ودراسة العلاقة بين هذه المؤشرات وعلاقتها بالمؤشرات الأخرى وتأثيرها فيها ودرجة الترابط بين هذه المؤشرات وباستخدام التقنيات المناسبة للوصول إلى النتائج الأكثر دقة.

٠٢ **منهج تحليل النظم:-** يشير(ديفيد ايستون) في هذا المنهج إلى جملة التفاعلات بين النظام وبيئته، ابتدءاً، بالمدخلات التي يتم تحويلها إلى مخرجات، والتي تعمل بدورها على خلق ردة فعل، أطلق عليها بالتغذية العكسية. وتمثل المدخلات في هذا البحث المطالب والاحتجاجات،

---

[٤] عبد الحي، وليد، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي،مرجع سابق ص١٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تحولت إلى ثورات، أما المخرجات: فتتمثل في النتائج التي تسببت بها الثورات، وأما البيئة فهي الوطن العربي .

٠٣ **المنهج المقارن:** تستخدم الدراسة هذا المنهج للمقارنة بين النظم السياسية، والتغيرات السياسية، والاقتصادية، في الدول التي سيتم تناولها: (الأردن، مصر، سوريا).

سادساً:- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة لما يلي:

٠١ معرفة الأسباب التي أدت للتغيرات السياسية في: مصر، وسوريا، والآليات التي تم إتباعها، وتداعياتها على الأردن مستقبلاً .

٠٢ معرفة درجة الترابط، بين الاقتصاد المصري، والاقتصاد السوري، من جهة، والاقتصاد الأردني ودرجة تأثيرهما فيه من جهة أخرى.

٠٣ قياس مدى الترابط، بين التغير في الأوضاع ألاقتصاديه، في الأردن، واثر ذلك على الاستقرار السياسي.

سابعاً:- الدراسات السابقة

٠١دراسة بعنوان : الأردن الطريق الصعب نحو الإصلاح، الكاتب: علي محافظة، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ ديسمبر٢٠١٢.

تطرقت هذه الدراسة إلى أن الأردن كغيره من البلاد العربية، ليس بمنأى عن رياح التغيير، في ضوء استمرار الاستبداد السياسي، والحكم الفردي المطلق، ونشوء نخبة سياسية تحكم وتسيطر على الاقتصاد، وتدير مؤسسات الدولة، وبُعدها عن الشعب، وتحديد الحريات العامة، وقمعها للمعارضة السياسية وتشويهها.

وأجملت الدراسة قوى التغيير بالإخوان المسلمين، والفئات الإسلامية الأخرى (السلفيين، الوسط الإسلامي)، والجبهة الوطنية للإصلاح وتشمل أحزاب (إسلامية، قومية، يسارية).

أما القوى المناهضة للإصلاح، فتمثلت، كما ورد بالدراسة: بالزعامات العشائرية المنتفعة، المتقاعدين العسكريين، الذين تم استمالتهم بمناصب في الدولة، الجماعات المنتفعة من حالة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستبداد، والفساد في البلاد، وتضم معظم رؤساء الحكومات، والوزراء، والعديد من أعضاء مجلسي النواب، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية.

كما تطرقت الدراسة إلى الإصلاحات التي تمت خلال السنتين، والسيناريوهات المستقبلية المتوقع حدوثها.

وتختلف الدراسة التي يقوم بها الباحث، عن هذه الدراسة، إنها تتطرق إلى اثر الثورات العربية على الأردن، (بمعنى دور التفاعلات العربية واثر الخارج على الداخل)، بينما تركز دراسة المحافظة على: الإصلاحات السياسية والاقتصادية بفعل المؤثرات الداخلية .

٢٠دراسة بعنوان : السياسة الخارجية المصرية والثورة، الكاتب، د.نادية محمود مصطفى، الربيع العربي إلى أين – أفق جديدة للتغير الديمقراطي . مركز دراسات الوحدة العربية.

تطرقت الدراسة إلى: انعكاس الثورة المصرية، كنموذج حضاري، على توجه السياسة الخارجية، وإستراتيجيتها وأدواتها، وما تواجه المرحلة الانتقالية من تحديات تمثل ضغوطا" على مسار الثورة وعلى أفاق التغيير الراهن في السياسة الخارجية المصرية، وارتباط ذلك بالنظام الدولي، وموقفة اتجاه الثورة المصرية، واستبيان دور السياسة الخارجية، المصرية إبان اندلاع الثورة وبعدها، واثر المحددات الداخلية، والخارجية على مسار الثورة ، والدور الواجب القيام به على الساحة الخارجية، لاستثمار الثورة، بداعي دعم مسارها، وتحقيق أهدافها، واستندت بذلك إلى ضرورة بناء السياسة الخارجية، مما تؤسسه السياسة الداخلية القائمة على ثلاث مرتكزات أساسية، تتعلق بالهوية المصرية، والمرجعية الحضارية، والمصالح الحيوية . **وتهدف الدراسة:** لتعزيز المشروع الثوري ليكون مشروعا" مبني على المفهوم الحضاري (سلمي، قيمي، حقوقي، شبابي، شعبي، تعددي، تعاوني، تكافلي، جهادي، إبداعي)، وذلك خلافا" لمشروع النظام السابق القائم على ألاستبداد، والاستعلاء ، والقمع، والاستسلام ، لأحادية النظام العالمي والتبعية المطلقة للغرب.

وتشير الدراسة : إلى أن السياسة الخارجية، التي يجب ألا تكون امتداد لما هو علية وضع الداخل، لكن ألأهم هو كيف تساهم هذه السياسة في خدمة أوضاع الداخل، وكيف يمكن للسياسة الخارجية مواجهة تدخلات القوى الخارجية، (الدبلوماسية والاقتصادية)، وهذا ما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت به السياسة الخارجية المصرية على الصعيدين ألإقليمي والدولي ما بعد الثورة من خلال التواصل مع دول الجوار الإفريقي (دول حوض النيل)، والعربي(السعودية والإمارات)، والإسلامي (إيران)، والدول الكبرى (أمريكا، بريطانيا، روسيا، فرنسا، .....)، والعمل على بناء تحالفات إقليمية تقوم على التوازن، وانتقال السياسة الخارجية من كونها قائمة على ردود الأفعال، إلى إحداث الفعل من خلال المبادرة، والاستقلال، والتوازن، في ظل إعادة ترتيب أولويات دوائر السياسة الخارجية المصرية، القائمة على الضبط، والموائمة، بين الاستقلال والمبادرة، الناجمين عن الثورة، والاستفادة من مخرجات الثورة، في تعزيز السياسة الخارجية ورفض الضغوط الخارجية بالإغراء بالمعونات المشروطة .

تختلف الدراسة التي يقوم الباحث، عن هذه الدراسة، إنها تبين اثر الثورات العربية (مصر، سوريا) على ألأوضاع السياسية والاقتصادية في ألأردن. بينما تركز هذه الدراسة على تأثير الثورة المصرية على السياسة الخارجية المصرية، ودور مصر بعد الثورة ،على الساحة إقليمياً ودولياً والدور الذي لعبته القوى العربية والإسلامية والدولية كمؤثر على اتجاهات الثورة المصرية من خلال المعونات المقدمة إلى مصر.

٣. دراسة بعنوان : ألأفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية ،الكاتب، منصف المرزوقي، المستقبل العربي، السنة٣٣، العدد٣٨٦، نيسان٢٠١١. كتاب، رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن (مصر، المغرب، سوريا)، تشرين الثاني ٢٠١١.

يتطرق الكاتب إلى ضرورة تسمية الثورات العربية بالثورة العربية، لآن أسبابها واحدة وهي تسلط الفرد وحق أهله في الفساد، وحكم ألأجهزة البوليسية، وخصخصة مؤسسات الدولة لخدمة الأفراد، والعصابات، بدل خدمة الوطن والشعب. وكذلك أهدافها واحدة، إسقاط النظام، ومجلس تأسيسي، ودستور يضمن بناء الدولة المدنية والمجتمع الحر. ووسائلها واحدة فكل ألانتفاضات كانت سلمية، وان قوبلت باستخدام القوة من جانب الأنظمة الحاكمة. وطبيعتها واحدة، شعبية، مدنية، شبابية، بلا قيادة مركزية وبلا أيديولوجيا. ويشير الكاتب إلى أن كل ثورة لها ثورة مضادة، لان من يفقدون السلطة لا يستسلمون، وإنما يتراجعون ليحيكوا المؤامرات، لقلب النظام الذي انقلب عليهم. وإن لكل ثوره ثمن باهظ، فلا بد للثوريين من مجابهة القوى الثورية المضادة، كما أن الثوار ليس هم من يجنون ثمار الثورة غالباً، لان الانتهازيين هم الذين يستغلون الفرص، لتحقيق المكاسب الناجمة عن الثورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المنجزات التي حققتها الثورة العربية، فهي ثلاث : أولها إعادة بناء الإنسان العربي،، من منطلق يكون أو لا يكون واختباره أن يكون مواجها" للأنظمة الفاسدة القمعية.

وثانيها إعادة بناء الشعوب العربية، وذلك بان الثورة خلقت من الأفراد المعزولين، مجموعة بشريه متلاحمة تثق في بعضها البعض، وتواجهه الموت جنباً إلى جنب، لفرض حقها في العيش الكريم، وأصبحت الثورة لحظة تأسيس جديد، ستبقى في ذاكرة ألأجيال القادمة عنصراً أساسياً في تكوين هوية ذلك المارد النائم (الشعب).

وثالثها إعادة بناء الأمة العربية، بعيداً عن الخصومات التي زرعتها الدكتاتوريات بين الشعوب العربية، وما انتقال الثورة من بلد إلى أخر، إلا دليل على تقاربها، ووحدة أهداف الشعب العربي، وهذا نقيض ما روجت له الأنظمة من أن الوحدة العربية مستحيلة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي يقوم بها الباحث بأنها ركزت على مفهوم الثورة، وأثرها في توحيد أهداف الشعوب العربية، الطامحة للحياة الحرة، والعيش الكريم، بانتقال أثارها من دولة إلى أخرى. أما **الدراسة التي يقوم بها الباحث:** فتسعى للوصول إلى اثر هذه الثورات على ألأوضاع السياسية والاقتصادية في ألأردن.

٤. دراسة بعنوان : ما الذي سبب الثورة في مصر؟

4. What Caused The Revolution in Egypt? Posted by, Duncan Green, Thursday 17 February 2011 guardian.co.uk .

يتطرق الكاتب إلى الأسباب التي أدت إلى الثورة المصرية، من وجهة نظر القائمين عليها، بينما يرى المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، إن التكنولوجيا هي السبب، ويعتقد الساعون وراء لقمة العيش، إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية هو السبب، ويرى آخرون أن الرغبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان هي الدافع، ويذهب آخرون إلى أن السبب يعود للتعذيب وسوء المعاملة التي كانت سائدة تقف وراء قيام الثورة. ويلخص الكاتب الأسباب التي أدت لقيام الثورة المصرية تتلخص بما يأتي:-

أ. العنصر الديمغرافي (التفجر السكاني، التحضر، عدم توفر فرص العمل/البطالة، التوسع في التعليم الجامعي وعدم الحصول على عمل).

ب. التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيس بوك،...).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. السياسة الخارجية لمصر، وعدم قدرتها على التعبير عن نبض الشارع، خاصة اتجاه قضايا أساسية، مثل : الصراع العربي الإسرائيلي.

د. شرعية النظام (فقدان النظام للشرعية، بحكم وجود رئيس طاعن بالسن، وترك البلاد بيد مجموعة من المتنفذين، أصحاب المصالح الخاصة/إقطاعيين، مما أدى لخلل دستوري.

هـ. بيروقراطية النظام، والتعذيب، والفساد، وهذا أصبح الهدف المشترك، الذي ساهم في توحيد المتظاهرين.

و. الثورة التونسية، كان نجاحها حافزا" دفع المصريين للثورة.

ز. حيادية الجيش المصري، وعدم مشاركته في قمع المتظاهرين.

إضافة إلى أن، القائمين على الثورة، وغالب من شاركوا فيها، لم يكونوا منظمين سياسيا" (أحزاب)، إلا أن وجود عدد من الذين ينتمون لتنظيمات معينة، لعبوا دوراً أساسيا" في المواقف الحرجة، كما أن عنصر الذكورة، كان هو السائد في الواجهة للثورة، بالرغم من أن نسبة النساء المشاركات كانت حوالي ١٥% وهي نسبة عالية بالنسبة للمنطقة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي يقوم بها الباحث بأنها ركزت على الأسباب التي أدت إلى الثورة المصرية من وجهة نظر القائمين عليها وكذلك من وجهة نظر الكاتب. أما **الدراسة التي يقوم بها الباحث**: فتسعى للوصول إلى اثر هذه الثورات على ألأوضاع السياسية والاقتصادية في ألأردن بمعنى اثر الخارج على الداخل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 . دراسة بعنوان : الثورة السورية من خلال عيون المتظاهرين . – نعومي راميريز دياز.

THE SYRIAN REVOLUTION THROUGH THE EYES OF THE DEMONSTRATORS written by Naomí Ramírez Díaz who is currently an Intern at CITpax (Toledo International Center For Peace).

تتطرق الكاتبة إلى حقيقة الشارع السوري، خلال الثورة كما يرويها من قام بالمظاهرات، والتي هزت أسس نظام الرئيس بشار الأسد من ٦-٦ إلى ٥-٧ /٢٠١١، وترى الكاتبة انه من الصعب تقدير السبب المباشر لانطلاق الثورة السورية، هل هو الطفل الذي هتف ورفاقه لإسقاط النظام وعادوا إلى بيوتهم وعليهم أثار التعذيب؟.

وتعتقد الكاتبة إن قيام الثورة السورية لم يكن لأسباب اقتصادية، وهذا ما يفسر إن الذين ساهموا فيها ينتمون لخلفيات، اقتصادية، دينية، وعرقية مختلفة، بالرغم من غياب المدينتين الأكبر في سوريا (دمشق، حلب) عن أعمال التظاهر، إلا أن ذلك يمكن ردة إلى التواجد ألامني المكثف والتزام السوريين بسلمية الثورة، وكان المطلب ألأساسي لهم هو الحرية، والكرامة، وذلك بسبب ألإذلال وسوء المعاملة التي عانى منها السوريين طيلة ألأربعين عاماً الماضية، إن المطالب التي هتف بها المتظاهرون لتحقيقها: (إعادة هيكلة النظام، كف يد ألأجهزة ألأمنية، محاربة الفساد، أن الجيش لحماية الشعب وليس لحماية النظام)، سرعان ما تطورت للمطالبة بإسقاط النظام، وان ما كان يقلق الكثيرين ممن لم ينخرطوا بالثورة هو ماذا سيحدث بعد سقوط النظام.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي يقوم بها الباحث بأنها ركزت على الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة السورية ومطالب القائمين عليها. أما **الدراسة التي يقوم بها الباحث:** فتسعى للوصول إلى اثر هذه الثورات على ألأوضاع السياسية والاقتصادية في ألأردن من خلال بيان العلاقة بين دول الإقليم واثر كل منها على الأخر.

ثامناً:- أقسام الدراسة

سعيا" للوصول بالدراسة إلى تحقيق الأهداف وحل المشكلة البحثية تم تقسيم الدراسة على النحو الأتي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي.

المبحث الأول: تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: تحديد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: التأثير المتبادل بين المؤشرات السياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

المبحث الأول : المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠١٣

المطلب الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠٠٩

المطلب الثاني : المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠١٠ – ٢٠١٣

المطلب الثالث: التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية

المبحث الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا ٢٠١٠ – ٢٠١٣

المطلب الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر ٢٠١٠ – ٢٠١٣

المطلب الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية في سوريا ٢٠١٠ – ٢٠١٣

المبحث الثالث: تقييم المؤسسات الدولية المختصة للأوضاع السياسية والاقتصادية في (الأردن، مصر، سوريا) ٢٠١٠ – ٢٠١٣.

الفصل الثالث: التحليل الإحصائي والسيناريوهات

المبحث الأول: التحليل الإحصائي

المطلب الأول: التحليل الإحصائي

المطلب الثاني: أثر المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن.

المطلب الثالث: أثر التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن.

المبحث الثاني: السيناريوهات

الخاتمـــة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي

المبحث الأول: مؤشرات الاستقرار السياسي

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: التأثير المتبادل بين المؤشرات السياسية والاقتصادية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي

المقدمة

إن العلاقة الترابطية بين الاقتصاد والسياسة، جعلت الحديث عن أي منهما ملزما لتناول الآخر، فالبعد ألسياسي ركن أساسي من أركان الاقتصاد، وغالباً ما يتم توجيه الاقتصاد من خلال السياسة، كما تؤثر القرارات الاقتصادية على التوجهات السياسية لأي نظام سياسي، وتعتبر البيئة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، المحيطة بالنظام من أهم المدخلات التي يبني عليها النظام السياسي قراراته، وبالتالي فالمخرجات تكون حصيلة المعالجة الدقيقة لتلك المدخلات، والتي تنعكس على شكل قرارات ذات اثر على الجميع، ولا يمكن الحديث عن الإصلاح أيِ كان، إلا بالربط بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، فهما يكملان بعضهما البعض.

وعند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي، نجد أن هناك تلازماً بين المفهومين، وكل منهما يؤثر على ألآخر، فالنمو الاقتصادي، والبطالة، والمديونية، والناتج المحلي الإجمالي، وعدالة التوزيع للثروة، تؤثر على الاستقرار السياسي للدولة، بدرجة تزيد أو تقل عن اثر القرارات السياسية على الوضع الاقتصادي فيها، وسنتناول في هذا الفصل مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي وأثر كلاً منهما على الأخر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مؤشرات الاستقرار السياسي

تسعى الأنظمة السياسية دائما، للحفاظ على استمرار وبقاء حالة الاستقرار السياسي، ويعتبر التفاعل بين النظام السياسي والقوى المجتمعية، والثقافة السائدة، وطبيعة النظام السياسي، من العناصر الأساسية لترسيخ مبدأ الاستقرار، ويعتبر استمرار النخبة الحاكمة في السلطة لفترة طويلة، دون أي اضطرابات أو انقلابات من مؤشرات الاستقرار السياسي، وباتفاق العديد من الباحثين، فإن الاستقرار السياسي، هو: وليداً لتدابير سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وليس وليداً لتدابير عسكرية وأمنية، بالرغم من أهميتها في تحقيق الأمن والاستقرار.

فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع وتشاركيه لجميع فئات المجتمع بالعمل والبناء.

وتبين التجارب السياسية والاجتماعية في العديد من الدول إن الاستقرار السياسي هو الذي يسمح بحرية التعبير والرأي الآخر، وصون الحريات العامة، ويعزز من فعاليات حقوق الإنسان، فلا يضع قيوداً عليها.

حيث أن هذه الحريات تعمل على تمتين الاستقرار السياسي، وتعزيز الروابط الاجتماعية والسياسية، التي تساعد على بقاء النظام السياسي واستمراره، واستقراره، فالعلاقة بين الحرية والاستقرار، علاقة طردية متوازنة وديناميكية، فكلما زادت الحريات زاد الاستقرار، لأن المشاركة السياسية هي السبيل لتعزيز العلاقة بين الطرفين وبالتالي المساهمة في بناء الأوطان[١].

---

[١] للمزيد (الاستقرار قراءة في المفهوم والغايات محمد محفوظ) www.ebda3news.net/ideas

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعريف الاستقرار السياسي

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من الأدبيات التي اختلف حوله الباحثون إلا أن هذا الاختلاف استند إلى الخاصية والزاوية التي تناولها الباحثون أو الحيثيات التي اعتمدوا عليها.

فالاستقرار في اللغة [١] يعني السكون والثبات وعدم الحركة بمعنى استقر الشيء أي ثبت مكانة ولم يتحرك.

وقد تناول العديد من المختصين مفهوم الاستقرار السياسي على النحو الآتي:

أ- الاستقرار السياسي هو حصيلة أداء النظام في مجالات الشرعية، العدالة، التنمية، وقدرة النظام على الاستجابة للمتغيرات التي تحيط به داخلياً وخارجياً من خلال سياسة التكيف والتأقلم المنظم الأمر الذي يساهم في استمرار النظام السياسي والمحافظة على فاعليته[٢].

ب- أنه قدرة النظام السياسي على مواجهة الأزمات والصراعات التي تظهر في بيئة النظام الداخلية أو البيئة الخارجية بنجاح وكفاءة، والتعامل الصحيح معها، وقدرته على رفع مستوى شرعية النظام، وخفض حدة العنف السياسي فيه[٣].

ج- هو الاعتماد على العلاقة بين المؤسسة السياسية من جانب، والمشاركة السياسية من جانب آخر، فالاستقرار السياسي هو ناتج وحصيلة هذه العلاقة القائمة بينهما حتى وإن اختلفت مستوياتها[٤].

---

(١) المنجد الأبجدي، دار المشرق، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦، ص ٧٠.

(٢) قنصوة، صبحي، التحولات الديمقراطية في أفريقيا، الموسوعة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١١٥.

(٣) هيجون، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد المجيد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ٢٠١١، الطبعة الأولى، ص ٢٢٣.

(4) Huntington، Samuel. Political order in change، societies، 1989، Harvard university New York، p79.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- في حين اعتبره آخرون انه التماشي مع التقلبات والتغيرات المفاجئة التي تهدد وجود النظام السياسي وتطيح ببنيته الأساسية مما يترتب عليه بالضرورة إعادة هيكلة المؤسسات وقواعد الحكم[١].

ه- الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية وتعني قدرة النظام السياسي على احتواء الخلافات الداخلية والاستخدام الأمثل والصحيح للمؤسسات الرسمية مما يحد من استخدام العنف السياسي بالحدود الدنيا وأضيق الحالات[٢].

و- هو مجموعة من التدابير والإجراءات والممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الداعية لنبذ العنف السياسي وتقليل مخاطره إلى الحد الأدنى وتشمل تداول السلطة بشكل سلمي وديمقراطي[٣].

ز- أما الموسوعة البريطانية فقد عرفت الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على البقاء والصمود خلال الأزمات والحيلولة دون حدوث صراع داخلي عبر اتخاذ إجراءات معينة[٤].

مؤشرات الاستقرار السياسي

يتأثر الاستقرار السياسي في أي دولة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة، فظاهرة الاستقرار السياسي تعد من الظواهر النسبية بالقياس لما يراه المتخصصون والباحثون، ففي الوقت الذي يعتبر البعض أن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة نوع من عدم

---

(١) خليفة عبد الرحمن، إيدلوجيا الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩١، ص١٧٠.

(٢) مسعد، نيفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨، ص٥

(٣) مكيافيلي، نيكولا، علم السياسة والاستقرار السياسي، ٥-٨-٢٠١١.

A7 medngm. Blogspot.com/2011/08/bolg-post-05htm.qublishevs.

(4) Bentin. Tleln.Eneyclopedia Britannia 1999 (2) London.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار السياسي يرى آخرون إنها مؤشر على حيوية المجتمع، وفي ذات السياق فأن التغيرات الحكومية وتغيير النظام لنفسه (التغيير في المناصب العليا) تأتي من باب مرونة النظام وحرية الرأي ولا تمثل نوعاً من عدم الاستقرار[١]. وأهم المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي هي:

١- انتقال السلطة في الدولة : المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة (رئيس الجمهورية بالنظام الجمهوري أو الرئاسي، والملك أو الأمير في النظام الملكي أو الوراثي) وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي ويجب ان تتوافق والأحكام الدستورية المتبعة، وان تتلاءم مع الإجراءات القانونية المعتمدة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تمت عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

٢- الشرعية: أن شرعية النظام السياسي أما أن تكون قانونية من خلال التوافق على النظام السياسي من قبل الشعب وبحكم القانون عن طريق الانتخابات، أو شرعية دينية كما هو الحال بالمرجعيات الدينية الخاصة، أو شرعية سياسية والتي تتأتى من منطق الإرادة الجماعية، أي أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال رعايته واهتمامه بمصالح الشعب، والمحافظة على البلاد وصون وحماية حقوق المواطنين وتقبل أفراد الشعب للنظام. وخضوعهم له طواعية، أو شرعية تاريخية وذلك بمرور وقت طويل على بقاء النظام السياسي في الحكم أما بحكم التوريث أو ضمن النظام السياسي نفسه بانتقال سلطات الحكم من جيل إلى جيل وقبول المجتمع لذلك.

---

[١] ناجي، عزو محمد عبد القادر، الحوار المتمدن، العدد ٢١٩١-٢٠٠٨/٢/١٤ للمزيد الرجوع إلى www.ahewar.org/debat/show.art.asp/aidz124635.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: لا بد للنظام السياسي لضمان استمراريته واستقرار البلاد من امتلاك عناصر القوة الكافية للدفاع عن الوطن ضد أي عدوان أو تهديد خارجي، سواء بالتدخل العسكري المباشر أو الأعمال التي من شأنها المساس بالأمن الوطني للدولة، وما قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه، وإدارة الصراعات داخل المجتمع، وإبقائها تحت السيطرة والتحكم، وكذلك حماية المجتمع، وتوفير سبل الحياة الكريمة، وتعزيز متطلبات الأمن الوطني الشامل، إلا دليلاً على قوة النظام السياسي، الذي لابد له منها للمحافظة على سيادة الدولة وصون استقلالها وعدم السماح بأي انتهاكات لسيادتها من أي طرف.

٤- التغير في مناصب القيادات السياسية والعسكرية العليا:

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، بشرط أن يقترن ذلك برضا الشعب، ويعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، كما إن استمرار القيادات العسكرية والأمنية العليا في مواقعها لفترات طويلة يعني الاستقرار داخل هذه المؤسسات.

٥- العنف، التمرد، الحركات الانفصالية، الحروب الأهلية.

يعتبر العنف السياسي بكافة أشكاله، سواء الموجه من النظام السياسي تجاه معارضيه أو العكس، من المؤشرات المهمة الدالة على عدم الاستقرار السياسي كما أن غياب ذلك من الدلائل والمؤشرات الهامة على وجود الاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن انتشار حركات التمرد والدعوات للانفصال أو نشوب الحروب الأهلية واستخدامها للعنف المسلح على نطاق واسع وقيامها بأعمال ترويع للمواطنين وتبادل هذه الأعمال مع النظام السياسي دليل على عدم الاستقرار السياسي.

والعنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوه أو التهديد باستخدامها لتحقيق مصالح سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية ذات طابع سياسي، والعنف السياسي يكون رسمياً عندما يستخدمه النظام السياسي (الحكومة) باتجاه مواطنيه أو جماعة منهم للمحافظة على ديمومة النظام السياسي واستمراره، أما العنف غير الرسمي فهو قيام فئة من المواطنين باستخدام العنف ضد النظام السياسي أو مؤسساته الرسمية أو العاملين معه بهدف الضغط على النظام السياسي للتنازل عن قرارات اتخذها أو لتعديلها أو لمنعه من اتخاذ قرارات معينة وقد تصل هذه الضغوط بالمطالبة بتغيير النظام السياسي القائم أو إصلاحه[١].

وهنا لا بد من التمييز بين العنف السياسي والنزاع السياسي الذي يستخدم فيه كل طرف ما يتاح له من وسائل لتحقيق ما يسعى إليه، وغالباً ما يكون النزاع إما خفي لا يعلم أسبابه إلا مجموعة تعتبر بمثابة العقل المدبر، أو علني يتذرع كل طرف بسبب ما لاستمرار النزاع[٢].

وقد يكون النزاع السياسي داخل أروقة النظام السياسي، وذلك بسعي كل طرف من أطراف النخبة السياسية الحاكمة لتحقيق مكاسب لها أو بهدف تصفية الحسابات، والنظام

---

[١] إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٤٨-٤٩.

[٢] الخضيري، محسن أحمد، إدارة الصراع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي المتوازن هو القادر على ضبط حدة النزاع بين القوى النخبوية فيه وإدارتة لخدمة مصالح النظام ويكون رأس النظام هو الفيصل والحكم بين القوى المتصارعة[١].

والتمرد[٢] هو عصيان الأوامر، ويقال تمرد الجند أي أعلنوا العصيان والثورة، ويعني العصيان والثورة على السلطة، وسياسياً التمرد هو مقاومة مسلحة ضد سلطة الحكومة، ويعني[٣] عدم طاعة الأوامر والسعي لتدمير سلطة أو إحلال سلطة مكان أخرى ويمكن ان يكون بعيداً عن الأساليب المؤذية مثل العصيان المدني.

أما الحركات الانفصالية : فهي نزعة سكان منطقة ما إلى الاستقلال عن الدولة التي تعتبر هذه المنطقة جزءاً منها، وغالباً ما تكون الحركات الانفصالية (دينية، عرقية، طائفية، فئوية).

أما الحروب الأهلية[٤]: فهي تلك الحرب التي تكون بين مواطني نفس الدولة، أو الديانة، أو الأمة، وهي[٥] الحرب التي يكون أطرافها من سكان نفس الدولة، وكل منهم يرى الآخر عدو له، والذي يبقى على الحياد يعتبر خائن، ويكون هدف الأطراف من هذه الحرب السيطرة على مقاليد الحكم، وامتلاك السلطة، وتكون أسباب الحرب إما سياسية، أو دينية، أو طبقية، أو عرقية، أو إقليمية، أو لأكثر من عامل من هذه العوامل، وتعتبر الحروب الأهلية

---

(١) خضر،خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٩١.

(٢) المعاني، معجم عربي، عربي لمزيد من الاطلاع ... http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF

(٣) للمزيد من الاطلاع ويكيبيديا الموسوعة الحرة..... http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF

(٤) المعاني، معجم عربي،عربي، مرجع سابق، للمزيد ... http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-/%D8%A7%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9

(٥) للمزيد زيارة ويكيبيديا الموسوعة الحرة..... http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر ضرراً على الدولة من الحرب الخارجية، لأنها تؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، والى شلل بالاقتصاد أو انهياره، وتلعب دول الجوار، والدول الكبرى دوراً في تطوير الحرب أو تطويقها.

٦. الاستقرار البرلماني (الديمقراطية والمشاركة السياسية).

ان البرلمان أو السلطة التشريعية من أهم السلطات في الدولة باعتبارها ممثلة للشعب او الافراد مهما اختلف النظام السياسي (رئاسي، برلماني، مختلط)، ومن منطلق الحرص على تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، لا يجوز ان تتغول سلطة على اخرى ، كما لا يجوز لرأس الدولة (الرئيس، الملك) او السلطة التنفيذية حل البرلمان لانة يستمد شرعيتة من الشعب، ووفقاً لصناديق الاقتراع ، ويعتبر اسقاط العضوية او حل البرلمان صورة من صور عدم الاستقرار البرلماني.

كما تقضي الديمقراطية أن يتولى الشعب إدارة شؤون الدولة وهي حكم الشعب أو أحقية الشعب في ممارسة السلطة باعتبارها مصدر السلطات في الدولة وبالتالي صاحب الصلاحية والسيادة[١].

أما المشاركة السياسية والتي يكون فيها للفرد دور في الحياة السياسية من خلال المشاركة بالأحزاب السياسية أو الانتخابات (الترشح أو الانتخاب) سعياً للوصول لعضوية مجلس النواب (السلطة التشريعية) أو الانضمام لأي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، أو التعبير بالرأي عن القبول أو عدم الرضا عن أي نشاط سياسي، والمشاركة السياسية كما

---

[١] الخزرجي، تامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، عمان –الأردن، ص ٢٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرفها (هنتينجتون) هي النشاط الذي يقوم به شخص ما بقصد التأثير في صنع القرار السياسي[١].

إن تقييم الديمقراطية يخضع لاعتبارات عدة من أهمها مقدار الحريات المدنية والسياسية التي يتمتع بها المواطن أو التي يحصل عليها وأهم هذه الحريات[٢] (حرية التعبير والرأي، حرية الصحافة والإعلام، حرية التظاهر، حرية الانتساب للأحزاب السياسية) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) http://www.scribd.com/doc/21326185/Samuel-P-Huntington-on-political-participation-and-democracy#force_seo

(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، استطلاعات الديمقراطية في الأردن، للمزيد زيادة الموقع

www.CSS.jordan.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي الهدف المنشود الذي تسعى الحكومات لتحقيقه والمحافظة علية، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية الهادفة لتجنب أي اختلالات أو أثار سلبية مفاجئة تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، أو تؤدي لارتفاع نسبة البطالة، أو زيادة التضخم وارتفاع المعدل العام لأسعار المستهلك، وبالتالي التأثير السلبي على القدرة الشرائية.

ويؤدي الاستقرار الاقتصادي إلى التخطيط السليم في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها لارتباط ذلك بثبات السياسات المالية للحكومة وحصولها على رضا المواطنين الذي يؤدي إلى اسمرارها وبقاءها في السلطة واستناداً لذلك فأن أهم المؤشرات الدالة على الاستقرار الاقتصادي هي[1]:-

١. انخفاض معدلات البطالة.

٢. ارتفاع معدل الدخل الفردي.

٣. تحقيق نمو متوازن بالناتج المحلي الإجمالي

٤. انخفاض معدلات التضخم

تعريف الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار كما سبق التطرق إليه هو السكون والثبات وعدم الحركة بمعنى استقر الشيء أي ثبت مكانة ولم يتحرك.

---

[1] ملاوي، احمد إبراهيم، دور العمل الخيري في تقرير الاستقرار الاقتصادي، المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)للمزيد زيارة الموقع
http://www.medadcenter.com/Researches/show.aspx?Id=9

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستقرار الاقتصادي هو ثبات الأسعار بما لا يؤثر على الدخل الفردي، وعكسه التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقد وبالتالي فقدان الثقة بالعملة المحلية.

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

١. الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic product (GDP)

يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة بحساب قيم السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها محلياً، وقد تعود ملكية بعض هذه العناصر لغير المواطنين (شركات متعددة الجنسية، مصانع يملكها أجانب على أرض الدولة) وعلى رقعة جغرافية محددة خلال سنة واحدة بغض النظر عن الجنسية.

ويعرف كذلك بأنه مجموعة القيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة) [١]. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات شمولاً للنشاطات الاقتصادية.

ولمعرفة إجمالي الدخل القومي **Gross National product (GNP)** لا بد من بيان أن هناك عوائد لعناصر الإنتاج تذهب للخارج وفي ذات الوقت فإن عناصر إنتاج وطنية تعمل خارج الحدود يتم من خلالها تحويلات إلى الداخل، والفارق بين العوائد المحولة للخارج وتلك العوائد المحولة للداخل هو صافي عوائد الإنتاج، وعند إضافة صافي هذه العوائد إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي نحصل على إجمالي الدخل القومي.

---

[١] ألوزني، خالد، الرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، دائرة وائل للنشر، ٢٠٠٤، ص١٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق فإن الناتج القومي الإجمالي يعرف بأنه "قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال سنة، والذين يحملون جنسية ذلك البلد بغض النظر من مكان عملهم سواء بالدخل أو الخارج[1].

وعليه فالناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي+ صافي عوائد عناصر الإنتاج

= الناتج المحلي الإجمالي+ دخول الوطنيين المحولة للداخل – دخول الأجانب العاملين بالداخل المحولة للخارج.

أما الدخل القومي، فهو الصورة النقدية للناتج القومي الإجمالي بمعنى الدخول المتحصلة من قبل مالكي عناصر الإنتاج، مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال، الأرض، الأجور، الفائدة، الربح، الريع) مما يعني أن الدخل القومي يساوي مجموع عوائد عناصر الإنتاج ويساوي الأجور+ الفوائد+ الريع + الأرباح.

أما عمليات الإصلاح الاقتصادي، فإنها تهدف في النهاية لمعالجة كافة المشاكل التي تقع وتعاني منها العائلة، والفرد، أو المنشأة، وفي النهاية الاقتصاد القومي، وإيجاد الحلول الملائمة لها، أو التخفيف من حدتها.

٢. **مستوى الأسعار**

إن المحافظة على الاستقرار العام لمستوى الأسعار من الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية العامة للدولة، وذلك لأن التغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى في النشاط الاقتصادي، بالنسبة للأفراد والعائلات وبالتالي المجتمع، ويعد التغير العام للأسعار ذو أثر سلبي على شريحة من الأفراد، وإيجابي على شريحة أخرى،

---

[1] الوادي، محمود، العيساوي، كاظم، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٣٨-٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالفئة المستفيدة من ارتفاع المستوى العام للأسعار، هي تلك الفئة التي ترتفع دخولهم بنسبة أكثر من ارتفاع المستوى العام للأسعار، والعكس بالنسبة للذين يتضررون من ذلك، وغالباً ما يكون هذا التغير لصالح الطبقات الغنية حيث يمثل هذا التغير انتقال الدخل والثروة للأغنياء.

إن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار عن مستوى معين، لا يقتصر ضرره على الأفراد، بل يتعد ذلك لإلحاق الضرر بالاقتصاد القومي، وبدرجة أكبر خاصة فيما يتعلق بانخفاض قيمة العملة المتداولة (انخفاض القيمة الشرائية) مما قد يؤدي للركود الاقتصادي.

والرقم القياسي لأسعار المستهلك يتم بقياس سلة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر من مجموع السلع والخدمات الداخلة في الرقم القياسي، واستناداً إلى دراسة نفقات ودخل الأسرة لكل سنة من السنوات محل الدراسة[١].

وعلى ذلك فأن الرقم القياسي لاسعار المستهلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع المستمر بالمستوى العام للأسعار في بلد ما، ويتم الحصول على نسبة التضخم وفقاً للمعادلة التالية:

معدل التضخم= المعدل العام للأسعار(في سنة ما) – المستوى السنوي العام للاسعار(في السنه السابقة)x١٠٠
المستوى العام للاسعار للسنة السابقة

٣. المديونية:

لقد بدأت مسألة المديونية بالظهور عندما قدمت الدول الرأسمالية القروض للدول النامية بحجة مساعدتها لتطوير الاقتصاديات الوطنية وتحقيق التنمية ، وقد كان لغياب الرؤية والتخطيط الاستراتيجي من جانب الدول النامية وعدم الاهتمام والمتابعة لمصير تلك الاموال

---

(١) البنك المركزي الأردني،مرجع سابق، ص ي

(٢)هيلان، رزق اللة، المديونية، حصان طروادة للاستعمار الجديد في البلدان المخلفة،الوحدة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الاولى١٩٨٧، ص ٦-٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من قبل الدول المانحة الاثر الابرز في عدم استخدام القروض للمقتضيات التي اقترضت من اجلها .

وقد حظيت الدول ذات التوجهات الرأسمالية، أو التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي برعاية الدول والمؤسسات الدولية المانحة واستمرت بتقديم القروض لها بالرغم من عدم قدرتها على السداد ولكن بشروط وفوائد تختلف عن ما ترتب على القروض السابقة .

وهنا لابد من التمييز بين القروض التي تحصل عليها الدول وبين المديونية، فغاية الاقتراض، تكوين قدرة اقتصادية تسمح بزيادة الإنتاج، وإيجاد فرص عمل، والقدرة على تسديد القروض، أما المديونية، فهي الاقتراض لتمويل الالتزامات المستحقة اي تسديد الفوائد والاقساط الواجبة على القروض السابقة، او ما يسمى بتغطية نفقات خدمة الدين الذي يصبح عبئاً على الدول عند التخلف عن السداد، حتى تصل الى مرحلة الأزمة، التي تستدعي تدخل الدول والمؤسسات الدولية الدائنة، وفرض الشروط لهيكلة الاقتصاد، واعادة جدولة الديون، التي تزيد قيمتها المادية وتطول فترة سدادها.

وقد مرت المديونية تاريخياً بثلاث مراحل هي[1] :-

أ. مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية: والتي سيطرت فيها بريطانيا وفرنسا ونجحت في بناء الامبراطوريات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وشهدت هذة المرحلة الازمة المالية العالمية ١٩٢٩ .

ب. ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينيات: وشهدت هذة المرحلة إعادة بناء الاقتصاد العالمي ،اتفاقية (بريتون وودز)، وإنشاء البنك الدولي، وصندوق النقد

---

[1] هيلان،رزق اللة، مرجع سابق، ص ١٣
للمزيد الاطلاع على بحث حول المديونية www.startimes.com/f.aspx?t=33251459

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي، وضع اسعار ثابتة لصرف العملة، وما رافقها من حصول العديد من دول العالم الثالث على الاستقلال السياسي، ورغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ج. من الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر: وهي المرحلة التي وصلت الديون العالمية فيها ارقاماً قياسية، عجزت الدول عن سدادها. وما الازمة المالية عام ٢٠٠٨ الا مؤشر على ذلك.

وفي ضوء ما يلحق بالاقتصاد الوطني من اخطار بتفاقم المديونية، لا بد من الالتفات إلى عدة مؤشرات لمعرفة مدى الازمة التي يعاني منها اقتصاد اي دولة، وهل وصلت المديونية لمستويات حرجة أم لا، وهذه المؤشرات هي [١] :-

أ. نسبة اجمالي الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي: فكلما كانت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة فهذا يعني ان الاقتصاد الوطني قادر على تحقيق معدلات نمو جيدة، والمحافظة على درجة من الثقة الائتمانية الدولية، والعكس صحيح فكلما زادت نسبة الدين من الناتج المحلي الاجمالي كانت مؤشراً سلبياً على قدرة الاقتصاد الوطني.

ب. نسبة الدين الخارجي الى عائد الصادرات السنوية: ففي الوقت الذي تعتبر فية الصادرات الوسيلة للحصول على العملات الأجنبية، فأن اقتطاع نسبة كبيرة من هذه العائدات لسداد الديون، يحد من قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل المشتريات من الخارج وبالتالي توقف قطاعات كبيرة عن الانتاج.

---

(١) عجام، ميثم صاحب/ سعود،علي محمد، فخ المديونية الخارجية للدول النامية ، الكندي للنشروالتوزيع، الاردن، اربد ٢٠٠٦ ص ١١٠-١٢٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. التزامات خدمة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات: ويقصد بذلك تسديد الفوائد المستحقة، بالإضافة لمجموع الاقساط من اصل الدين، ولان الصادرات هي التي توفر التمويل اللازم فأن قياس ذلك يتم بموجب المعادلة التالية

مجموع الفوائد المستحقة + مجموع الاقساط المستحقة × ١٠٠

عائدات الصادرات السنوية

د. مدفوعات الفوائد السنوية بالنسبة الى عائدات الصادرات: تسعى الدول الى المحافظة على المصداقية، والثقة الائتمانية مع الدول الدائنة وذلك من خلال التزامها بتسديد ما يترتب على القروض من فوائد سنوية مع بقاء اصل الدين ثابت.

٤. السياسة المالية والنقدية

أ.السياسة المالية

تسعى الحكومة لتحقيق أهداف مهمة من خلال السياسة المالية، وأهم هذه الأهداف خفض نسبة البطالة، والسيطرة على التضخم، وتحقيق التوازن في الأنفاق، ولأن السياسة المالية تتعامل مع متطلبات الحياة اليومية للمواطن، من خلال فرض الضرائب والأنفاق الحكومي، في مختلف مجالات الحياة الصحية، والتعليمية، والإنشاءات، وغيرها، فإن أهداف السياسة المالية تتخلص بما يلي[١]:

(١) الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل Full Employment .

(٢) الوصول إلى معدلات نمو مضطردة Sustainable Growth.

(٣) تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار Price stability.

[١] الوزني، خالد والرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤، ص ٣٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل Economic welfare.

ب. الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة التي تصدرها الحكومة كل عام (سنة مالية) بيان للنفقات والإيرادات الحكومية المتوقعة لعام قادم، وهي توضح أوجه الأنفاق في المجالات الصحية والتعليمية والدفاعية وغيرها وكذلك الإيرادات الحكومية لتغطية هذه النفقات سواء من خلال النظام الضريبي أو أي إيرادات أخرى.

وتكون الموازنة العامة للدولة[١] أما ذات (فائض مالي Fiscal Surplus أو فائض موازنة Budget Surplus)، أو عجز مالي Fiscal Deficit، أو توازن الموازنة Balanced Budget، ويكون الفائض المالي أو فائض الموازنة عند زيادة إيرادات الحكومة عن النفقات أما العجز المالي فهو عندما تكون تكلفة النفقات تفوق الإيرادات إما توازن الموازنة فيكون عندما تتساوى الإيرادات مع النفقات.

ج. الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات مصادر الدخل للحكومة، والتي تكون إما داخلية أو خارجية وتعتبر الإيرادات الضريبية أهم الإيرادات الداخلية، وأهمها ضريبة الدخل والضرائب التي تفرض على السلع والخدمات، التي يستهلكها الأفراد، إما الإيرادات الخارجية، فتأتي على رأسها المساعدات الخارجية، التي تقدمها الدول المتقدمة أو الغنية للدول النامية.

---

[١] الوزني، خالد، والرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص ٣٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د.النفقات العامة

هي التقديرات التي ترد في الموازنة العامة لغايات انفاقها على المتطلبات اليومية او المحافظة على استمرار وكفاءة الموجودات، وتكون اما نفقات جارية يتم انفاقها على الدفاع، والصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية المختلفة ،او نفقات رأسمالية يتم من خلالها شراء اصول ثابتة او ما يقدم اضافة جديدة للموجودات الثابتة او لتطويرها.

٥. **النقد والبنوك**

لقد شهدت البشرية تطورات اقتصادية منذ نشأتها لتوفير متطلبات الحياة بدءاً من الاعتماد على الطبيعة لتوفير هذه الاحتياجات وبجهود فردية، ثم الاسرة فالقبيلة وصولاً الى مرحلة الاكتفاء الذاتي مما تنتجة القبيلة، ثم الاقتصاد المتبادل بين الاسر والقبائل مما يزيد عن حاجاتهم وهو ما عرف بالمقايضة، الى ان جاءت مرحلة الاقتصاد النقدي المعدني فالورقي والالكتروني في العصر الحديث، وتعد النقود البديل لمرحلة المقايضة وهي افضل وسيلة للتبادل لعديد الوظائف التي تحققها كونها مقياس للقيمة ومستودع للثروة ومعيار للدفعات المؤجلة.

وتعرف النقود بانها:-

- تلك السلعة او الشئ الذي تحظى بقبول ورضا عام للجميع، كوسيط للتبادل السلعي او وسيله للدفع[١].
- هي وسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ومقياس تقّوم على اساسة السلع والخدمات[٢].

---

(١) الوزني، خالد والرفاعي، أحمد، مبادئ الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص٢٨٢

(٢) جامعة الكويت، كلية إدارة الأعمال-www.cba.edu.kw/malomar/macro-notes/money_Gpl.htm

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اي شئ مقبول كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون[1].

ويمكن القول ان اهم خصائص النقود ، القبول العام بمعنى الرضا والقبول من قبل الافراد للتعامل بها مقابل السلع والخدمات وهذا القبول يعطيها قوه مستمدة من القانون، فالنقد يتمتع بصفة القبول الاجباري لان القانون يقر له بصفة الالزام في الوفاء، وكذلك دوام البقاء، والتجانس، وقابلية الانقسام، وسهولة الحمل. كما ان الجهات المؤثره على عرض النقود هي البنوك المركزية، والبنوك التجارية، والجمهور.

وعرض النقد بمعناه الضيق ويرمز له بـــ (ع١) هو مجموع النقود المتداولة يومياً بين الجمهور مضافاً اليها ما تحتفظ بة البنوك من حسابات جارية او ودائع تحت الطلب، وودائع المؤسسات المصرفية الاخرى تحت الطلب بالدينار الاردني لدى البنك المركزي الاردني.

اما عرض النقد بمعناه الواسع ويرمز له بـــ (ع٢) فهو الودائع تحت الطلب بالعملات الاجنبية مضافاً اليها ودائع التوفير ولاجل بالدينار والعملات الاجنبية لكافة القطاعات في (ع١).

وتلعب البنوك دورا اساسياً في تحديد حجم النقد المعروض، والمتداول، والمستخدمة في اقتصاد الدولة، ويقوم البنك المركزي بتحديد الاحتياطات الالزامية التي على البنوك الاحتفاظ بها في اطار السياسة النقدية للدولة، وتحديد اسعار الفائدة على القروض الممنوحة.

---

[1] ألعبيدي، عمر محمود، النقد والبنوك، مقدمة في نشأت النقود، للمزيد زيارة.....
http://www.ecomang.uodiyala.edu.iq/uploads/pdf/22%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. البطالة

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية، بدأت بالظهور في أعقاب الثورة الصناعية، حيث لم تكن معروفة في المجتمعات الريفية الزراعية التقليدية، لاستيعاب الزراعة للأيدي العاملة بشكل أكبر.

وعلى الرغم من أن البطالة ظاهرة اقتصادية في ظاهرها إلا أن عدم الوقوف عليها ومعالجتها تؤدي إلى مشاكل اجتماعية وسياسية.

وتعرف البطالة[١] على أنها التعطل عن العمل لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما وهي راغبة ولديها القدرة في العمل والإنتاج وتقاس البطالة بمعدل البطالة وهو نسبة غير المشتغلين من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي لقوى العاملة}} \times ١٠٠$$

وعادة ما تظهر البطالة وتزداد في الأوقات التي يكون فيها الركود والانحسار الاقتصادي هو السائد وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي، ويمكن تقسيم البطالة إلى الأنواع التالية:

أ. **البطالة الدورية**[٢]. (البنيوية) والناتجة عن دورة النظام الرأسمالي المنتقلة ما بين الانتعاش والتوسع أو الازدهار والرواج وما بين الانكماش والأزمة الاقتصادية أو الركود والتي ينتج عنها وقف التوظيف أو حتى تسريح العمال لتقليل النفقات وهذا النوع من البطالة يتأثر بحركة الاقتصاد القومي بشكل أساسي .

---

(١) الرفاعي، أحمد الوزني، خالد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، دار وائل للنشر،عمان، ص ٢٤٧.

(٢) الوادي، العيساوي، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ١٦٤-١٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. **البطالة الاحتكاكية**[١]: وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق، أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة سواء لدخول التكنولوجيا أو البحث عن أجور أعلى في وظيفة أفضل.

ج. **البطالة الهيكلية**[٢]:وهي ناتجة عن تغير في هيكل الاقتصاد القومي كتحوله من زراعي إلى صناعي أو بسبب التقدم التكنولوجي وتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة أو انخفاض الطلب على المنتجات أو انتقال الصناعات من طلب إلى آخر بحثاً عن شروط أفضل أو لتحقيق أرباح أعلى ويعد هذا النوع من البطالة ذو أثر طويل الأمد ويحتاج إلى وقت أطول لمعالجة إثارة.

د. **البطالة المقنعة:** يظهر هذا النوع من البطالة بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية التي لديها موظفين زيادة عن حاجتها، كتوظيف عدد من الأفراد لأداء عمل يمكن أن يقوم به شخص واحد، أو ناتج ما يقوم به الموظفون لا يعود بالمردود المالي المناسب، أي أن مساهمتهم بالعملية الإنتاجية تقترب من الصفر.

ه. **البطالة القسرية:** ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة وذلك لوجود قوة عاملة راغبة بالعمل بالأجر السائد ولكنها لا تجد العمل ووجود هذا النوع يعتبر مؤشر على وجود خلل في الاقتصاد القومي لا بد من العمل على معالجته من خلال السياسات المناسبة والفاعلة.

---

(1) ar.wikipedia.org/wki/

(٢) الوادي، العيساوي، مرجع سابق، ص ١٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و. **البطالة الموسمية:** وهي البطالة المرتبطة بتوفر فرص العمل في مواسم معينة مثل الموسم الزراعي للعاملين في قطاع الزراعة وانعدامها في غير الموسم ويمكن معالجة هذا النوع بتدريب العاملين في قطاع الزراعة على مهن أخرى.

٧. الخصخصة

كانت الانطلاقة الاولى لمفهوم التخاصية عام ١٩٦٩ من الولايات المتحدة الامريكية عندما تم تحويل العديد من مؤسسات القطاع العام وبيعها الى القطاع الخاص واهمها الاتصالات، الفولاذ، الطاقة،....الخ ، وفي في عهد تاتشر عام ١٩٧٤ اتبعت المملكة المتحدة نهج الولايات المتحدة في عملية الخصخصة، وتمت اكبر عملية بيع للقطاع العام.

والخصخصة بمفهومها الواسع هي تحويل الاصول والخدمات من القطاع العام المدعوم ضرائبياً الى القطاع الخاص ذو الاسواق التنافسية، وكذلك هي محاولة لزيادة قوى السوق والانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وكان المفهوم السائد في بريطانيا أنها انتقال أصول القطاع العام بالبيع او اسناد الادارة او التأجير للقطاع الخاص، ولانجاح عملية الخصخصة لا بد من توفر الأسس الثلاثة الآتية [١]:-

أ. انتقال الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص.

ب. السماح للقطاع الخاص بالمنافسة في المجالات التي لم تكن مسموحة سابقاً.

ج. تشجيع القطاع الخاص على ادارة القطاعات التي كانت تدار من القطاع العام.

ويعتبر ما نادى به ادم سميث الذي يفيد بان الدولة " اسواْ تاجر ومزارع وصانع " هي دعوه صريحة لتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص وتفعيل مبداْ حرية التجارة والسوق

---

[١] المشهداني، خالد حمادي حمدون، الخصخصة اثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_الاردن الطبعة الاولى ٢٠١٣ ص١٣- ١٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفتوح، وتوسيع الفرص الاستثمارية، واعادة النظر في دور الحكومات ومهامها، واصبحت الخصخصة من الادوات الاساسية في حزمة اعادة الاصلاح الاقتصادي، وعنوان وصفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشرط اللازم للدولة او الهيئات الدولية المانحة لتقدم القروض للدول الطالبة للمساعدات، او المساعدة في ايجاد الحلول للمعاضل الاقتصادية التي تعاني منها، وهذا بالنهاية يقودنا الى ان الخصخصة ما هي الا تعزير للفكر الرأسمالي الذي طرحة (كينز) والكلاسيكيون الجدد.

٨. **الطاقة**

تتسابق الدول الكبرى للاستحواذ على قطاع الطاقة ، وتبذل هذه الدول الجهود الكبيرة لامتلاكه ، سواء الذي يتم استخراجة من باطن الارض (البترول، الصخر الزيتي ، الغاز الطبيعي، الفحم الحجري)، او الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح)، او الطاقة الكهربائية، او الطاقة النووية لاغراض سلمية، وتسعى الحكومات جاهدة للحصول على مصادر الطاقة اللازمة للتنمية وإدارة عجلة الإنتاج.

إن الهدف الأساسي من استخدام الطاقة هو المساهمة في تحقيق متطلبات التنمية الوطنية الشاملة في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وتنصب الجهود الوطنية في قطاع الطاقة على تمكين كافة فئات المجتمع من التمتع بخدمات الطاقة لزيادة مستوى الرفاة الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة .

ان امتلاك الدولة لمصادر الطاقة المختلفة او المصادر الاساسية يساعد على امتلاكها لعناصر الانتاج اللازمة، ويؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استغلال العوائد المالية لعملية الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة معدل الدخل الفردي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

التأثير المتبادل بين المؤشرات السياسية والاقتصادية

ان جوهر دراسات الاقتصاد السياسي تتلخص أهميتها في التعرف على العلاقة التي تربط بين الاقتصاد والسياسة، واثر كل منهما على الأخر، وكيف يؤثر كل منهما بالأخر بدرجة اكبر، وعلى الرغم من جدلية العلاقة بينهما، إلا ان الثابت أن كلاً منهما يؤثر بالأخر، وينصب الاختلاف على تحديد أيهما متغير ثابت وأيهما مستقل.

وتمثل نظرة الايدولوجيات (الليبرالية، والماركسية،....) للاقتصاد العالمي وأسلوب تناولها لدور السوق والدولة أساس هذا العلم، ففي الوقت الذي تركز فيه الاشتراكية على التخطيط المركزي لوسائل الإنتاج من قبل الدولة والتوزيع العادل بين المستهلكين، تسعى الرأسمالية الى تعزيز الحريات الاقتصادية والملكيات الخاصة وسياسة السوق والعرض والطلب.

يعد الاقتصاد هو الأساس الذي ترتكز علية قدرات الدولة وإمكانياتها في صناعة القرار السياسي، فالاقتصاد القوي يلعب دوراً فاعلاً في توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة كالخدمات الصحية، والتعليم، والنقل، وغيرها للمواطنين.

تحدد قدرات الدولة الاقتصادية مستوى استقلالية القرار السياسي، والإستراتيجية التي يتبناها النظام، لخدمة مصلحة الدولة ويكون اقل عرضة للتأثيرات الخارجية بامتلاكه هامش اكبر للمناورة ،يساعد على اتخاذ القرار الذي يتلاءم ومصلحة الدولة[1].

---

[1] السرور، عودة، اثر المحددات الاقتصادية على السياسة الخارجية الاردنية ٢٠٠٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الاردن، ٢٠٠٨ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسة تعبير عن المصالح العامة للمجتمعات والفئات الاجتماعية وتمثل مختلف العلاقات داخل المجتمع، وكذلك تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع الدولي والمؤسسات الدولية، وغالباً ما تكون المصالح الاقتصادية هي الأساس الذي يحدد غايات وحدود القرارات السياسية[١]

إن التأثير المتبادل بين المؤشرات السياسية والاقتصادية يتضح من خلال تأثير عدد من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي (التغير في النظام والنخب الحاكمة، التغير في المناصب الحكومية، النزاعات العرقية) بصورة سلبية على النمو الاقتصادي، وخاصة في النواحي التالية[٢]:

- خفض معدلات نمو الإنتاجية.
- التأثير على تراكم رأس المال المادي والبشري(عدم الالتحاق بالمدارس، إنتاجية العامل).
- التأثير على الحرية الاقتصادية.
- تعطيل السياسات الاقتصادية على المدى القصير، في حين كان الأثر السلبي على المدى المتوسط والطويل محل خلاف لان بعض الدراسات أشارت إلى ظهور تحسن على الأداء الاقتصادي في ضوء عدم الاستقرار السياسي.
- عدم الاستقرار السياسي يغذي النزاعات العرقية .
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تراجع الاستثمارات وهروب رأس المال.

---

(١) هيلان، رزق اللة، المديونية، مرجع سابق، ص١٨٥ .

(٢) للمزيد آري آيسن وفرانسيسكو خوسيه فيغا ورقة عمل مقدمة لصندوق النقد الدولي وشملت الدراسة ١٦٩ دولة www.qass.org.uk/2011-may_Brunel-conference/DIMITRAKI PDF

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعود سلبية عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، لحاجة البلدان المتضررة الى معالجة عدم الاستقرار، والتعامل مع اسبابة الجذرية ، والتخفيف من اثاره على جودة السياسات الاقتصادية التي تساهم في تحسين الاوضاع الاقتصادية وبالتالي النمو، وفي ذات الوقت فأن الاستقرار السياسي يؤدي الى[١] :-

- زيادة أعداد الملتحقين بالمدارس (رأس المال البشري).
- زيادة النمو السكاني.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- الانفتاح التجاري على افتراض ان ذلك يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي.
- انخفاض معدل التضخم .

وفي الجانب الاخر فأن تدني معدلات النمو وسوء الاداء الاقتصادي وتردي الاوضاع الاقتصادية غالباً ما تؤدي الى الاضطرابات السياسية وشيوع عدم الاستقرار السياسي. بالاضافة الى عدد أخر من الأسباب مثل:[٢] (التحولات الديمقراطية، جرائم الابادة الجماعية، الحروب الاهلية والنزاعات العرقية) والتي تأتي على سلم الترتيب عند تحديد اسباب فشل الدولة او انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي فيها .

---

[١] آري آيسن وفرانسيسكو خوسيه فيغا مرجع سابق

[٢] فرقة عمل لمجموعة من المختصين من عدد من الجامعات الامريكية وبتمويل من وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية للمزيد زيارة الموقع WWW.globalpolicy.gmu.edu/political-instability-tast-force-home

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

المبحث الأول : المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠١٣

المطلب الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠٠٩

المطلب الثاني : المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠١٠ – ٢٠١٣

المطلب الثالث: التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية

المبحث الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا ٢٠١٠ – ٢٠١٣

المطلب الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر ٢٠١٠ – ٢٠١٣

المطلب الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية في سوريا ٢٠١٠ – ٢٠١٣

المبحث الثالث: تقييم المؤسسات الدولية المختصة للأوضاع السياسية والاقتصادية في (الأردن، مصر، سوريا) ٢٠١٠ – ٢٠١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن

٢٠٠٥-٢٠١٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مؤشرات الاستقرار السياسي:

لقياس مدى التغير في المؤشرات السياسية في الأردن خلال الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ سيتم الاعتماد على ما أسلفنا في الفصل الأول حول تلك المؤشرات سعياً للوصول للنتائج التي تتوافق وذلك التفسير ليصار لاحقاً بيان اثر كل منها على الاستقرار السياسي :-

١- انتقال السلطة في الدولة : لقد جرى انتقال السلطة في الأردن عدة مرات، كان أخرها انتقال السلطة من الملك الحسين بن طلال إلى الملك عبدالله الثاني، وسبق ذلك انتقال ولاية العهد من الأمير الحسن إلى الأمير عبدالله (آنذاك)، وكانت إجراءات انتقال السلطة متوافقة مع أحكام الدستور الأردني، ووفقاً للإجراءات القانونية ولم يعترضها أي اختلالات أو مخالفات دستورية، أو قانونية، وهذا يشير إلى ايجابية انتقال السلطة على مؤشر الاستقرار السياسي.

٢- الشرعية: يرتكز النظام السياسي الأردني على المقاييس الأساسية للشرعية وهي :-

أ. الشرعية التاريخية والدينية: بقائه واستمراره منذ نشأة إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، والإقرار بالنسب الهاشمي.

ب. الشرعية الدينية: بإقرار الجميع بنسبه إلى النبي محمد صلى الله علية وسلم.

ج. الشرعية السياسية: وقد اكتسبها النظام السياسي من خلال التوافق الشعبي.

د. أما الشرعية القانونية فإن النظام اكتسبها من خلال توافق ذلك مع الدستور الأردني الذي ينص في مادته الأولى على أن نظام الحكم في الأردن(نيابي، ملكي، وراثي).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحتل الأردن المرتبة ٤١ من ٧٢ دولة في قياس مدى شرعية النظام السياسي باعتماد مؤشرات** أساسية تم القياس عليها وهي[١]:-

أ. الشرعية القانونية:(خضوع السلطات كافة للقانون والالتزام بالدستور).

ب. الشرعية السياسية: (الرضا عن النظام).

ج. العنف السياسي.

د. المشاركة في الانتخابات.

ه. نسبة الضرائب المفروضة على المواطنين.

وحصل الأردن على ٤.٩٩ من ١٠ في قياس المؤشرات الموزونة و٥.٠١ في المؤشرات غير الموزونة في حين حصلت الدنمارك والتي جاءت بالمركز الأول على ٧.٧٢ في المؤشرات الموزونة

٣- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: استقر الدستور الأردني على أن نظام الحكم في الأردن (نيابي، ملكي، وراثي) [٢]. وهو بذلك يقر بتقديم حكم الشعب واعتماد النهج النيابي (الديمقراطية)، مما يعني أن الشعب ومن خلال ممثليه في السلطة التشريعية (النواب) يقع على عاتقه المشاركة في صنع القرار(السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي،...)، وأدى اتساع الفجوة ما بين السلوك

---

(١) المجلة الأوروبية للبحوث السياسية للمزيد من المعلومات زيارة ..... http://www.web.pdx.edu/~gilleyb/Gilley_MeaningMeasureofLegitimacy.pdf

(٢) دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢، وتعديل الدستور لسنة ٢٠١١ المادة (١)، ص ١٣.

** المؤشرات التي تم القياس عليها تتفاوت ما بين مؤشرات **سلوكية** من النظام السياسي(استطلاعات الشرعية، مسوحات الفساد، قبول النظام، الأعمال البوليسية الاعتقالات والتحقيق، دعم النظام السياسي للمشاركة السياسية، فعالية النظام، شعبية النظام)، ومؤشرات **إجرائية** (أهمية القانون والدستور في الحياة السياسية، المظاهرات والحركات الاجتماعية حول القضايا القانونية والدستور، التنافس على نتائج الانتخابات، العنف السياسي، السجناء السياسيين، الحركات المناهضة للنظام، الهجرات الفردية والجماعية، الإقبال على الانتخابات وتسجيل الناخبين ، التجنيد العسكري، الضرائب والقروض الأجنبية).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي والنصوص الدستورية إلى التأثير السلبي على ترتيب الأردن عند تقييم المؤسسات الدولية المختلفة.

٤- التغير في مناصب القيادات السياسية والعسكرية العليا:

أ. رئاسة الحكومة: شهدت الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ دخول وخروج العديد من رؤساء الوزارات، والوزراء في إطار إعادة التشكيل أو التعديل على الحكومات والجدول رقم (١) يبين الحكومات التي شكلت خلال تلك الفترة والتعديلات التي أجريت عليها.

الجدول رقم (١)

الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩

الرئيس المكلف	تاريخ التكليف (التشكيل)	تاريخ الاستقالة	التعديلات على الحكومة
فيصل عاكف الفايز	٢٠٠٣/١٠/٢٥	٢٠٠٥/٤/٥	٢٠٠٤/١٠/٢٥ ٢٠٠٥/٢/٢٠
عدنان بدران	٢٠٠٥/٤/٧	٢٠٠٥/١١/٢٤	٢٠٠٥/٧/٣
معروف البخيت	٢٠٠٥/١١/٢٧	٢٠٠٧/١/٢٢	٢٠٠٦/١١/٢٢ ٢٠٠٧/٩/٢
نادر الذهبي	٢٠٠٧/١١/٢٥	٢٠٠٩/١٢/٩	٢٠٠٩/٢/٢٣
سمير الرفاعي	٢٠٠٩/١٢/١٤	٢٠١٠/١١/٢٢	٢٠١٠/٧/٢٩

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الأردنية بترا/ عن الأردن/ الحكومات الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني.

من خلال قراءة الجدول يتبين لنا أن خمس حكومات أردنية شكلت خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩، وإذا أخذنا بعين الاعتبار التعديلات على الحكومات والبالغة سبع تعديلات، وبعضها كان يشمل معظم الحقائب الوزارية، أي أنها لا تقل أهمية عن التشكيل الحكومي الجديد، مما يعني أن الحكومات الأردنية خلال هذه الفترة أصابها (١٢) أثناء عشر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تغييراً ما بين إعادة تشكيل كامل أو التعديل على التشكيل الحكومي، وإذا كان لدينا ٦٠ شهر مجموع السنوات من ٢٠٠٥-٢٠٠٩، فهذا يعني أن الحكومة الأردنية كانت عرضة للتغير أو التعديل كل خمس شهور مما يعني أن الحكومات الأردنية المتعاقبة لا تشعر بالاستقرار أو القدرة على العمل ألبرامجي كونها في مهب التغير أو التعديل، وان عدم استقرار الحكومات ينقص من فاعليتها مما يعتبر مؤشر سلبي على قوة النظام السياسي وقدرته على إدارة الدولة، وعند البحث في أسباب التغييرات نجد إنها لا تخرج عن إما عدم الثقة، أو تضارب المصالح، أو الصراع بين النخب السياسية الحاكمة أو نتيجة لضغوط داخلية أو خارجية.

ب. الديوان الملكي: يحتل الديوان الملكي الأردني مكانة مرموقة ومهمة في بنية النظام السياسي الأردني باعتباره حلقة الوصل ما بين الملك (رأس السلطات)، وبين السلطة التنفيذية (الحكومة)، والسلطتين التشريعية، والقضائية، ويلعب دوراً مهماً من خلال المكتب الخاص مع القيادات العسكرية، والأمنية، وقد يكون الديوان الملكي أكثر استقراراً من رئاسة الحكومات الأردنية فمنذ عام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ تناوب أربع شخصيات[١] على رئاسته، وقد تقلد كلاً منهم مناصب سابقة إما رئيس للوزارة، أو وزير، أو نائب لرئيس الأركان، والتغير هنا بالمسمى الوظيفي لهم أكثر من كونه تغييراً بالنهج السياسي أو الوظيفي.

ج. القيادات العسكرية والأمنية: تحظى القيادات العسكرية والأمنية العليا (رئيس هيئة الأركان المشتركة، مدير عام المخابرات العامة، مدير الأمن العام، مدير عام الدفاع المدني، قائد قوات الدرك)، باهتمام ورعاية الملك عبد الله الثاني رأس النظام السياسي الأردني، وأن أي تغيير لأي من هذه المواقع لا يتم إلا بعد موافقة الملك، أو بناءاً على

[١] وهم فيصل الفايز ٢٠٠٥، سالم الترك ٢٠٠٥-٢٠٠٧، باسم عوض الله ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ناصر أللوزي ٢٠٠٨-٢٠١١..

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طلبه المباشر، بغض النظر عن التسلسل الإداري والتنظيمي لأي من هذه القيادات وقد حددت المادة ١٢٧ الفقرة ٣[١] من الدستور أن الملك هو من يعين قائد الجيش ومدير المخابرات ويقيلهما ويقبل استقالتهما.

لذا نرى أن هذه القيادات غالباً ما تستمر لسنوات طويلة في قيادة هذه الأجهزة مما أعطاها استقراراً إدارياً وعملياتي أثر إيجابياً على قدرتها العسكرية والأمنية وتفرغها للأعمال التي تلقى على عاتقها، وبالتالي مساهمتها في المحافظة على الاستقرار السياسي وتعزيز قوة النظام السياسي.

٥- العنف، التمرد، الحركات الانفصالية، الحروب الأهلية.

لم تشهد الدولة الأردنية أي حالات من التمرد، أو الحركات الانفصالية، أو الحروب الأهلية منذ عام ٢٠٠٥ مما يشير إلى أن حالة من الاستقرار السياسي تعيشها الدولة الأردنية، وهذا ناتج من العلاقة بين النظام السياسي ومكونات المجتمع الأردني، ولا بد هنا من التمييز بين حالات عدم الرضا، أو التمرد، على عدد من القرارات أو الإجراءات الحكومية لعدم رضا الشعب عنها، كما حدث فيما عرف بأزمة الخبز، وكذلك الاحتجاجات عام٢٠٠٧ على ارتفاع الأسعار، وعام ٢٠٠٩ بسبب استخدام قوات الأمن القوة المفرطة ضد المواطنين، إلا أن تدخل الملك باعتباره رأس النظام السياسي كان دائماً ما يعيد الأمور إلى نصابها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العديد من الأشخاص الذين تم إيقافهم قضائياً، على خلفية قيامهم بنشاط سياسي، يتم تحويلهم إلى محكمة أمن الدولة(محكمة عسكرية)، ولا تتم محاكمتهم أمام المحاكم المدنية المختصة، وهي بالرغم من دستوريتها إلا أن ذلك يعد مخالفة لميثاق حقوق الإنسان، وللوقوف على عدد الحالات التي تمت إحالتها لمحكمة امن الدولة،

[١] بموجب التعديل المنشور في العدد ٥٢٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٩/١ من الجريدة الرسمية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢) يبين عدد الحالات ذات الصبغة السياسية التي تم تحويلها إلى محكمة أمن الدولة.

الجدول رقم (٢)

القضايا ذات الصبغة السياسية التي تم النظر بها أمام محكمة امن الدولة

التهمة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إطالة اللسان	١٨٥	١٧٥	٢١٠	١٩٧	٢٥٥
جمعية غير مشروعة	٢٣	١	٧	٢٠	٦
حيازة أسلحة نارية ومفرقعات وذخائر	٦	_____	_____	_____	٢
المؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية	١٤	٢	١	١	٩
إثارة النعرات الطائفية والعنصرية	١	١٣	٥	٥	٦
القيام بإعمال لم تجزها الحكومة	١	١	١	_____	٩
القيام بأعمال شغب وتجمهر غير مشروع	١	_____	١	١	١٠
المجموع	٢٢٥	١٩٢	٢٢٥	٢٢٤	٢٩٧

** الجدول من إعداد الباحث بناءاً على معلومات رسمية من مديرية القضاء العسكري / دائرة محكمة امن الدولة

ومن خلال الجدول نجد أن اتجاه عدد من القضايا كان في تزايد وهي (إطالة اللسان، القيام بأعمال لم تجزها الحكومة، القيام بأعمال شغب وتجمهر غير مشروع)، وأخرى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدت تراجع وهي (حيازة أسلحة نارية ومفرقعات وذخائر، المؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية، إثارة النعرات الطائفية والعنصرية)، وتذبذب في إنشاء أو الانتساب إلى جمعيات غير مشروعة، إلا أن المؤشر العام لتلك القضايا شهد تزايد من العام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ بمعدل ٣٢%. مما يعتبر مؤشر سلبي على الاستقرار السياسي وان حالة من عدم الرضا والقبول يمكن استشعارها من ذلك.

٦- `الاستقرار البرلماني:

لقد أولى الدستور الأردني أهمية كبيرة للبرلمان والنظام النيابي، وهو ما أكدت عليه المادة الأولى[١]. التي نصت على أن "نظام الحكم نيابي ملكي وراثي" ويعتبر البرلمان "مجلس النواب" الممثل للشعب، لأن أعضاءه يتم انتخابهم من قبل المواطنين وبموجب قانون خاص لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ويستمد البرلمان شرعيته من الشعب باعتباره مصدر السلطات وقد أفرد الدستور الأردني الفصل السادس[٢]. مواده من ٦٢-٩٧ للسلطة التشريعية بشقيها مجلس الأعيان والنواب، وحظي مجلس الأعيان الذي يتم تعيين أعضاء بإرادة ملكية بالقسم الأول من المادة، في حين تناول القسم الثاني كل ما يتعلق بمجلس النواب (التأليف، انتخاب الأعضاء، مدته، رئيسية، شروط العضوية، الطعن بصحة الأعضاء، استقالة العضو، الانتخاب بعد الحل، شروط الحل)، فيما تناول القسم الثالث أحكام مشتركة للمجلسين.

وقد حددت المواد صلاحيات السلطة التشريعية، وبذات الوقت الحالات التي يحق للملك بتنسيب من السلطة التنفيذية حل البرلمان، وقد أعادت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ التوازن بين السلطتين في هذا الأمر تحديداً، وذلك بإلزام الحكومة التي يحل المجلس بعهدها

---

[١] الدستور الأردني، مرجع سابق، ص ١٧.

[٢] مرجع سابق، ص ٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقديم استقالتها ليصار إلى تشكيل حكومة جديدة، وقد مرت العملية البرلمانية، والديمقراطية في الأردن بمحطات عديدة أبرزها عام ١٩٨٩ عندما استؤنفت الحياة البرلمانية بانتخابات شاركت فيها كل الأطياف السياسية الفاعلة.

أ. قانون الانتخاب لمجلس النواب

تعتبر الانتخابات النيابية الركيزة الأساسية لنظام الحكم الديمقراطي، ومن أهم الوسائل للمشاركة السياسية، وتشكيل الحكومات البرلمانية المستندة لإرادة الشعب، ويتم الحكم بنزاهة الانتخابات وشفافيتها، وهل تحقق العدل والمساواة لكافة شرائح المجتمع من خلال الإجراءات التشريعية والممارسات السياسية قبل الانتخابات وخلال العملية الانتخابية وبعد ظهور النتائج، وينظر للانتخابات بوصفها أهم الوسائل الشرعية للتعبير الحر عن إرادة الشعب، وقد اعتبرت المنظمات الدولية حق اختيار الممثلين بالانتخاب من أهم حقوق الإنسان[١]. وقد كفل الدستور الأردني[٢]الحق للأردنيين في ممارسة حق الانتخاب وحق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية ومعاقبة العابثين بإرادة الشعب وسلامة العملية الانتخابية.

يعتبر قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١[٣]. وما جرى عليه من تعديلات، والذي أجريت بموجبه الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٧، محل اختلاف بين القوى السياسية، وقد أدى إجراءها بموجب ذلك القانون وتعديلاته لعزوف بعض القوى السياسية عن المشاركة بالانتخابات، وخاصة جماعة الأخوان المسلمين (حزب جبهة العمل الإسلامي)، كما وجه للقانون العديد من الانتقادات، وصل بعضها إلى الطعن بدستوريته، خاصة فيما يتعلق

---

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المادتان (٢١-٢٢) .

(٢) مرجع سابق، المادة ٦٧.

(٣) قانون الانتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ (قانون مؤقت) وتعديلاته قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٢، والقانون المعدل رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتحديد المقاعد وتقسيم الدوائر الانتخابية، وخاصة الكوتا، على أساس أن الدستور يعتبر جميع الأردنيين متساويين في الحقوق والواجبات[١].

ب. **قانون الأحزاب السياسية:-**

تعتبر الأحزاب السياسية من الأدوات الأساسية لترسيخ الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية، وتلعب دوراً مهماً في التنمية السياسية والنيابية وكسب ثقة الرأي العام من خلال اعتمادها لبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة[٢].

حدد قانون الأحزاب الأردني رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ الحزب السياسي بأنه:"كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية"[٣]. وقد حدد هذا القانون عدد الأعضاء المؤسسين للحزب بـــ (٥٠) خمسون عضواً وبتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٦ صدر قانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ وجديد ما جاء فيه تعديل المادة (٣) بإضافة النص التالي: "أن الأحزاب السياسية تؤسس على أساس المواطنة دون تمييز على أي أساس طائفي أو عرقي أو فئوي أو النوع أو الأصل أو الدين" وكذلك تعديل المادة(٥) بأن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين للحزب عن (٥٠٠) خمسمائة شخص من خمس محافظات[٤]. وقد وصل عدد الأحزاب الأردنية قبل صدور القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ (٣٣) حزباً إلا أن تحديد عدد الأعضاء بهذا القانون اختزل خارطة الأحزاب

---

[١] الدستور الأردني مرجع سابق، المادة (٦).

[٢] ديفرجية، موريس، الأحزاب السياسية، ترجمة مقلد علي، وسعد عبد الحميد، دار النهار للنشر، بيـــروت، لبنان، ١٩٨٠، ص ٢.

[٣] قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ المادة (٣) وقد أنعى هذا القانون، القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥.

[٤] قانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ المادة (٣)، المادة (٥) الجريدة الرســمية العــدد ٤٨٢١ تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية واندمج بعضها لتتوافق مع القانون حتى أصبحت (١٨) حزباً سياسياً والجدول رقم (٣) يبين ذلك[١].

الجدول رقم (٣)

الأحزاب السياسية المرخصة على الساحة الأردنية

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الأمين العام
جبهة العمل الإسلامي	١٩٩٢/١٢/٧	حمزة منصور
الشيوعي الأردني	١٩٩٣/١/١٧	منير حمارنة
البعث العربي الاشتراكي	١٩٩٣/١/١٨	محمد ألحمصي
الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	١٩٩٣/١/٢٤	عبلة أبو علبه
الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	١٩٩٣/٢/٩	سعيد ذياب علي مصطفى
الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)	١٩٩٣/٤/٣	أسامة بنات
البعث العربي التقدمي	١٩٩٣/٤/١٣	فؤاد دبور
الوطني الدستوري	١٩٩٧/٥/٧	د. أحمد الشناق
الحركة القومية للديمقراطية	١٩٩٧/٧/١٠	نشأت خليفة
الوسط الإسلامي	٢٠٠١/١٢/١٩	د. محمد الحاج
الرسالة	٢٠٠٢/١٢/٣١	د. حازم قشوع
الوطني الأردني	٢٠٠٧/٣/١٤	منى أبو بكر
الجبهة الأردنية الموحدة	٢٠٠٧/٩/٣٠	أمجد المجالي
الحياة الأردني	٢٠٠٨/٢/١٩	ظاهر أحمد عمرو
الرفاة الأردني	٢٠٠٩/٢/١٧	محمد الشوملي
التيار الوطني	٢٠٠٩/٩/١	صالح ارشيدات
التنمية والعدالة	٢٠٠٩/٩/٦	علي الشرفا
الحرية والمساواة	٢٠٠٩/١٢/٦	حمد أبو زيد

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى معلومات من وزارة التنمية السياسية والبرلمانية– دائرة الأحزاب السياسية

واستناداً إلى النظام الداخلي للأحزاب وسياساتها والفكر الأيدلوجي الذي تنتهجه فإن هذه الأحزاب يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام وهي:

---

[١] الموقع الرسمي لدائرة المطبوعات والنشر الأردنية www.dpp.gov.jo/2012/2.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) الأحزاب الدينية وعددها ثلاثة أحزاب وهي (جبهة العمل الإسلامي، دعاء، الوسط الإسلامي).

(٢) الأحزاب القومية عددها ثلاث وهي (البعث العربي الاشتراكي، الحركة القومية الديمقراطية، البعث العربي التقدمي).

(٣) الأحزاب اليسارية (الماركسية) عددها ثلاث وهي (الوحدة الشعبية، الشيوعي الأردني، الشعب الديمقراطي).

(٤) الأحزاب الليبرالية (الوسط) وعددها ٩ أحزاب.

٧- الديمقراطية والمشاركة السياسية:-

تقضي الديمقراطية أن يتولى الشعب إدارة شؤون الدولة، وهي حكم الشعب أو أحقية الشعب في ممارسة السلطة، باعتبارها مصدر السلطات في الدولة، وبالتالي صاحب الصلاحية والسيادة[١]. ويعتبر النظام البرلماني المعتمد في الأردن بالديمقراطية النيابية، وهو الذي تقتصر فيه مهمة الشعب على انتخاب ممثلين لهم في البرلمان ليمارسوا العمل البرلماني، ولا زالت الديمقراطية في الأردن قاصرة عن الوصول إلى انتخاب أعضاء السلطتين التنفيذية، والتشريعية كاملة ليبقى ذلك أحد المطالب التي ينادي بها المطالبون بالإصلاح السياسي.

والمشاركة السياسية كما عرفها (هينتينجتون) "هي النشاط الذي يقوم به شخص ما بقصد التأثير في صنع القرار السياسي"[٢]. والتي يكون فيها للفرد دوراً في الحياة السياسية، من خلال المشاركة بالأحزاب السياسية، أو الانتخابات (الترشح أو الانتخاب) سعياً للوصول

---

(١) الخزرجي، تامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، عمان –الأردن، ص ٢٧٥.

(2) http://www.scribd.com/doc/21326185/Samuel-P-Huntington-on-political-participation-and-democracy#force_seo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعضوية مجلس النواب (السلطة التشريعية)، أو الانضمام لأي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، أو التعبير بالرأي بقبول أو عدم قبول أي نشاط سياسي.

أن تقييم الديمقراطية يخضع لاعتبارات عدة من أهمها مقدار الحريات المدنية، والسياسية، والعملية الانتخابية، والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، وكذلك الأداء الحكومي، وتعتبر حرية[١] (التعبير والرأي، الصحافة والإعلام، التظاهر، الانتساب للأحزاب السياسية)من أهم الحريات المدنية، فيما تشمل العملية الانتخابية (كافة التدابير الديمقراطية وهل الانتخابات نزيهة وحرة).

هذا وجاء الأردن من ضمن الدول التي وصفت أنظمتها بالاستبدادية وذلك في التقارير الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية/مجلة الايكونومست العالمية في قياس وتقييم الديمقراطية لعام ٢٠٠٧[٢]،٢٠٠٨[٣] ، ٢٠١٠[٤] والذي شمل ١٦٧ دولة (الجدول رقم ٤) يبين ترتيب الأردن، واعتمد التقرير على المؤشرات سالفة الذكر في تصنيف الأنظمة السياسية إلى الأنواع التالية وهي:-

** الدول ذات الديمقراطيات الكاملة (full democracies).(تنال من ٨-١٠)

** الدول ذات الديمقراطيات الناقصة.(flawed democracies)(تنال من٦ – ٧.٩)

** الدول ذات الأنظمة الهجينة (hybrid regines). (تنال من ٤ – ٥.٩)

** الدول ذات الأنظمة الاستبدادية(authoritarian regines).(تنال اقل من ٤)

وجاء في التقرير أن استجابة الدول في منطقة الشرق الأوسط لمتطلبات الديمقراطية كانت ضعيفة جداً، خاصة من جهة الأداء الحكومي، والمشاركة السياسية، وإطلاق الحريات

---

(١) مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، استطلاعات الديمقراطية في الأردن، للمزيد زيادة الموقع

www.CSS.jordan.org

(٢) http://www.economist.com/media/pdf/DEMOCRACY_INDEX_2007_v3.pdf

(٣) http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf

(٤) https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدنية، مما وضعها في إطار الأنظمة الاستبدادية، بالرغم من أن العديد من الأنظمة السياسية العربية تتغنى بالديمقراطية، لارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك لا يتعدى الدعاية الإعلامية، دون أي إجراءات ملموسة على ارض الواقع، سواء من حيث التشريعات، أو الإجراءات التنفيذية، الجدول رقم (٤) يبين ترتيب الأردن في تقييم الديمقراطية :-

الجدول رقم (٤)

ترتيب الأردن في تقييم الديمقراطية

السنة	الترتيب	العلامة الإجمالية من ١٠	العملية الانتخابية والتعددية	الأداء الحكومي	المشاركة السياسية	الثقافة لسياسية	الحريات المدنية
٢٠٠٧	١١٣	٣.٩٢	٤.٣٣	٥.٣٦	٠.٥٦	٤.٣٨	٥
٢٠٠٨	١١٧	٣.٩٣	٣.١٧	٣.٢١	٤.٤٤	٥	٣.٨٢
٢٠١٠	١١٧	٣.٧٤	٣.١٧	٤.٦٤	٣.٣٣	٣.٧٥	٣.٨٢

مما سبق وبالرغم من مراوحة الأردن مكانة على سلم الترتيب نجد أن هناك تراجع في مؤشر العملية الانتخابية والتعددية، والأداء الحكومي، والحريات المدنية، وتذبذب في مؤشرات المشاركة السياسية، والثقافة السياسية، مما يعني أن عدم تحسن ترتيب الأردن عائد في مجملة إلى حزمة الإجراءات والسياسات الحكومية .

وعلى جانب أخر فقد جاء بالتقارير الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربية للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩-٢٠١٠ ، ٢٠١١ إلى أن العديد من الدول العربية تتجه نحو التحول الديمقراطي، ولكن بتفاوت واضح بينها، وجاء الأردن بالمركز الثاني للعام ٢٠٠٨، وتصدر ترتيب الدول العربية للعام٢٠٠٩-٢٠١٠، والرابع للعام ٢٠١١ وقد اعتمد التقرير أربعة مؤشرات أساسية وهي:-

أ. وجود مؤسسات عامة وقوية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. احترام الحقوق والحريات.

ج. سيادة القانون.

د. المساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد اعتمدت المبادرة في إصدار نتائجها على الممارسات الفعلية للأنظمة السياسية بالإضافة للانطباعات العامة، الجدول رقم(٥) يبين ترتيب الدول العربية استناداً إلى ذلك:-

الجدول رقم(٥)

مقياس الديمقراطية العربية

السنة	الأردن	مصر	سوريا	المغرب	السعودية	الجزائر	فلسطين	الكويت	بحرين	تونس	لبنان	اليمن
٢٠٠٨	٦٠٥	٥٢٧	___	٦١٢	٤٢٥	٥٢٢	٥٣٠	___	___	___	٥٠١	٥١٧
٢٠٠٩-٢٠١٠	٦٢٠	٥٩١	٤٥٦	٦٠١	٤٠٢	٥٧٠	٥٠٦	٥٤٧	___	___	٥٨٣	٤٥٧
٢٠١١	٥٨٧	٥٦٩	٤٤٠	٦٧٣	٣٩٥	٥١١	٤٩٤	٥٨٨	٤٥٩	٥٣٧	٦٠٠	٤٥٤

من هنا يتبين لنا إن الأردن ومن خلال السياسات الإصلاحية التي انتهجها فانه يتجه نحو التحول الديمقراطي، سواء من خلال تعزيز منظومة القوانين، أو السياسات الإجرائية من قبل السلطات الثلاث، وصولاً إلى الحكومات البرلمانية التي ينادي بها الحراك السياسي في الأردن.

ومما تقدم فأن التباين بالنتائج أعلاه يعود من وجهة نظر الباحث إلى المعايير والمؤشرات المعتمدة من قبل الجهات التي قامت بقياس التغير ففي الوقت الذي أشار تقرير الايكونومست إلى أن تراجع الأردن على سلم الترتيب يعود للإجراءات الحكومية جاء تقرير مبادرة الإصلاح العربي ليشيد بالإجراءات الحكومية وفعاليتها في تعزيز التوجه الحكومي نحو الديمقراطية مما يشير إلى أن التباين في النتائج يمكن رده إلى مدى الشفافية والمهنية في القياس لدى الجهتين، أو لطبيعة المقارنة بين شريحة الدراسة ففي الوقت الذي تتناول فيه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الايكونومست دول العالم اختصرت مبادرة الإصلاح العربي مقارنتها على عدد محدود من الدول العربية.

٨- التنمية السياسية:-

سعى نظام الحكم في الأردن ومنذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، إلى تعزيز النهج الديمقراطي، والمشاركة السياسية، وكان ذلك بالدعوة للانخراط بالأحزاب السياسية، والمشاركة الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني، للوصول لتشكيل الحكومات البرلمانية، وقد أخذ هذا التوجه مداه من خلال التوجيه بإنشاء عدة هيئات ترعى على هذا النشاط وهي:-

أ. **وزارة التنمية السياسية:**

انطلاقاً من حرص النظام السياسي لتعزيز الديمقراطية، والمشاركة السياسية، في صنع القرار فقد تم بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٣ إنشاء وزارة التنمية السياسية والتي أسند إليها مهمة إيجاد آليات فاعلة لتعزيز المشاركة السياسية على المستوى الشعبي، ووضع السياسات، والاستراتيجيات، والبرامج الكفيلة بتوسيع المشاركة السياسية على كافة الصعد الوطنية (أحزاب، مؤسسات مجتمع مدني، منظمات غير حكومية، الشباب، المرأة...) [١].

وقد ولدت هذه الوزارة ضعيفة لعدم الأخذ بمبدأ الاختصاص فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، وترك كثير من أمورها لوزارة الداخلية، وكذلك التشابك في بعض الواجبات مع الوزارات والمؤسسات الأخرى.

[١] وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، إستراتيجية الوزارة للمزيد زيارة www.moppa.gov.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. **الأجندة الوطنية**[١].

مع بداية عام ٢٠٠٥ شكلت لجنة الأجندة الوطنية، وقد خلصت اللجنة إلى وضع إستراتيجية لعشر سنوات (٢٠٠٥-٢٠١٥) شملت جميع النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكانت هذه الوثيقة عبارة عن عمل مشترك لمجموعة من أصحاب الخبرة، وصناع القرار، ومؤسسات المجتمع المدني، وانصب عمل اللجنة على الديمقراطية، العدالة، حقوق الإنسان، سيادة القانون، وذلك سعياً لتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطن الأردني، وقد راعت اللجنة كل ما جاء من توصيات اعتمدها الميثاق الوطني ولجان الأردن أولاً.

إلا أن الواقع يشير إلى أن كافة المخرجات التي خرجت بها هذه اللجنة لم تتجاوز سطور الأوراق التي كتبت عليها، وكان مصيرها ذات المصير الذي لاقته توصيات لجنة الميثاق الوطني، ولم ترتقي لمرحلة التنفيذ، أو اعتمادها من قبل الجهات المختصة، أو لدرجة إلزامية التنفيذ من قبل المعنيين بتلك النتائج، وهذا مؤشر على أن السلوك السياسي ما زال قاصراً عن تلبية الطموح الإصلاحي.

ج. **ملتقى كلنا الأردن**[٢]:

استكمالاً لتعزيز النهج الديمقراطي، والمشاركة السياسية عقد بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٥ ملتقى كلنا الأردن الذي نتج عنه وثيقة كلنا الأردن التي تضمنت عدد من البرامج أهمها:

- برنامج تقوية الجبهة الداخلية.
- برنامج الإصلاحات السياسية.
- برنامج الإصلاحات الاقتصادية.
- برنامج الإصلاحات الاجتماعي.
- برنامج خاص بالتحديات الإقليمية.

---

(١) دليل الحياة السياسية في الأردن، وثائق رسمية للمزيد www.jordanpolitics.org

(٢) هيئة كلنا الأردن، ميثاق الهيئة، وثيقة كلنا الأردن، للمزيد موقع دليل السياسة في الأردن، موقع سابق، وثيقة كلنا الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تناولت الوثيقة كافة النواحي التشريعية، والقانونية الهادفة لتحقيق البرامج أنفة الذكر بتفاصيل دقيقة وواضحة.

ولكن بالنظر إلى الواقع وما آلت إليه نجد أن جهدها كما هو في لجنة الأجندة الوطنية وقبلها الميثاق الوطني انتهت فاعليتها بتقديم هذه البرامج لصاحب القرار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تعبر المؤشرات الاقتصادية للدولة عن حالة الاقتصاد فيها، ولا بد من أن تشمل تلك المؤشرات كافة القطاعات ذات التأثير على الاستقرار الاقتصادي، ومن خلال قراءة تلك المؤشرات نستطيع تحديد هل يسير الاقتصاد نحو نمو حقيقي يعزز الثقة فيه، أو تشير إلى تراجع يدل على ضعف الاقتصاد وعدم الثقة به، وللوصول لذلك لا بد من قياس المؤشرات التالية:-

١. الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic product (GDP)

الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الأكثر شمولاً للمؤشرات الاقتصادية، وهو مقياس كامل للنشاط الاقتصادي لشموله كافة القطاعات، ويمثل القيمة الإنتاجية للدولة لفترة محددة، وهو محط اهتمام المستثمرين لمحتواه من المعلومات، وشموله على عناصر الإنفاق، الاستثمار، والأسعار، يشير الجدول رقم (٦) إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي (الإجمالي، والمتاح) للدولة الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

الجدول رقم (٦)

الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي المتاح والناتج القومي الإجمالي للأردن للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩

المؤشر / مليون دينار	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (مليون دينار)	٨٩٢٥.٤	١٠٦٧٥.٤	١٢١٣١.٤	١٥٥٩٣.٤	١٦٩١٢.٢
الدخل القومي المتاح المملكة التصرف به بالأسعار الجارية	١٠٠٩٤.٦	١٢٠٧٧.٢	١٣٤٨٧.٨	١٧٧١٧.٨	١٨٦٢٨.٠
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	٩١٦٣.٩	١٠٩٩٦.٦	١٢٦١٦.٠	١٦٠٨٧.٠	١٧٢٧٢.٤

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب السنوي ٢٠١١، ص ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٤،

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٤٩-العدد ٦ حزيران ٢٠١٣، دائرة الأبحاث، ص ٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق نجد أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والذي كان عام٢٠٠٥ (١٠,٣) قد ارتفع عام ٢٠٠٦الى (١٩,٦) ليتراجع عام ٢٠٠٧ إلى (١٣,٦) ثم ليقفز عام ٢٠٠٨ إلى (٢٨,٥) ليعود ويتراجع عام ٢٠٠٩ إلى (٧,٨) مما يستوقفنا للبحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التذبذب .

٢. مستوى الأسعار:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك يتم بقياس سلة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر الأردنية من مجموع السلع والخدمات الداخلة في الرقم القياسي واستناداً إلى دراسة نفقات ودخل الأسرة لكل سنة من السنوات محل الدراسة[١].

وكان الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على النحو التالي:

الجدول رقم (٧)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مجموعة الأنفاق	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المواد الغذائية	٩٣.٠٥	١٠٠.٠٠	١٠٨.٨٩	١٢٨.٩٤	١٣١.٠٩
الملابس والأحذية	٩٧.٢٨	١٠٠.٠٠	١٠٦.١٦	١١٣.٩٩	١٢٠.٦٤
المساكن	٩٤.٧٠	١٠٠.٠٠	١٠٢.٠٢	١١٥.٨٢	١١٣.٨٧
السلع والخدمات الأخرى	٩٤.٦٩	١٠٠.٠٠	١٠٢.٠٠	١١٢.٠٤	١٠٧.٦٢
المجموع لجميع المواد	٩٤.١١	١٠٠.٠٠	١٠٤.٧٤	١١٩.٣٩	١١٨.٥٤

***المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١١، ص ٢٤٤.**

وقد ارتفع معدل التضخم عام ٢٠٠٦ ليصل إلى (٦,٣%) عن عام ٢٠٠٥ الذي بلغ (٣,٥%)، ليرتفع عام ٢٠٠٧الى(٦,٧%)، قبل أن يقفز وبرقم قياسي عام ٢٠٠٨ عندما وصل (١٣,٩%)، ليعود عام ٢٠٠٩ للانخفاض بنسبة ٠,٧% عن العام الذي سبقه.

[١] البنك المركزي الأردني،مرجع سابق، ص ي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. المديونية:

إن الظروف الاقتصادية، والسياسية، والمالية التي مرت على العالم والشرق الأوسط أثرت بشكل كبير على الأردن الذي يعاني بطبيعة الحال صعوبات اقتصادية لاعتماده بشكل كبير ولسنوات طويلة على المساعدات الخارجية بشقيها العربي، والأجنبي وكان للمساعدات العربية مبرراتها وذلك لدعم الاقتصاد الأردني، وتعزيز القدرات الدفاعية، في مواجهة العدو الإسرائيلي طيلة سنوات ما قبل السلام وجل هذه المساعدات كانت إما نقدية أو عينية. أما المساعدات الأجنبية فكانت من دول أوروبا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعيش فترات من الانتعاش الاقتصادي، ويتوفر لها فائض ضخم من الموارد المالية خاصة في مرحلة الحرب الباردة، وهي المرحلة التي سعت الدول الرأسمالية فيها لدعم الدول النامية لاحتواء المد الشيوعي، بتقديم المساعدات لها ومن هذه الدول الأردن، وقد كانت هذه الديون تتحول مع السنوات إلى هبات أو يتم جدولتها حسب الإمكانيات المتاحة للدولة الأردنية. أما القروض التي كانت تقدم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فكانت ضمن خطط الإصلاح ووفقاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين لعبور الاقتصاد الأردني المحطات التي تعثر بها.

إن تراكم الديون الخارجية على الدولة الأردنية، شكل عامل ضغط في غاية الخطورة، عندما استغلت الدول الدائنة تنامي الدين للضغط على الدولة الأردنية، لتحقيق مكاسب سياسية، تتعلق بالعلاقات العربية الإسرائيلية، وهو ما ساهم إلى حد ما على إقدام الأردن على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، أملا بتحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة الأردنية، كما كان للمساعدات الخارجية العربية دور في التأثير على الموقف الأردني حيال التغيرات السياسية في مصر وسوريا وهو ما سنلاحظه لاحقاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد سعت الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى التخفيف من عبء الديون الخارجية باللجوء إلى الاستدانة الداخلية خاصة في السنوات الأخيرة وقد جاءت المديونية الأردنية خلال السنوات من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على النحو التالي[١]:

الجدول رقم (٨)

المديونية الأردنية ٢٠٠٥-٢٠٠٩

نوع الدين مليون دينار	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	الدين	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الدين	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الدين	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الدين	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الدين	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (موازنات عامة مؤسسات مستقلة)	٢٤٣٧	٢٧.٢	٢١٦٣	٢٠.٦	٢٩٤٦	٢٥.١	٤٩١١	٣١.٥	٥٧٩١	٣٤.٢
الرصد القائم للدين العام الخارجي (موازنة مكفولة	٥٠٥٦.٧	٥٦.٥	٥١٨٦.٥	٤٩.٣	٥٢٥٣.٣	٤٤.٨	٣٦٤٠.٢	٢٣.٣	٣٨٦٩.٠	٢٢.٩
المجموع داخلي+خارجي	٧٤٩٣.٧	٨٣.٧	٧٣٤٩.٥	٦٩.٦	٨١٩٩.٣	٦٩.٩	٨٤٣٠.٢	٦٠.٨	٩٦٦٠	٥٧.١

المصدر: (١) وزارة المالية الأردنية، نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد العاشر، العدد١٢، كانون ثاني ٢٠٠٩ص ٨٦-٨٨.

المجلد الخامس عشر، العدد السابع، آب ٢٠١٣، ص٥٠-٥٤

(٢) صندوق النقد الدولي مرجع سابق ص٣١ www.IMF.org

[١] وزارة المالية الأردنية، نشرة مالية الحكومة العامة، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني عشر، كانون ثاني ٢٠٠٩، ص ٨٦-٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال مقارنة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن الاتجاه كان ايجابي، لانخفاض النسبة من ٨٣.٧ لعام ٢٠٠٥ إلى ٥٧.١ عام ٢٠٠٩، كما يتبين لنا أن الحكومة الأردنية ومن خلال سعيها لتخفيف أعباء المديونية الخارجية اتجهت للاستدانة الداخلية، التي بلغت نسبتها عام٢٠٠٩ (٣٤.٢)% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت عام ٢٠٠٥ (٢٧.٢)%، وذلك خلافاً للدين الخارجي الذي شهد اتجاهاً عكسي، ووصل إلى ٢٢.٩ % من الناتج المحلي الإجمالي لعام٢٠٠٩ في حين كان يبلغ ٥٦.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥.

وبموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١ قانون الدين العام وإداراته، فقد نصت المادة (٢٣)[١](على الرغم من أي نص مخالف لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات) وهو ما تم تجاوزه عام ٢٠٠٥، وقد تم إطفاء بعض الديون من عائدات الخصخصة لتغطية هذه الزيادة، لتعود النسبة في السنوات اللاحقة إلى المعدلات المسموح بها قانونياً.

٤. السياسة المالية والنقدية:

أ. السياسة المالية: الجدول رقم (٩) يوضح ذلك.

تأتي أهمية السياسة المالية من تعاطيها مع متطلبات الحياة اليومية للمواطنين، فهي تتعلق بالمجالات الخاصة بالأفراد (تعليم، صحة، خدمات اجتماعية،.....) وكذلك تعاطيها مع آليات فرض الضرائب، وتحديد أوجه الإنفاق، وتستحوذ النفقات الجارية في الأردن على ما

[١] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٠١١/٧/١٦ قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبته من ٢٥,٣-٣٢,٥ من الناتج المحلي الإجمالي، أما النفقات الرأسمالية فتتمثل ما نسبته ٦,٨-٨,٥ من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **السياسة النقدية**

أما السياسة النقدية فيسعى البنك المركزي الأردني من خلال استخدام الأدوات المناسبة إلى السيطرة على عرض النقد وإدارة حجم الائتمان، ومعالجة الاختلالات المالية (تضخم، ركود، بطالة) وأية قضايا اقتصادية ذات اثر على السياسة النقدية، الجدول رقم (١٠) يبين المسح النقدي للجهاز المصرفي خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

الجدول رقم (٩)

(خلاصة الموازنة العامة للحكومة)السياسة المالية خلال الأعوام من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (مليون دينار)

أ- **الفعلي** ب- **النسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

قطاع المالية العامة	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	٣٠٦٢.١	٣٤.٢	٣٤٦٩	٣٣.٠	٣٩٧١.٥	٣٣.٩	٥٠٩٣.٧	٣٤.٢	٤٥٢١.٢	٢٦.٧
إجمالي الأنفاق	٣٥٣٨.٩	٣٩.٥	٣٩١٢.٢	٣٧.٢	٣٥٨٦.٥	٣٩.١	٥٤٣١.٩	٣٩.٢	٦٠٣٠.٥	٣٥.٧
نفقات جارية	٢٩٠٨.٠	٣٢.٥	٣١١٨.١	٢٩.٦	٣٧٤٣.٩	٣١.٩	٤٤٧٣.٤	٣٢.٣	٤٥٨٦.٠	٢٧.١
نفقات رأسمالية	٦٣٠.٩	٧.٠٠	٧٩٤.١	٧.٥	٨٤٢.٦	٧.٢	٩٥٨.٥	٦.٨	١٤٤٤.٥	٨.٥
العجز الكلي بعد المساعدات	-٤٧٦.٨	-٥.٣	-٤٤٣.٢	-٤.٢	-٦١٥.٠	-٥.٢	-٣٣٨.٢	-٥.٠٠	-١٥٠٩.٣	-٨.٩
قبل المساعدات	-٩٧٧.١	-١٠.٩	-٧٤٧.٨	-٧.١	-٩٥٨.٤	-٨.٢	١٠٥٦.٥	-١٠.٢	-١٨٤٢.٧	-١٠.٩

المصدر: (١) وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة العامة مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني عشر،كانون ثاني ٢٠٠٩، ص ٤٥+ص ٤٨، والمجلد الخامس عشر، العدد السابع، آب ٢٠١٣، ص٩+ص١٢

(٢) صندوق النقد الدولي www.IMF.org /external/pubs/ft/scr/2009/cro9159.pdf/p9-27

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الوقت الذي كانت فيه النفقات الجاري تشهد اتجاهاً متذبذباً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فأن النفقات الرأسمالية شهدت اتجاهاً تصاعدياً بزيادة قيمتها (١.٥) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٥. كما أن نسبة المساعدات والإيرادات الخارجية شهدت اتجاهاً ايجابي بانخفاضها من (٣٤.٢)% من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٢٦.٧)% .

الجدول رقم (١٠)

المسح النقدي للجهاز المصرفي(٢٠٠٥-٢٠٠٩)/مليون دينار

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الموجودات الأجنبية/صافي	٦٠٤٥,٢	٧٤٠٨,٣	٧٨٦٦,٨	٧١٠١,٥	٨٨٨١,٤
الموجودات المحلية/صافي	٦٣١٨,٨	٦٧٠١,٤	٧٧٤٠,٠	١١٢٠٢,٧	١١١٣١,٩
عرض النقد(ع١)	٤٠٦١,٣	٤٥٦٦,٥	٤٨٣٣,١	٥٥٧٣,٠	٦٠٣٩,٥
عرض النقد(ع٢)	١٢٣٦٤,٠	١٤١٠٩,٧	١٥٦٠٦,٨	١٨٣٠٤,٢	٢٠٠١٣,٣

الجدول إعداد الباحث استناداً إلى النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الأردني(المجلد ٤٤-العدد٧ تموز ٢٠٠٨) المجلد ٤٧- العدد ١٢ كانون الأول ٢٠١١)

ومن خلال الزيادة للموجودات الأجنبية والمحلية لدى الجهاز المصرفي الأردني فأن ذلك مؤشر على الثقة بالجهاز المصرفي وقدرة الجهاز المصرفي والبنك المركزي في التعاطي مع أي تطورات أو تحديات قد تواجهه.

٥. البطالة

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة سياسية، واجتماعية ذات أثار نفسية وأمنية، وجيل الشباب هو جيل العمل والبناء والإنتاج، وان تعطيل تلك الطاقات يؤدي إلى مشاكل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساسية معقدة لا سيما انتشار الجريمة بكل أشكالها، وكذلك القيام بإعمال التظاهر التي توجه ضد الحكومات وأصحاب العمل وهنا في الأردن نعاني من تزايد أعداد العاطلين عن العمل ولأسباب مختلفة أهمها:-

١- **الأسباب الداخلية**[١]: كان لتباطؤ النمو في النشاط الاقتصادي الموازي لارتفاع معدل النمو السكاني، وزيادة مخرجات نظام التعليم، وتدفق العمالة الوافدة، سواء القادمين للعمل كالعمالة المصرية، أو القادمين بسبب الظروف السياسية في بعض دول الجوار (العراق، سوريا) الأثر المباشر والفاعل على قدرة سوق العمل الأردني على استيعاب القوى العاملة وخلق فرص عمل جديدة.

٢- **الأسباب الخارجية:** وتتلخص بما يلي:

أ. الركود الاقتصادي الذي أثر على العالم وأدى إلى الأزمة المالية العالمية، وتداعيات حرب الخليج الثانية، ودخول أمريكا إلى العراق.

ب. تراجع الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية في دول الخليج العربي بسبب الأوضاع السائدة في تلك البلدان (سياسية، اقتصادية) وذلك من خلال إتباع سياسة إحلال العمالة المحلية بدل الوافدة (الأردنيين).

ج. أزمة الخليج وما نتج عنها من هجرة معاكسة بعودة العمالة الأردنية حيث يقدر إجمالي القوى العاملة التي عادت من الخارج بسبب أزمة الخليج (٦٠-٧٠) ألف عامل

---

(١) عمايرة، محمد سعد، البطالة في الأردن، أبعاد وتوقعات، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٢، ص٦٩، ص ٧٠-٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعاملة بالإضافة إلى آلاف العراقيين الذين فضلوا البقاء بالأردن والبالغ عددهم (٢٥٠) ألف عراقي[١].

وقد كان لعجز الحكومات الأردنية المتعاقبة، دوراً في تفاقم مشكلة البطالة عاماً بعد آخر، وعدم إيجاد فرص العمل المتوازية مع الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات، وعدم اعتماد سياسات حكومية واضحة، أو استراتيجيات وطنية، تتناسب مع احتياجات المجتمع الأردني ومتطلبات تطوره، وقد أشارت تقارير دائرة الإحصاءات العامة إلى أن معدل البطالة في الأردن بين أفراد القوى العاملة الذين أعمارهم ١٥ عام فأكثر كانت كما في الجدول رقم (١١):

الجدول رقم (١١)

النسبة المئوية للعاطلين عن العمل

العام	النسبة		المجموع
	ذكـــور	إنـــاث	
٢٠٠٥	١٢.٨	٢٥.٠	١٤.٨
٢٠٠٦	١١.٩	٢٥.٠٠	١٤.٠٠
٢٠٠٧	١٠.٣	٢٥.٦	١٣.١
٢٠٠٨	١٠.١	٢٤.٤	١٢.٧
٢٠٠٩	١٠.٣	٢٤.١	١٢.٩

المصدر: (١) دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١١، ص٥٩، ص٦٥-٦٦

(٢) صندوق النقد الدولي www.IMF.org /external/pubs/ft/scr/2009/cro9159.pdf/p22

وبلغت[٢] أعلى نسبة للبطالة في محافظات الجنوب وكانت ١٧,٧ ، ١٦ ، ١٥,٦ ، في محافظات معان، الكرك، الطفيلة، على التوالي، تلتها محافظتي عجلون ومأدبا بنسبة ١٥,٣، ثم اربد بنسبة ١٣,٩

---

[١] وزير الداخلية الأردني، حسين هزاع المجالي، جامعة اليرموك، قاعة المؤتمرات ٢٠١٣/١٠/٧، الساعة العاشرة صباحاً.

[٢] دائرة الإحصاءات العامة، حالة البطالة في الأردن ٢٠٠٩،ص ٢٧-٣٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل عام ٢٠٠٩ ممن عمر ٢٥-٣٩ الأكبر حيث بلغت ٣٩.٦ تليها الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ (٣٥.٧) وكانت نسبة العاطلين من حاملي درجة البكالوريوس ٣١.٠ تلتهم فئة الحاصلين على الدبلوم المتوسط ١٢.١ ونسبة العاطلين ممن كان تحصيلهم العلمي أقل من ثانوي ٤٦.١ .

٦. الخصخصة

بالرغم من الدور الفاعل والهام للقطاع العام في رسم السياسات الاقتصادية وتوجيهها نحو مصلحة الاقتصاد الوطني، سواء بإتباع سياسات الدعم للمواد الاستهلاكية، والإنتاجية، والتسعير للسلع والخدمات، على مدى سنوات طويلة، إلا أن الحكومات الأردنية المتعاقبة تبنت نظام الاقتصاد الحر، الذي يعتمد على الإنجازات الفردية، وسياسات التكيف مع عوامل العرض والطلب، وقد تمثلت المشاركة ما بين القطاع العام والخاص، في إنشاء مشاريع إنتاجية كبيرة في مجال التعدين (الإسمنت، الفوسفات، البوتاس، خدمات الكهرباء، الاتصالات، النقل العام...) وكذلك الاستثمار في مجال السياحة، والصناعة وغيرها من المشاريع التشاركية بين القطاعين، ويعزى السبب في اللجوء لهذا الأسلوب ألتشاركي لعدم قدرة القطاع الخاص على تحمل أعباء المخاطرة والعمل بشكل منفرد[١].

لقد كان لسوء الإدارات الحكومية، وعدم توفر الكفاءة التشغيلية الأثر الأبرز في تبني الأردن لبرنامج التخاصية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، في أعقاب الأزمة المالية التي عانى منها الأردن، والاقتصاد والوطني، أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى المستجدات الاقتصادية العالمية، في مجال العولمة وازدياد المنافسة، وإزالة الحواجز

(1) www.ase.com.jo/ar/node/868(بورصة عمان)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمركية، والإدارية لتحرير التجارة العالمية، وتدفق رؤوس الأموال، وثورة المعلومات، والاتصالات.

ويقول ميلتون فريدمان (Mittion friedman) في إطار حديثة عن الخصخصة "أن أغلب موازنة الدولة تأتي من الضرائب، التي يدفعها المواطنين الذين يأملون أن يحصلوا على خدمات تتناسب مع ما يدفعونه، إلا أن الأموال التي تنفقها الدولة، تحقق مصالح وغايات محدودة، وتقدم خدمة رديئة مما يدفع الأفراد للدفع مرة أخرى وأخرى للحصول على خدمة أفضل" أما اقتصاد السوق فإن النقود هي التي تحدد مستوى الخدمة وشكلها[١].

ولتدعيم فكرة الحكومة للتوجه نحو التخاصية وبيان إيجابيتها فقد حددت الحكومة الأهداف التالية للتخاصية في الأردن[٢].

١- رفع كفاءة المشروعات، وتحسين الإنتاجية، والقدرة التنافسية، من خلال تفعيل قوى السوق، وإزالة الاختلالات، والتشوهات الاقتصادية.

٢- تحفيز الادخارات المحلية، وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية، والعربية، والأجنبية، من خلال فتح الأسواق وإلغاء احتكار الدولة.

٣- وقف نزيف المال العام على شكل مساعدات أو قروض ممنوحة للمشاريع الخاصة.

٤- الحد من الحاجة إلى اللجوء للاقتراض الخارجي لغايات تغطية عجز المشاريع القائمة أو تمويل المشاريع الجديدة.

٥- تعميق سوق رأس المال المحلي، وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمارات طويلة الأجل.

---

(١) فريدمان، ميلتون، دراسات وقضايا اقتصادية، ترجمة إليا إسكندر، مختارات التعاون العالمية، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، بيروت، ص٢٩٦.

(2) مرجع سابق www.ase.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- تسهيل الحصول على التكنولوجيا، وأساليب الإدارة الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية.

ولتنظيم عملية التخاصية، فقد تم إنشاء الوحدة التنفيذية للتخاصية عام ١٩٩٦، وأنيط بها اختيار المشاريع التي سيتم خصخصتها، وتقييمها ثم اختيار الطريقة المناسبة للخصخصة، وتجهيز العروض، وتقديمها للجهات المعنية بالمشاريع، وتقييم العروض المقدمة لخصخصة هذه المشاريع على أن يتم إجراء عمليات التخاصية ضمن السياسة العامة للحكومة.

وتعزيزاً للنهج الديمقراطي وحرصاً على الجانب التشريعي فقد تم إصدار القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠ الذي تضمن أحكاماً واضحة وشاملة لتنظيم عملية التخاصية وكانت أهم ملامح القانون[١]:

١- تأليف مجلس أعلى للتخاصية برئاسة رئيس الوزراء.

٢- إنشاء الهيئة التنفيذية للتخاصية (الخلف القانوني للوحدة التنفيذية للتخاصية).

٣- إنشاء صندوق عوائد التخاصية يتولى المجلس الأعلى للتخاصية الإشراف عليه.

٤- إعطاء الحكومة قدرة تصويتية متميزة عن طريق السهم الذهبي الذي يخولها الاعتراض على قرارات مجلس إدارة الشركة أو هيئتها العامة إذا تطلبت المصلحة الوطنية العليا ذلك.

مصادر عوائد التخاصية

بلغت مساهمة الحكومة في الشركات المساهمة العامة حوالي ١٥% عند بدء عملية التخاصية وانخفضت إلى ما دون ٨% بعد قيام الحكومة ببيع مساهماتها في هذه الشركات وقد

[١] قانون التخاصية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغت عوائد تخاصية الشركات التي كانت الحكومة مساهمة فيها حتى نهاية عام ٢٠٠٨ (١٧٢٣.٢) مليون دينار وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (١٢)

عوائد التخاصية من بيع حصص الحكومة في شركات ومؤسسات القطاع العام منذ بدء التخاصية وحتى تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١

التسلسل	البيان	المبلغ/مليون دينار
١-	عوائد تخاصية شركة الاتصالات الأردنية	٩٤٠
٢-	عوائد تخاصية شركة الأسمنت الأردنية	٨٩.٢
٣-	عوائد تخاصية المملكة الأردنية	٢٨٥.٢
٤-	عوائد تخاصية شركة البوتاس العربية	١٢٢.٩
٥-	حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة (المعابر)	٢.٣
٦-	حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعدين	٠.٣
٧-	حصة التخاصية من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مصفاة البترول الأردنية	١.٣
٨-	الدفعة الأولى من حصيلة بيع شركة أوبكو	٣.٩
٩-	حصيلة بيع (٣٧%) من أسهم الفوسفات الأردنية.	٨١.٢
١٠-	حصيلة بيع أكاديمية الطيران الملكية	٤.١
١١-	عوائد عقود إيجار/هيئة تنظيم قطاع النقل	٣.٢
١٢-	بيع كلية الملكة نور	٣.٠٠
١٣-	شركة توليد الكهرباء وتوزيع الكهرباء وشركة كهرباء اربد.	١٨٦.٣
١٤-	المجموع	١٧٢٣.٢

المصدر: وزارة المالية نشرة مالية الحكومة العامة المجلد العاشر، العدد الثاني عشر، كانون ثاني، ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٦-٢٤.

استخدامات عوائد التخاصية[١]:

بلغ إجمالي المبالغ التي تم إنفاقها من صافي عوائد تخاصية الشركات مبلغ (١٧١٩.١) مليون دينار حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مفصلاً على النحو التالي:

[١] مرجع سابق ص ٢٢_٢٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٣)

استخدامات وصرفيات عوائد التخاصية

الرقم	البيان	المبلغ
١-	مجموع استخدامات عوائد تخاصية شركة الاتصالات وشركة البوتاس العربية والشركات الأخرى.	١٥٩٧.٥
٢-	مجموع استخدامات عوائد تخاصية شركة الاسمنت الأردنية.	١٦.٥
٣-	مجموع استخدامات عوائد تخاصية شركة الملكة الأردنية لتسديد التزامات الملكية	١٠١.٢
٤-	تسديد التزامات شركة أمبكو	٣.٩
	المجموع	١٧١٩.١

المصدر: وزارة المالية نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد العاشر، العدد١٢، ٢٠٠٩،ص١٦-٢٤.

وتم الإنفاق لهذه الأحوال بموجب قرارات مجلس الوزراء وكانت أوجه الأنفاق على النحو التالي:

١- شراء ديون فرنسية، وبريطانية، وسندات مبادلة أسبانية بقيمة (١٨٥.٧) مليون دينار.

٢- إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (٢٢٤) مليون دينار تم على أثرها استرداد ضمانات سندات بقيمة (١١٧.٣) مليون ليكون صافي المبلغ المدفوع لإعادة هيكلة هذه الديون (١٠٦.٧) مليون دينار.

٣- تمويل مشاريع مدرجة ضمن برنامج التحول الاقتصادي، والاجتماعي بمبلغ (٤٠) مليون دينار.

٤- استخدام حوالي (١٠٤.٤) مليون دينار لتمويل شراء جانب من ديون دول نادي باريس.

٥- صرف(٨٩٠) ألف دينار لدعم موازنة الهيئة التنفيذية للتخاصية.

٦- صرف مبلغ (٥٥٢) ألف دينار تحملتها الحكومة على شركة الاتصالات الأردنية.

٧- بلغت المصاريف لشركة توليد الكهرباء، وتوزيع الكهرباء، وكهرباء اربد (١.٢٢٤) مليون دينار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- صرف مكافأة للعاملين في سكة حديد العقبة بلغت (٧٠٨) ألف دينار.

٩- قرض لصناديق سكان العسكري (١١) مليون دينار.

١٠- قرض لصناديق إسكان المعلمين (١٠) مليون دينار.

١١- مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري (٥.٥١٠) مليون دينار.

١٢- تسديد قروض الملكية تجاه البنوك المحلية، والالتزامات تجاه الضمان الاجتماعي، وصندوق ادخار الموظفين (١١٨.٤) مليون دينار.

ومع ٢٠٠٨/١٢/٣١ يكون الموقف المالي الإجمالي للحساب على النحو التالي:

عوائد البيع (١٧٢٣.٢) مليون دينار

صافي الاستخدامات (١٧١٩.١) مليون دينار.

الرصيد (٤.١) مليون دينار.

ونهدف من السرد للاستخدامات أعلاه الإشارة إلى أن ما استخدم من عوائد التخاصية لتسديد الديون آو التخفيف منها قد بلغ (٥١٤.١) مليون دينار وهو مالم يتجاوز (٣٥.٥)% من قيمة عوائد التخاصية.

٧. الطاقة

تتجه النية لدى الحكومة الأردنية، لاستقدام الشركات المتخصصة، في مجال استغلال الصخر الزيتي، المتواجد بكثرة في مناطق الجنوب، والبحث عن السبيل الأمثل للاستفادة من الطاقة البديلة، خاصة في ضوء ارتفاع أسعار النفط العالمية، وقد كان إنتاج الأردن من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على النحو التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٤)

إنتاج الأردن من النفط والغاز ٢٠٠٥-٢٠٠٩

السنة	إنتاج النفط (ألف طن)	إنتاج الغاز (مليار قدم٣)	مساهمة الإنتاج المحلي إلى مجمل الطاقة الكلية المستهلكة
٢٠٠٥	١.١	٨.٥	٣.٧
٢٠٠٦	١.٢	٨.٩	٣.٧
٢٠٠٧	١.٢	٧.٧	٣.٧
٢٠٠٨	١.٧	٧.٢	٣.٢
٢٠٠٩	١.٥	٧.٨	٣.٣

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي، ٢٠٠٩، ص ٢٣

الطلب المحلي على الطاقة[١].

الجدول رقم (١٥)

المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ مقدر بـــألف طن متري

السنة	النفط الخام	زيت الوقود	غاز سائل	سولار	بنزين	وقود طائرات	المجموع
٢٠٠٥	٤٦٠٢	١٩	١٧٨	٧٨٥	٩٣	١	٥٦٧٨
٢٠٠٦	٤٢٥٨	–	١٨٢	٥٠٩	٦٥	١	٥٠١٥
٢٠٠٧	٤٠٤٠	–	٢٣٣	٤٢٩	١٦٦	١	٤٨٦٩
٢٠٠٨	٣٧٩٦	٩١	١٩٦	٣٢٠	١٤١	١	٤٥٤٤
٢٠٠٩	٣٦٣٣	–	٢٣٤	٤١٤	٢٣١	١	٤٥١٣

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية التقرير السنوي ٢٠٠٩، ص٢٤.

الجدول رقم (١٦)

الطلب المحلي على الطاقة الأولية خلال ذات الفترة كما يلي مقدرة ألف طن م.ن

السنة	النفط الخام والمشتقات النفطية	الغاز الطبيعي	الطاقة المتجددة	الكهرباء المستورد	المجموع	نسبة النمو عن العام الذي يسبقه
٢٠٠٥	٥٣٢٥	١٣٨٢.٣	٨٢	٢٣٩	٧٠٢٨	%٨
٢٠٠٦	٤٩٥٣	١٩٩٥.٩	١١١	١٢٧	٧١٨٧	%٢.٧
٢٠٠٧	٤٩٠٦	٢٤٠٦	١١٨	٨	٧٤٣٨	%٣
٢٠٠٨	٤٤٢٦	٢٧٢٥	١١٠	٧٤	٧٣٣٥	%١
٢٠٠٩	٤٤٥٤	٣٠٨٦	١٢٠	٧٩	٧٧٣٩	%٥.٥

المصدر: وزارة الطاقة، مرجع سابق، ص٢٤

[١] وزارة الطاقة، مرجع سابق، ص٢٤

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموجب اتفاقية الترخيص الموقعة بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية وشركة الفجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن، قامت الشركة بالإشراف والاستمرار بتوريد الغاز والعمل على استكمال المرحلة الثانية والثالثة من خطة الشركة لتصدير الغاز ضمن مشروع خط الغاز العربي وتصدير الغاز المصري عبر الأردن.

المطلب الثاني : المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن ٢٠١٠ – ٢٠١٣

مؤشرات الاستقرار السياسي

١- انتقال السلطة في الدولة: شهدت الدولة الأردنية استمرار طبيعي في السلطة السياسية من جانب سلطات الملك، أو ولاية العهد التي تعتبر جزءاً حيوياً في منظومة القيادة الأعلى للسلطات السياسية في الدولة.

٢- الشرعية: لقد شهدت شرعية النظام السياسي الأردني اختباراً حقيقياً بعد التغيرات السياسية التي عصفت بالعديد من الأنظمة السياسية العربية، خاصة مصر وسوريا، وذلك بسبب تنامي قوة التيار الإسلامي المتمثل بحركة الإخوان المسلمين في مصر، وانعكاس ذلك على الحركة في الأردن، وارتفاع وتيرة المطالب للحراك السياسي الذي قادته حركة الإخوان المسلمين، وبالرغم من كل المطالبات إلا أنها لم تتجاوز الدعوة لإصلاح النظام، باستثناء المطالبات بإسقاط النظام من عدد من المتظاهرين على اثر رفع الدعم عن المشتقات النفطية، إلا أن ذلك لم يمثل ظاهرة بل مرحلة عابرة، وعلى الجانب الأخر، فقد كان لتنامي الصراع في سوريا، وظهور الحركات الإسلامية المسلحة، وضغط بعض الدول ليحدد الأردن موقفة من الصراع السوري لجانب احد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطراف، وزيادة أعداد أللاجئين السوريين والعبء على الاقتصاد، إلا أن ذلك كله لم يؤثر على اتفاق كافة أطياف المجتمع الأردني على ضرورة الالتفاف حول النظام الملكي باعتباره المرجعية ومحل اتفاق الجميع.

٣- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: لقد نجح النظام السياسي الأردني بتجاوز العقبات التي اعترضنه، من خلال إتاحة المجال أمام القوى السياسية للتعبير عن آرائها بحرية مطلقة، شرط احترام وحدة الشعب، وسيادة الدولة، ودون المساس بممتلكات المواطنين، وقد وفرت السلطة التنفيذية المظلة الأمنية للمتظاهرين في أكثر من مرة للحفاظ على سلمية الحراك السياسي، وسلامة المتظاهرين.

٤- التغير في مناصب القيادات السياسية والعسكرية العليا.

أ- رئاسة الحكومة: شهدت الفترة الممتدة من ٢٠١٠- ٢٠١٣ العديد من التغيرات في منصب رئاسة الحكومة والوزارات المختلفة وقد جاءت تلك التغيرات على النحو التالي:

الجدول رقم (١٧)

الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٣

الرئيس المكلف	تاريخ التكليف (التشكيل)	تاريخ الاستقالة	التعديلات على الحكومة
سمير الرفاعي	٢٠١٠/١١/٢٤	٢٠١١/٢/١	---------
معروف البخيب	٢٠١١/٢/٩	٢٠١١/١٠/١٧	---------
عون الخصاونة	٢٠١١/١٠/٢٤	٢٠١٢/٤/٢٦	---------
فايز الطراونة	٢٠١٢/٥/٢	٢٠١٢/١٠/١٠	---------
عبد الله النسور(الأولى)	٢٠١٢/١٠/١١	٢٠١٢/٣/٣٠	---------
الثانية	٢٠١٣/٣/٣٠	ما زالت مستمرة	٢٠١٣/٨/٢١

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى المعلومات المستقاة من رئاسة الوزراء ووثائق وكالة الأنباء الأردنية بترا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدول أعلاه نجد أن الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٣ شهدت تكليف خمس رؤساء وزارت ثلاثة منهم للمرة الثانية وأجري تعديل واحد على حكومة عبد الله النسور الثانية، وبحساب مدى استمرار الحكومات نجد أنها ما زالت في حدود العام وأقل وهذا مؤشر على عدم الاستقرار الحكومي.

ب- الديوان الملكي: وفي ذات السياق، فقد كان نصيب الديوان الملكي من التغير أقل من رئاسة الحكومة، وانفرد ثلاثة شخصيات أردنية على رئاسة الديوان الملكي[١] وجميعهم شغلوا مناصب حكومية مرموقة رئيس حكومة، وزير.

ج- القيادات العسكرية والأردنية: شهدت جميع الأجهزة العسكرية، والأمنية تغييرات لمرة واحدة خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٤ وما استمرارهم على رأس إداراتهم إلا مؤشر إيجابي على الاستقرار لهذه الأجهزة.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه التغير المستمر في الحكومات الأردنية مؤشر سلبي على قوة النظام السياسي، إلا أن الاستقرار النسبي في رئاسة الديوان الملكي، والاستقرار الواضح للقيادات العسكرية، والأمنية يعد مؤشراً ايجابي لقوة النظام السياسي.

٥- العنف التمرد، الحركات الانفصالية، الحروب الأهلية:

لقد انعكست الثورات الاحتجاجية التي بدأت في تونس بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٧، وامتدت تداعياتها لتشمل العديد من الدول العربية في أفريقيا، وأسيا، واتجاه الاحتجاجات في بعض الدول العربية نحو العنف، والصدام المباشر بين السلطة الحاكمة والشعب مثل (ليبيا، مصر، اليمن، سوريا) فقد كان للقوات المسلحة (الجيش) دور في هذه الدول أما مع، أو ضد، أو على الحياد، إما لجهة النظام السياسي الحاكم أو لجهة الشعب. وكذلك فقد أخذت

---

[١] وهم على التوالي خالد الكركي ٢٠١١/٣- ٢٠١١/١١/٢٥، رياض أبو كركي ٢٠١١/١٠/٢٥-٢٠١٣/١/٢٨/ فايز الطراونة ٢٠١٣/١/٢٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتجاجات، والمظاهرات، والاعتصامات شكلاً آخر لم يصل لدرجة الصدام المتنامي بين السلطة الحاكمة والشعب، وكانت تهدف إلى التعبير عن عدم الرضا عما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في هذه الدول، وتركزت مطالبات المتظاهرين على إحداث إصلاحات سياسية، واقتصادية، وهو ما استجابت له العديد من الدول العربية ولو بنسب مختلفة مثل (الأردن، الغرب، السعودية، البحرين، الكويت) وذلك على شكل قرارات سياسية، واقتصادية تهدف لامتصاص غضب المتظاهرين أو اللجوء إلى استخدام القوه إذا لزم الأمر مع تجنب التصعيد ما عدا ما حصل في البحرين من استدعاء لقوة درع الجزيرة، وكذلك لقوات من الدرك الأردني للمساهمة في إعادة النظام والسيطرة على المتظاهرين.

إن المظاهرات الاحتجاجية التي انطلقت بعد صلاة الجمعة يوم ٢٠١١/١/١٤ متأثرة بالاحتجاجات، والمظاهرات التي اندلعت في الدول العربية قد بلغت مع نهاية عام ٢٠١١[١] (٤٣٦١) مسيرة، واعتصام، وخلال عام ٢٠١٢ (٨٦٨٧) مسيرة، واعتصام، وبلغت (٧٣١) اعتصام، ومسيرة حتى شهر نيسان ٢٠١٣، واتسمت الاحتجاجات خلال هذه السنوات بأنها الأكثر تأثيراً على الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لأنها كانت شاملة لأغلب محافظات المملكة، ورفعت خلال المسيرات، والمظاهرات، شعارات، ومطالب تفاوتت بين الدعوة لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وإحداث إصلاحات سياسية ملموسة، على رأسها المطالبة بإصلاح النظام السياسي، وصولاً إلى الملكية الدستورية، وتقييد صلاحيات الملك، وإلغاء كل ما أدخل على دستور ١٩٥٢ من تعديلات.

---

[١] مديرية الأمن العام، الفريق محمد الرقاد، نائب مدير الأمن العام، خلال كلمته على هامش ورشة عمل دولية لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية في مجال الإرهاب شهر نيسان ٢٠١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تقسيم الاحتجاجات التي شهدتها الساحة الأردنية، إبتداءاً من بداية عام ٢٠١١ وحتى بدايات عام ٢٠١٤ إلى قسمين، الأول يمتد من ٢٠١١/١/١٤ إلى ٢٠١٢/١١/١٣، وقد ارتكزت مطالب الحراك السياسي خلال هذه الفترة على إعادة النظر في كيفية إدارة الدولة، وإجراء إصلاحات دستورية، وسياسية تقود لتشكيل الحكومات البرلمانية، اعتماداً على قانون انتخاب حديث، وعصري، وبعيداً عن قانون الصوت الواحد، وكذلك رفع يد الأجهزة الأمنية عن الحياة السياسية، وإطلاق الحريات المدنية، والسياسية، وتحقيق العدالة بين المواطنين، ومحاربة الفساد من خلال تقديم الفاسدين للمحاكمة دون استثناء لأي شخص، وكذلك إطلاق الدعوات الصريحة لإصلاح النظام السياسي كاملاً، وهذا تأكيد على اتفاق القائمين على الحراك السياسي، ورغبة الداعين للإصلاح للحفاظ على نظام الحكم الملكي، على أن يتم إجراء تعديلات، وإصلاحات تؤسس إلى الوصول للحكومات البرلمانية، وما يتطلبه ذلك من تعديلات على النظام الداخلي لمجلس النواب، وعلاقة السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية، وإنهاء الأساليب الفردية في إدارة الدولة.

والقسم الثاني الذي يمتد من ٢٠١٢/١١/١٣ وحتى منتصف ٢٠١٣، وهي الاحتجاجات التي أعقبت القرار الحكومي برفع الدعم عن المشتقات النفطية، وارتفاع أسعارها من ٢٠%- ٥٧% ، وأهم ما ميز هذه الفترة هو شمولها لكافة محافظات المملكة، بمعنى شموليتها الجغرافية، وانخراط مختلف مكونات الشعب الأردني فيها، وقد بلغ عدد المظاهرات ليلة رفع الدعم (١٢٠) مظاهرة في المملكة وقد صاحب هذه الفترة إعلان بعض القوى اليسارية (الحزب الشيوعي الأردني) مقاطعة الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠١٣، ومطالبة العديد من القوى بإقالة الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وترديد شعار الشعب يريد إسقاط النظام بديلاً عن شعار الشعب يريد إصلاح النظام، وهو ما دفع العديد من القوى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركة بالحراك السياسي لبذل الجهود الكبيرة لإعادته لصيغته الأولى المتمثلة بالمطالبة بإصلاح النظام السياسي.

هذا وقد كان للأحداث السياسية على الساحة المصرية والمتمثلة بالمظاهرات التي خرجت لميدان التحرير يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ وسط القاهرة، والمطالبة بالعديد من الإصلاحات والتي توجها الجيش المصري بعزل الرئيس المنتخب ممد مرسي، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيساً لمصر، وفرض حالة الطوارئ من قبل القوات المسلحة، الأثر الأبرز للتخفيف من الحراك السياسي على الساحة الأردنية، في ضوء تراجع الدعم الذي كانت الحركة الإسلامية تتلقاه من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

وقد أدى انقلاب الأوضاع في مصر، وأسلوب تعاملهم مع الحركة الإسلامية، دور كبير في انتقال الحراك على الساحة الأردنية من سياسي اجتماعي، إلى احتجاجات، واعتصامات عمالية، تمثلت بالعديد من المطالب الاقتصادية لصالح العمال، والتي بلغت عام ٢٠١٣[١](٨٩٠) احتجاجاً، في حين بلغت عام ٢٠١٢ (٩٠١) احتجاج، ومن الملاحظ أن نسبة الاحتجاجات في القطاع العام بلغت ٥٤.٢% في مجمل الاحتجاجات، والتي كانت تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية للعاملين.

هذا وقد تم تحويل العديد من المتهمين بقضايا سياسية إلى محكمة أمن الدولة خلال الأعوام ٢٠١٠/ ٢٠١٣ والتي جاءت على النحو التالي:

[١] المرصد العمالي التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٨)

إعداد القضايا التي حولت لمحكمة امن الدولة

التهمة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إطالة اللسان	٢٠٩	١٢٤	٥٣	١١٧
جمعية غير مشروعة	٨	٦	٢	٢
حيازة أسلحة نارية ومفرقات وذخائر	١١	٤	٤	١٠
المؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية.	١١	٣	١	١٢
إثارة النعرات الطائفة والعنصرية.	١٥	٢٠	٧	١٠
القيام بأعمال لم تنجزها الحكومة	٣	٢	١	٢٤
القيام بأعمال شغب وتجمهر غير مشروع.	٢٤	١٧	٢٢	٢٣
المجموع	٢٨١	١٧٦	٩٠	١٩٨

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى معلومات رسمية من مديرية القضاء العسكري /محكمة امن الدولة

ومن خلال التدقيق بأعداد المتهمين بالقضايا أعلاه والذين تم تحويلهم لمحكمة امن الدولة نجد أن هناك زيادة في قضايا القيام بأعمال لم تجزها الحكومة، وتراجع واضح بقضايا (إطالة اللسان، جمعية غير مشروعة)، وتذبذب بقضايا أخرى (حيازة أسلحة، المؤامرة ، إثارة النعرات)، وثبات في قضايا القيام بأعمال شغب، وبالبحث عن الأسباب الحقيقية وراء هذا التباين، وجد الباحث أن ذلك يعود لوجود توجيه لدى الجهات المعنية بالتهدئة، وعدم التصعيد، إلا في الحالات القصوى، واعتماد أقصى درجات ضبط النفس، وترك متنفس ومجال للحراك السياسي للتعبير عما يريد دون المساس بهم، ما بقي ذلك الحراك في حدود التعبير عن الرأي، وعدم إلحاق الضرر بممتلكات المواطنين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- الاستقرار البرلماني

أ-قانون الانتخاب المجلس النواب: صدر قانون الانتخاب رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢، باعتباره قانون مطور عن قانون الصوت الواحد، الذي رفضته القوى السياسية، والذي أجريت الانتخابات النيابية للعام ٢٠١٣ بموجبة، هذا القانون الذي تم فيه تخصيص دائرة انتخابية عامة على مستوى المملكة، خصص لها (١٧) مقعد، إضافة للدوائر الانتخابية المحلية (١٠٨) مقاعد، والكوتا النسائية (١٥) مقعد، وعشر مقاعد للكوتا المسيحية والشركسية، ولم يلبي هذا القانون مطالب المعارضة التي طالبت بزيادة مقاعد الدائرة العامة لتشكل نصف المقاعد الكلي، كما وجهت لهذا القانون ذات الانتقادات المتعلقة بعدم عدالته وتفريقه بين المواطنين الأردنيين باعتبارهم سواء أمام القانون وذلك بما خصصه من مقاعد الكوتا (النسائية، المسيحيين، الشركس، البدو).

ب-قانون الأحزاب السياسية: نظراً للانتقادات التي وجهت لقانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته فقد تقدمت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بمشروع قانون جديد للأحزاب أبرز ملامحه[١]:

- نقل مسؤولية الإشراف على الأحزاب السياسية من وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
- تحديد عن المؤسسين بـــ (١٥٠) عضو بدلاً من (٥٠٠) كما في القانون السابق.
- إلغاء شرط أن يكون الأعضاء من عدة محافظات.

[١] جريدة الدستور الأردنية الصادرة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٤ وللمزيد الاطلاع على مجلس الوزراء+ يقر+ مشروع+ قانون الأحزاب السياسية.www.addustour.com/17201/2014.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إلغاء شرط نسبة الشباب والمرأة في الهيئة التأسيسية.
- اعتماد سن ١٨ عام بدلاً من ٢١ عام للأعضاء.
- تمديد فترة التأسيس إلى سنة بدلاً من (٦) شهور.
- فتح المجال لتقبل التبرعات والمنح من الأردنيين على أن لا تزيد عن (٥٠) ألف دينار.

ومن المرجح أن ينعكس هذا القانون في حال إقراره من مجلس الأمة إيجابياً على الحياة السياسية في ضوء التعديلات التي شملها.

٧- الديمقراطية والمشاركة السياسية: ترتبط المشاركة السياسية بمدى الوعي لدى الموطنين، ومقدار الحريات السياسية المنوحة لهم، ومن المتوقع أن تؤدي التعديلات على قانون الأحزاب لسنة ٢٠١٤ لتوسع المشاركة السياسية، خاصة في ضوء تخفيض سن الأعضاء إلى (١٨) عام، كما أن انتشار مؤسسات المجتمع المدني، وتقبل المواطنين التعاون معها، قد يعود أيضاً بالإيجاب على مدى المشاركة السياسية.

لقد جاء تصنيف الأردن بالمرتبة ١١٧ والمرتبة ١١٨ والمرتبة ١٢١ من ١٦٧ دولة للأعوام ٢٠١٠ ٢٠١١، ٢٠١٢ بمعدل٣.٧٤ و٣.٨٩ و ٣.٧٦ على التوالي وذلك على مؤشر الديمقراطية الصادر عن محله الأيكونوميست[١]، وأشار تقرير صادر عن المجلة ونشرته صحيفة العرب اليوم بتاريخ ٢٠١٤/١/٥ أن الأردن تراجع ٣ درجات خلال عام ٢٠١٣ عن العام ٢٠١٢ أي أن الأردن أصبح المرتبة ١٢٤ للعام ٢٠١٣ وذلك مؤشر مهم يبين تراجع مستوى الديمقراطية عام بعد آخر.

---

(١) https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

www.economist.com/democracyindex-2012.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- التنمية السياسية:

لقد كان لموجات الاحتجاج، والتغيرات السياسية التي شهدتها الدول العربية، خاصة في مصر وسوريا أثر واضح على توجهات القيادة السياسية الأردنية نحو الإصلاح، وكان أبرزها تشكيل لجنة لتعديل الدستور، وإنشاء المحكمة الدستورية، وإجراء الانتخابات البرلمانية، والبلدية في موعدها الدستوري.

أ- لجنة الحوار الوطني[١].

بتاريخ ١٣ آذار ٢٠١١ تم تشكيل لجنة لإدارة حوار وطني حول مختلف التشريعات التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي، بهدف إيجاد حياة حزبية، وديمقراطية متقدمة، وصولاً لتشكيل حكومات برلمانية عمادها الأحزاب، وتقديم مشروعي قانونيين للانتخابات العامة، والأحزاب.

قامت اللجنة بعقد حلقات حوار في مختلف المحافظات لإثراء عملها، وحددت اللجنة الهدف من الإصلاحات بالتطوير، والتحديث، وزيادة الفاعلية في إطار شرعية الدولة دون المساس بمبادئ الدولة، أو الهوية الوطنية وثوابتها، وقيمها.

وبينت اللجنة أن الإصلاح المطلوب يتمثل في تطوير أداء المؤسسات الدستورية، لزيادة فاعليتها، وقيامها بدورها كاملاً غير منقوص، وتعزيز الفصل بين السلطات، ومنع تغول إحداها على الأخرى، وتهيئة المناخ التشريعي، والسياسي لإطلاق الحريات العامة، وصون حقوق الإنسان، وتعزيز دور الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة،

---

[١] دليل الحياة السياسية في الأردن للمزيد زيارة

http://www.jordanpolitics.org/ar/documents-view/60/%D9%85%D8%AE%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/41

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتأكيد على مبدأ المواطنة وتعزيزه، واحترام كرامة الإنسان، كقاعدة رئيسية تحكم العلاقة بين الدولة والمواطنين وتجنب أخطاء الماضي، وقد تناولت اللجنة في إطار عملها المحاور الآتية:

- ترسيخ المبادئ العامة التي تحكم الإصلاح السياسي، والتوجيه بصياغة التشريعات اللازمة لتحقيق هذه المبادئ، التي تشكل المنظومة الحامية، والداعمة للعمل السياسي، والعمل العام مستقبلاً.
- إعداد مشروع قانون انتخاب يمهد الطريق للحكومات البرلمانية.
- إعداد مشروع قانون الأحزاب يساهم في تعزيز الحياة الحزبية وتشجيعها وتعزيز دورها في المشهد السياسي.
- التوجيه بالتعديلات الدستورية اللازمة لتطوير قانوني الانتخاب، والأحزاب، وأية تعديلات تسهم في تعزيز الحياة النيابية، واستقلالية السلطات الدستورية.

وقد ركزت اللجنة في المبادئ العامة ومنظومة القيم الحاكمة على الآتي:

١- احترام حقوق الإنسان وصونها.

٢- تحقيق العدالة الاجتماعية، والاقتصادية.

٣- سيادة القانون وتكافؤ الفرص.

٤- تعزيز النزاهة، ومحاربة الفساد، وحماية المال العام.

٥- اعتماد مبدأ الحاكمية الرشيدة، والشفافية، والمساءلة، وتعزيز الجودة الإدارية، والرقابة الداخلية، وسيادة القانون في القطاعين العام والخاص.

٦- التأكيد على استقلالية السلطات، والفصل بينهما.

٧- تفعيل مبدأ الولاية العامة لمجلس الوزراء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- تشجيع الاستثمار في المحافظات وفق إطار تشريعي.

٩- تفعيل الممارسة السياسية من خلال الأحزاب، وفعاليات المجتمع المدني.

١٠- إصلاح النظام التعليمي بما يؤمن غرس قيم المواطنة، واحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان.

١١- حماية المنجزات الوطنية، والأمنية، وتعزيز الاحتراف المهني

١٢- حرية الإعلام ومهنيته.

١٣- أن ينعكس الإصلاح السياسي على السياسة الخارجية.

وفي إطار رؤيتها لتطوير العمل النيابي، وقانون الانتخاب العام، فقد حددت اللجنة أهداف قانون الانتخاب العام بما يلي:

١- الوصول لمجلس نيابي ممثل لكافة شرائح المجتمع.

٢- القيام بالواجبات المناطة بالمجلس في صنع السياسات.

٣- القيام بالدور التشريعي بشكل دقيق ومناسب.

٤- القيام بالدور الرقابي الفعال على السلطة التنفيذية.

أما فيما يتعلق بقانون الأحزاب فقد دعت اللجنة لتبسيط الإجراءات المتعلقة بتسجيل الأحزاب، وإزالة العقبات الإدارية التي تواجه عملها، وتوفير الدعم المالي لتمكينها من القيام بأنشطتها، وفق أحكام القانون، وتسهيل حصولها على التمويل من داخل الأردن، ومنع التمويل الخارجي بكافة أشكاله.

وقد أوصت اللجنة بإجراء تعديلات دستورية تلغي ما أدخل على دستور ١٩٥٢ من تعديلات بظروف داخلية أو خارجية، واستحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- **التعديلات الدستورية:**

بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠١١ تم تشكيل اللجنة الملكية لمراجعة نصوص الدستور وحددت مهمتها بـــ (العمل على كل ما من شأنه النهوض بالحياة السياسية في السياق الدستوري، على أن تأخذ بالاعتبار ما يصدر عن لجنة الحوار الوطني من توصيات متعلقة بالتعديلات الدستورية المرتبطة بقانوني الانتخاب والأحزاب) وكانت الغاية من هذه اللجنة الوصول إلى ترسيخ التوازن بين السلطات، والارتقاء بالأداء السياسي (الحزبي، النيابي)، لتمكين مجلس الأمة من القيام بدوره الرقابي، والتشريعي، بكفاءة، واستقلالية، وفق صيغة دستورية تحقق ذلك، وتعزيز دور القضاء حكماً مستقلاً بين مختلف السلطات، والهيئات والأطراف، وقد شملت التعديلات عند عرضها أمام الملك بتاريخ ١٥ آب ٢٠١١ على ما يلي: -

١- إنشاء المحكمة الدستورية، وفق أفضل المعايير الدولية.

٢- إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

٣- محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية.

٤- الطعن في نتائج الانتخابات أمام القضاء المدني.

٥- تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية فيما يتعلق بوضع القوانين المؤقتة بثلاث حالات وكما هو في دستور ١٩٥٢ وقد شمل التعديل (٤٢) مادة.

لقد جاءت التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١١، بهدف إعادة النظر في النصوص الدستورية لاعتبارات سياسية، ليتكيف الدستور الأردني مع الواقع في مرحلة من الاحتجاجات، والمظاهرات المطالبة بالإصلاح السياسي، وأن هذه التعديلات بالرغم من أنها لم تلبي طموح المنادين بإجراء تعديلات على صلاحيات الملك وصولاً للملكية الدستورية، وكذلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل بالحكومات البرلمانية إلا أنها يمكن أن تؤسس لمرحلة لاحقة، يمكن معها تحقيق كافة الإصلاحات المنشودة التي تصب في مصلحة الوطن.

ج- المحكمة الدستورية.

جاء إنشاء المحكمة الدستورية استجابة لتوصيات لجنة الحوار الوطني، وبموجب التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١١، على أن يكون مقرها العاصمة، وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتؤلف من تسعة أعضاء بينهم الرئيس يعينهم الملك، ومدة العضوية ست سنوات غير قابلة للتجديد، وحددت اختصاصاتها بما يلي:

١- الرقابة على دستورية القوانين، والأنظمة النافذة، وتصدر أحكامها باسم الملك، وتكون نهائية، وملزمة لجميع السلطات وللكافة، وتكون أحكامها نافذة بأثر مباشر ما لم يحدد الحكم تاريخ آخر لنفاذه، وتنشر أحكامها بالجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها.

٢- للمحكمة حق تفسير نصوص الدستور، إذا طلب منها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار من أحد مجلسي الأمة بالأغلبية.

٣- حصر حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين بالسلطتين التشريعية، والتنفيذية فقط.

د. أوراق النقاش الملكية[١].

أصدر الملك عبد الله الثاني ابن الحسين عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣، مجموعة من أوراق النقاش، تحمل في طياتها رؤية الملك للمستقبل الأردني، والعلاقة بين السلطات، وكيفية بناء الديمقراطية، وتعزيز المشاركة السياسية، وكانت الأوراق على النحو التالي:

---

[١] الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني بن الحسين- أوراق للنقاش، للمزيد زيارة Kingabdwllah.go/index.php/ar-jo/pages/view/id/246.htm

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **الورقة الأولى:** (مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة ٢٠١٢/١٢/٢٩)، وقد جاءت هذه الورقة متزامنة مع بدء انطلاق الحملات الانتخابية استعداداً للانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر ٢٠١٣، وركز فيها على ما يلي:

أ- تعزيز مبدأ الحوار بين المرشحين، والناخبين، والمواطنين أنفسهم، وأن يتم انتخاب المرشحين على أساس رؤيتهم من القضايا الأساسية (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية،..) لا على أساس القرابة، أو العلاقة الشخصية.

ب- الاستناد إلى المبادئ التي تعزز السلوك السياسي، والاجتماعي، وقبول التنوع، والاختلاف في الرأي، والحوار المتفتح الواعي، والمنافسة الشريفة التي تؤدي لاتخاذ قرارات نابعة من المعرفة، والدراية الصحيحة وهذه المبادئ الأساسية هي:

- احترام الرأي الآخر أساس الشراكة بين الجميع.
- ممارسة واجب المسائلة للجميع (من المواطن للمسؤول والنائب).
- الحوار بهدف التوافق لا الفرقة.
- الجميع شركاء في التضحيات والمكاسب.

وقد حددت الورقة أهدافاً لا بد من السعي لتحقيقها وهي:

- بلورة إحساس جماعي بالكرامة، والاعتزاز.
- تنمية إحساس وطني بالإنجازات.
- المشاركة في صناعة مستقبل الأردن.
- إدارة الحوار القائم على الاحترام المتبادل.
- التعامل الحضاري بين المواطنين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **الورقة الثانية:**(تطوير النظام الديمقراطي لخدمة الأردنيين ٢٠١٣/١/١٦).

وتضمنت الورقة إشادة بالتعديلات الدستورية، وإنشاء المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للانتخابات، والدعوة لتعزيز النهج الديمقراطي، للوصول إلى الحكومات النيابية، وفيها تعهد ملكي برعاية التعددية السياسية، وصون حقوق المواطنين، وأن الانتقال لمرحلة الحكومات البرلمانية يتطلب ثلاث ركائز أساسية وهي:

أ- وجود أحزاب سياسية فاعلة، وقادرة على التعبير عن مصالح المجتمع وأولوياته ضمن برامج مدروسة.

ب- تطوير الجهاز الحكومي ليكون قادر على التعامل مع التغيرات الجديدة

ج- تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب تعزيزاً لنهج الحكومات البرلمانية.

٣- **الورقة الثالثة:** (أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة ٢٠١٣/٣/٢).

وفيها إشادة بالانتخابات النيابة ٢٠١٣، من حيث نسبة المشاركة من قبل الأحزاب (٨٠%)، ونسبة الاقتراع (٥٧%)، واعتبارها خطوة مهمة على طريق الإصلاح والتغيير، كما تضمنت توضيح لمفهوم الحكومات البرلمانية، والعلاقة بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية، والضوابط والمبادئ المناسبة لتعزيز الفصل بين السلطات، والآليات المناسبة لإشراك النواب في الحكومات، ومأسسة العمل الحكومي لتعزيز مبدأ الحيادية، وصولاً للحكومات البرلمانية.

وقد حدد الملك الجهات التي لا بد من تكاتف الجهود فيها لتعزيز وتطوير النظام الديمقراطي وهي:

أ- **الأحزاب السياسية:** التي تساهم في تطوير رؤية واضحة للحياة السياسية، وأن تكون ذات برامج متطورة، وقواعد شعبية ملتزمة بالعمل الجماعي، ومتمسكة بالمبادئ المشتركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- **مجلس النواب:** وذلك بتفعيل دور المجلس الرقابي، والتشريعي، وأن يكون النائب قادر على خدمة الصالح العام، وتحقيق التوازن بين الصالح العام ومصلحة المنطقة الانتخابية، والتوازن بين المعارضة البناءة، والمشاركة الفاعلة، وأن تكون مصلحة الوطن هي الأساس للعلاقة بين النواب والحكومة.

ج- **الحكومة:** وذلك بتقديم برنامج عمل لمدة أربع سنوات، تعزيزاً لنهج الحكومات البرلمانية، من خلال الحصول على ثقة مجلس النواب طيلة فترة عمل الحكومة، ووضع معايير للعمل الحكومي من حث (التخطيط، وضع السياسات، الإدارة الحكومية)، وشفافية العمل الحكومي، والحاكمية الرشيدة.

د- **دور الملكية:** يعتبر النظام الملكي أهم مكونات النظام السياسي الأردني، وقد حددت هذه الورقة مسؤوليات الملكية بما يلي:-

١- الملك موحد للأردنيين، وحامي الوطن، وقائد يستشرف المستقبل للعبور بالأردن إلى بر الأمان.

٢- الإصرار على إبقاء المؤسسات الأردنية، والقضائية، والدينية مستقلة ومحايدة، ومهنية وبعيدة عن السياسة.

٣- المحافظة على الوحدة الوطنية، والتسامح، والاعتدال، والدعوة للتعددية، والانفتاح المنضبط، والمحافظة على التراث الديني والنسيج الاجتماعي.

ه- **دور المواطن:** يعتبر المواطن اللبنة الأساسية في النظام الديمقراطي، وعليه القيام بمسؤولياته تجاه تطوير العملية الديمقراطية، بالمشاركة السياسي الفاعلة، وحسن اختيار النواب، وتفعيل مبدأ المحاسبة للسلطتين التشريعية (النواب الذين تم انتخابهم)، والتنفيذية من خلال النواب الأكفاء، وكذلك اقتراح الأفكار والحلول البديلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- **الورقة الرابعة:** (نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة ٢/٦/٢٠١٣)

وفيها دعوة لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز دورها في البناء الديمقراطي، بدعوة المواطنين للمشاركة السياسية، لتطوير الفكر السياسي للمواطن، من خلال التأكيد على حقوق أساسية وهي حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملتزمة بالسلمية، والاحترام المتبادل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

١. الناتج المحلي الإجمالي: الجدول رقم (١٩) يمثل الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي للدولة الأردنية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

الجدول رقم (١٩)

الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٣

مليون دينار / المؤشر	٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	المبلغ	معدل النمو	المبلغ	معدل النمو	المبلغ	معدل النمو	المبلغ	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	١٨٧٦٢.٠	١٠.٩	٢٠٤٧٧.٠	٩.١	٢١٩٦٦.٠	٧.٣	٢٣٨٥٢.٠	٨.٦
الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	١٨٦٩٧.٣	٨.٨	٢٠٣٤٩.٠	٦.٨	٢١٧٥١.٨	٩.٠٢	٢٣٧١٤.٠	٩

المصدر: ١- وزارة المالية نشرة مالية الحكومة لشهر آذار ٢٠١٤ ص ١٠

٢- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٥٠، العدد٢، شباط ٢٠١٤، ص ٨٤.

٢. مستوى الأسعار: شهدت الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٣ ارتفاعاً ملحوظاً في المستوى العام لأسعار المستهلك فاقت السنوات التي سبقتها الجدول رقم (٢٠) يبين ذلك

الجدول رقم (٢٠)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٢٠١٠- ٢٠١٣.

مجموعة الإنفاق	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المواد الغذائية	١٣٧.٧	١٤٣.٤	١٥٠.٠	١٥٥.٦
الملابس والأحذية	١٢٢.٩	١٣٠.٥	١٣٦.٧	١٤٤.٥
المساكن	١١٨.٦	١٢٣.١	١٢٧.٤	١٣٨.٠
السلع والخدمات	١١٤.٤	١٢٠.٢	١٢٧.٠	١٣٤.٤
	١٢٤.٥	١٣٠.٠	١٣٦.٠	١٤٣.٦

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي الأردني المجلد ٥٠، العدد٢، شباط ٢٠١٤، ص١٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وقد بلغ معدل التضخم [1]. خلال عام ٢٠١٠ (٥%) ثم انخفض عام ٢٠١١ إلى (٤.٤%) في حين ارتفع عام ٢٠١٢ إلى (٤.٧%) ليصل عام ٢٠١٣ إلى (٥.٦%).

٣. المديونية

تعتبر المديونية التي تثقل كاهل الحكومات الأردنية المتعاقبة من أهم المشكلات التي تسعى الحكومات للحد منها، إلا أنها تستمر بالارتفاع عام بعد آخر، حتى وصلت مع نهاية عام ٢٠١٣ إلى ما نسبته ٧٩.٦% من الناتج المحلي الإجمالي الجدول (٢١) يبين المديونية الأردنية خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٣

الجدول رقم (٢١)

المديونية الأردنية للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٣.

نوع الدين	٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
مليون دينار	الدين	النسبة	الدين	النسبة	الدين	النسبة	الدين	النسبة
الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (موازنات عامة+ مؤسسات مستقلة)	٦٨٥٢	٣٦.٥	٨٩١٥	٤٣.٥	١١٦٤٨.٤	٥٣.٠	١١٨٦٢.٣	٤٩.٤
الرصد العام للدين العام الخارجي (موازنة+ مكفول)	٤٦١٠.٨	٢٤.٦	٤٤٨٦.٨	٢١.٩	٤٩٣٢.٤	٢٢.٥	٧٢٣٤.٥	٣٠.٢
المجموع داخلي+ خارجي	١١٤٦٢.٨	٦١.١	١٣٤٠١.٨	٦٥.٤	١٦٥٨٠.٤	٧٥.٥	١٩٠٩٦.٨	٧٩.٦

المصدر: ١- نشرة الدين العام لشهر كانون أول ٢٠١٣، الصادرة عن وزارة المالية الأردنية لمزيد من المعلومات زيارة (مركز المعلومات، النشرات والبيانات الحكومية، نشرة الدين العام) WWW.MOF.GOV.JO/AR-JO

٢- نشرة مالية الحكومة العامة المجلد ١٥، العدد٧، آب ٢٠١٣، ص ٥٢-٥٤.

[1] دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، ص د، وكتاب الأردن بالأرقام ٢٠١٢، الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، حزيران ٢٠١٣ العدد ١٥ ص ٣. والموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة CPI- apr.pdf والنشرة الإحصائية للبنك المركزي الأردني المجلد ٥٠ العدد ٢ شباط ٢٠١٤، ص ١٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. السياسة المالية والنقدية:-

تعتبر السياسة المالية والنقدية بشقيها الأول: المتعلق بالمواطن، وتعاطيه مع المتطلبات اليومية، إلى الضرائب وتحديد أوجه الإنفاق. والشق الثاني المتعلق بسياسات البنك المركزي، والآليات التي يتبعها للسيطرة على عرض النقد، وإدارته الائتمانية، وكيفية معالجته للاختلافات المالية، والقضايا الاقتصادية ذات العلاقة. الجدول رقم (٢٢) يبين السياسية المالية، والجدول رقم (٢٣) يبين المسح النقدي للجهاز المصرفي للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٣.

الجدول رقم (٢٢)

السياسة المالية للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٣ (مليون دينار)

أ- الفعلي **ب- النسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

قطاع المالية العامة	٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	٤٦٦٢.٨	٢٤.٨	٥٤١٣.٩	٢٦.٤	٥٠٥٤.٣	٢٣.٠	٥٧٥٨.٢	٢٤.١
إجمالي الإنفاق	٥٧٠٨.٠	٣٠.٤	٦٧٩٦.٦	٣٣.٢	٦٨٧٨.٢	٣١.٣	٧٠٦٥.٤	٢٩.٦
نفقات جارية	٤٧٤٦.٦	٢٥.٣	٥٧٣٩.٥	٢٨.٠	٦٢٠٢.٨	٢٨.٢	٦٠٥٠.٤	٢٥.٤
نفقات رأسمالية	٩٦١.٤	٥.١	١٠٥٧.١	٥.٢	٦٧٥.٤	٣.١	١٠١٥.٠	٤.٣
العجز المالي بعد المساعدات	-١٠٤٥.٢	-٥.٦	-١٣٨٢.٧	-٦.٨	-١٨٢٤.٠	-٨.٣	-١٣٠٧.٢	-٥٠.٠
العجز قبل المساعدات	-١٤٤٦.٩	-٧.٧	-٢٥٩٧.٧	-١٢.٧	-٢١٥١.٣	-٩.٨	-١٩٤٦.٣	-٨.٢

المصدر: ١- وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة لشهر آذار ٢٠١٤، ص ٩-١٢

٢- نشرة مالية الحكومة العامة المجلد ١٥، العدد٧، آب ٢٠١٣، ص ٩-١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢٣)

المسح النقدي للجهاز المصرفي ٢٠١٠- ٢٠١٣/ مليون دينار

المادة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الموجودات الأجنبية	١٠٠٧٨.٥	٩٣٧٠.١	٦٦٦٥.٥	٦٩٢٣.٤
الموجودات المحلية-صافي	١٢٢٢٨.٢	١٤٧٤٨.٨	١٨٢٧٩.٧	٢٠٤٤٠.٠
عرض النقد (ع[١])	٦٥٥٠.٠	٧٢٧١.٥	٧٢١١.١	٨٤٠٨.٤
عرض النقد (ع[٢])	٢٢٣٠٦.٧	٢٤١١٨.٩	٢٤٩٤٥.٢	٢٧٣٦٣.٤

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٥٠، العدد٢، شباط ٢٠١٤.

٥. البطالة[١].

وفي إطار حصر أعداد المتعطلين عن العمل، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة، ببيان أعداد العاطلين عن العمل، ونسبتهم ممن تزيد أعمارهم ١٥ عام كما يلي:

الجدول رقم (٢٤)

النسبة المئوية للعاطلين عن العمل ٢٠١٠- ٢٠١٣

السنة	النسبة		المجموع	بعد إضافة المحبطين
	ذكور	إناث		
٢٠١٠	١٠.٤	٢١.٧	١٢.٥	١٥.٧
٢٠١١	١١.٠	٢١.٢	١٢.٩	١٦.٣
٢٠١٢	١٠.٤	١٩.٦	١٢.٢	١٥.٣
٢٠١٣	١٠.٦	٢٢.٢	١٢.٦	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، ص ٨-٦٦.

[١] دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، ص ٨-٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشار إلى أن ما نسبته ٦٩.٥% من مجموع المتعطلين من الذكور، بينما بلغت نسبة الإناث ٣٠.٥%، وقد شكلت أعلى نسبة بطالة في إقليم الجنوب، حيث بلغت ١٥.٨% وعلى النحو التالي[١].

المحافظة / السنة	الطفيلة	مادبا	الكرك	العقب	معان
٢٠١٢	١٩.٦	١٧	١٧.٧	١٥.٧	١٩
٢٠١٣	١٧.١	١٦.٢	١٥.٨	١٥.٢	١٥

في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل ممن يحملون درجة البكالوريوس وأعلى الأعلى، حيث بلغت ١٨.٨ لعام ٢٠١٣، في حين بلغت ١٥.٩ للعام ٢٠١٢، تلتها فئة الحاصلين على دبلوم متوسط بنسبة ١١.٩ للعام ٢٠١٣، و ١٠.٨ للعام ٢٠١٣.

أما الفئات العمرية فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل ممن تتراوح أعمارهم بني ١٥-١٩ عام (٣٤.١) للعام ٢٠١٣، و (٣٥.٣) للعام ٢٠١٢، فيما بلغت (٣٠.٤) للفئة العمرية من ٢٠-٢٤ للعام ٢٠١٣، و (٢٧.٨) للعام ٢٠١٢، وما نسبته (١٠.٧) و (١٠.٢) للأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٢ للفئة العمرية ٢٥-٣٩ وهذه الفئات هي الأكثر بحثاً وحاجة للعمل.

٦. الطاقة

استمرت معاناة المواطن الأردني نتيجة ازدياد الطلب على المشتقات النفطية مع زيادة الاستهلاك بسبب إعداد اللاجئين السوريين الذي دخلوا الأراضي الأردنية إضافة إلى زيادة أسعارها عالمياً في حين استقر تقريباً معدل إنتاج الأردن من النفط والغاز خلال الأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٣ الجدول رقم (٢٥) والجدول رقم (٢٦) يبينان إنتاج الأردن والمستوردات من الطاقة خلال فترة الدراسة.

[١] دائرة الإحصاءات العامة للمزيد زيارة الموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢٥)

إنتاج الأردن من النفط والغاز ٢٠١٠- ٢٠١٣

السنة	إنتاج النفط العاصمة	إنتاج الغاز (مليار قدم)	مساهمة الإنتاج المحلي إلى مجمل الطاقة الكلية المستهلكة
٢٠١٠	١.٢	٦.٥	٢.٨
٢٠١١	١.٠	٦.٤	٣.٠
٢٠١٢	١.٠	٥.٨	٢.٤
٢٠١٣			

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي ٢٠١٢، ص ٢١- ٢٣.

الجدول رقم (٢٦)

المستوردات الأردنية من النفط الخام ومشتقاته ٢٠١٠- ٢٠١٣ (بألف طن)

السنة	النفط الخام	زيت الوقود	غاز سائل	سولار	بنزين	وقود طائرات	المجموع
٢٠١٠	٣٤٨٥	٣٠٧	٢١٩	٦٧٠	٤٠٠	١	٥٠٨٢
٢٠١١	٣١٨٩	٦٧٤	٢٨٨	١٣٦١	٥٤٠	١	٦١٣٧
٢٠١٢	٣٦٢٣.٤	٧٧٥.٨	٣٢٠.٥	٢١٢٨.٧	٤٤٣.٧	٠.٧	٧٢٩٥.٨
٢٠١٣							

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية حقائق وأرقام ٢٠١٣ المنشورات ، برشور الطاقة، عربي ٢٠١٣.

هذا وقد بلغت كمية الغاز الطبيعي المستورد من مصر من خلال أنبوب الغاز الواصل بين البلدين حوالي ٥٨٧ مليون متر مكعب بنسبة انخفاض بلغت ٢٧% عن عام ٢٠١١.

الجدول رقم (٢٧)

الطلب المحلي على الطاقة الأولية خلال ذات الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، مقدرة ألف طن م.ث

السنة	النفط الخام والمشتقات النفطية	الغاز الطبيعي	الطاقة المتجددة	الكهرباء المستورد	المجموع	نسبة النمو من العام الذي سبقه
٢٠١٠	٤٧٧٤	٢٢٨٩	١٢٤	١٦٨	٧٣٥٥	٤.٥
٢٠١١	٦١٤١	٨٧٣	١٣٠	٣١٣	٧٤٥٧	١.٥
٢٠١٢	٦٩٩٢	٦٥٩	١٤٠	١٨٨	٧٩٧٩	%٧
٢٠١٣						

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية حقائق وأرقام ٢٠١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية

إن التغير يعني الانتقال من حال إلى حال، ويترتب على ذلك عند قياس التغير في المؤشرات تحديد مدى هذا التغير، ونسبته، وهل يؤثر ذلك التغير على غيره من المؤشرات، وهل التغير في المؤشرات السياسية ينعكس على المؤشرات الاقتصادية، ومدى هذا التأثير.

أولاً: التغير في المؤشرات السياسية:

لتحديد التغير في المؤشرات السياسية سيتم تقسيمها إلى ثلاث فئات وهي:

١- **المؤشرات المستقرة:** وهي تلك المؤشرات التي حافظت على استقرارها خلال فترة الدراسة وهذه المؤشرات هي:

أ- انتقال السلطة في الدولة. (ثبات النظام الملكي في الحكم)

ب- الشرعية للنظام السياسي (النظام الملكي).(وذلك بعد تأكيد الأردنيين على عزمهم الحفاظ على النظام الملكي، بالرغم من الاحتجاجات التي قادتها المعارضة والتي طالبت بإصلاح النظام السياسي)

ج- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة. المحافظة على استقرار القيادات العليا بالمؤسسة العسكرية، والأجهزة الأمنية، والديوان الملكي، من المؤشرات الايجابية لقوة النظام السياسي خاصة بعد التعديلات الدستورية الأخيرة، التي حصرت ارتباط القيادات العسكرية، والأمنية، من حيث التعيين، والإقالة، بيد الملك، وليس بتنسيب من رئيس الوزراء،كما ان إصرار الملك على استمرار حكومة عبدالله النسور(الأولى والثانية) ، بالرغم من كل المحاولات التي هدفت للتخلص منها،(من قبل البرلمان، النخب

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية) إلا دليل أخر على تغير النهج الذي عانت منه الحكومات المتلاحقة وخطوة أولى في اتجاه التأسيس للحكومات البرلمانية.

د- المضي قدماً بمحاكمة المدنيين إمام محكمة امن الدولة.

٢- **المؤشرات ذات التغير النسبي بنسبة أقل من ٥٠%:-** وهي المؤشرات التي انعكس التغير فيها بنسب قد تصل ٥٠% وانعكست بصورة سلبية على الاستقرار السياسي وهي:

أ- قانون الانتخابات لمجلس الأمة: وذلك بتخصيص (١٧) مقعد على مستوى المملكة، وهو ما لم يرتقي للمستوى الذي كانت تأمل به المعارضة.

ب- المشاركة السياسية: لقد كان لمقاطعة الانتخابات البرلماني من قبل بعض القوى السياسية

وخاصة الإخوان المسلمين وبعض أحزاب اليسار اثر في تدني المشاركة السياسية.

٣. **المؤشرات ذات التغير الكبير:** وهي المؤشرات التي تجاوزت فيها نسبة التغيير ٥٠ % .

أ. مؤشر الإصلاح السياسي وذلك من خلال التشريعات التي أدت إلى إنشاء المحكمة الدستورية، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، والتعديلات الدستورية، (مطالب الحراك السياسي)، وكذلك تشكيل لجنة الحوار الوطني، وطرح أوراق الحوار الملكية باعتبارها تعبير عن رؤية الملك للحالة السياسية المستقبلية)

ب. انخفاض أعداد القضايا ذات الصفة السياسية أو حرية الرأي والتعبير التي تم تحويلها لمحكمة امن الدولة من (١١٦٣) خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتصل إلى (٥٤٥) خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣، وبنسبة تجاوزت (٥٠ %).

ت. الديمقراطية: وذلك بتراجع ترتيب الأردن (٨) درجات على مؤشر الديمقراطية/الايكونومست من ١١٣ للعام ٢٠٠٥ إلى ١٢١ للعام ٢٠١٢ بين ١٦٧ دولة على مستوى العالم وذلك بالرغم من الإصلاحات والتشريعات التي أدخلت لتحسين الظروف الديمقراطية والتي لم ترقى لتصبح سلوك سياسي للنظام السياسي، آو لتحسن من انتقال النظام السياسي من تصنيفه ضمن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية.

ث. مؤشر العنف والتمرد، والحركات الانفصالية والحروب الأهلية:

على خلاف الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩، والتي خلت من نشاط الحراك السياسي، فقد شهد الأردن خلال الفترة الثانية من الدراسة مظاهرات حاشدة عمت محافظات المملكة مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفاسدين والدعوة للملكية الدستورية.

جاءت معظم الحراكات السياسية متأثرة أو على خطي الاحتجاجات التي اجتاحت الدول العربية مطلع ٢٠١١، وتصاعدت حدة الاحتجاجات على أثر قرار الحكومة الأردنية أواخر عام ٢٠١٢ برفع الدعم عن المشتقات النفطية وهو القرار الذي أدى إلى حالة من الاحتقان الشعبي كادت أن تصل لحد الصدام والعنف المسلح لولا سياسة ضبط النفس التي انتهجتها الدوائر الأمنية في التعاطي مع الاحتجاجات التي عمت محافظات المملكة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التغير في المؤشرات الاقتصادية

لقد طراء تغير واضح على العديد من المؤشرات الاقتصادية خلال فترات الدراسة إلا أن هذا التغير كان طبيعياً وعلى وتيرة منتظمة أحياناً وخارج عن السيطرة وله آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادية أحياناً أخرى ويمكن إجمال المؤشرات قيد الدراسة بما يلي:

١- المؤشرات المستقرة:

أ- السياسة المالية والنقدية: لقد اتسمت السياسة المالية والنقدية بالاستقرار سيما في الأدوات التي انتهجتها الحكومة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي الأردني للحفاظ على استقرار أسعار الصرف للدينار أمام العملات وخاصة بعد ربط الدينار بالدولار وتثبيت سعر صرف الدولار بحوالي (٠.٧١) من الدينار .وقد تكون الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي هي التي شهدت انخفاضاً ملموساً خلال الفترة الثانية حيث بلغت عام ٢٠١٠ (١٠٠٧٨.٥) مليون دينار لتنخفض عام ٢٠١٣ إلى (٦٩٢٣.٤) مليون دينار.

ب- البطالة: حافظت نسبة البطالة على معدلاتها السنوية المتقاربة خلال الفترتين ففي الوقت الذي بلغت عام ٢٠٠٩ (١٢.٩)، وصلت عام ٢٠١٣ عام (١٢.٦).

٢- المؤشرات ذات التغير النسبي

أ- الناتج المحلي الإجمالي: لقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي عام ٢٠١٠ (١٠.٩) لينخفض إلى (٨.٦) عام ٢٠١٣، في حين كان هناك حالة من عدم الاستقرار في الفترة الأولى حيث كان عام ٢٠٠٥ (١٠.٣) ليقفز عام ٢٠٠٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى (١٩.٦)، وعام ٢٠٠٨ إلى (٢٨.٥) ليعود وينخفض إلى (٧.٨) عام ٢٠٠٩ وهذا التذبذب الكبير كان بسبب عوائد التخاصية على مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وسداد جزء من الديون مما يشير إلى أن معدل النمو ليس حقيقياً وإنما جاء بصورة غير منتظمة وليس بسبب عوائد حقيقية ومستمرة تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

ب- مستوى الأسعار: لقد شهد المستوى العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً ملحوظاً عام بعد أخر ففي الوقت الذي كان فيه عام ٢٠٠٥ (٩٤.١١) وصل عام ٢٠٠٩ نهاية فترة الدراسة الأولى إلى (١١٨.٥)، دخل الفترة الثانية عام ٢٠١٠ بـــ (١٢٤.٥)، ليصل عام ٢٠١٣ إلى (١٤٣.٦)، مما أثر على معدل التضخم الذي وصل عام ٢٠٠٨ إلى ١٣.٩% مما يشير إلى أن هناك ارتفاع مستمر في معدل التضخم كل عام عن الذي يسبقه باستثناء عام ٢٠٠٩ الذي انخفض معدل التضخم عن عام ٢٠٠٨ بنسبة ٠.٧%.

٣. المؤشرات ذات التغير الكبير:

أ. المديونية: لقد عانى المواطن الأردني والحكومات المتعاقبة من ثقل الديون المتراكمة على الأردن حيث بلغت عام ٢٠٠٩ نهاية الفترة الأولى (٩٦٦٠) مليون دينار وبنسبة ٥٧.١% من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (١٩٠٦٩.٨) عام ٢٠١٣ وبنسبة ٧٩.٦ من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. الطاقة: لقد شهد قطاع الطاقة خلال الفترة الأولى بعض الاختلالات بسبب الأزمة المالية العالمية إلا أن تدخل بعض الدول العربية وتقديم النفط للأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بصورة مساعدات أو بأسعار تفضيلية أدى إلى استقرار قطاع الطاقة إلا أن الاحتجاجات التي اجتاحت مصر تحديداً أثرت على استيراد الأردن للغاز الذي يشغل محطات الطاقة الكهربائية الذي فرض على الأردن إيجاد وسائل بديلة بسبب الانقطاع المتكرر لتوريد الغاز بسبب التفجيرات التي كانت تلحق بالخط المزود للأردن مما ترتب عليه ارتفاعاً ملحوظاً بفاتورة النفط خاصة الديزل (سولار) حيث ارتفع استيراد الأردن من هذه المادة من (٤١٤) ألف طن متري عام ٢٠٠٩ إلى (٢١٢٨.٧) ألف طن متري عام ٢٠١٢ وقد انخفضت كمية الغاز المستورد من مصر عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٧% عن عام ٢٠١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا

٢٠١٠ ـ ٢٠١٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر ٢٠١٠ ــ ٢٠١٣

المؤشرات السياسية

١. انتقال السلطة:

أدت الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت الشارع المصري، متأثرة بالثورة التونسية، إلى إجبار الرئيس المصري محمد حسني مبارك على التنحي عن السلطة ليلة ١١ فبراير ٢٠١١ وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.

قام المجلس العسكري خلال فترة تولية إدارة شؤون مصر، بإجراء الترتيبات اللازمة للانتقال بمصر إلى مصاف الدول الديمقراطية، بإجراء الانتخابات الرئاسية خلال شهر حزيران ٢٠١٢، والتي أسفرت عن فوز محمد مرسي (التيار الإسلامي) برئاسة جمهورية مصر العربية، هذه الانتخابات التي تميزت بشهادة جميع المراقبين بالنزاهة والشفافية.

بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٣ قام عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع المصري (في حينه) بعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي عن الحكم، وأمر بتعطيل الدستور، وتم تكليف رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور بتولي رئاسة الجمهورية. وقد شهدت تلك الفترة صراعاً دموياً بين القوى السياسية التي تقف إلى جانب الرئيس المعزول محمد مرسي وتلك المؤيدة لقرار وزير الدفاع بما فيها أجهزة الدولة الرسمية (الجيش، الشرطة).

اشتد الصراع بين القوى السياسية المؤيدة للتيار الإسلامي، الذين نفذوا اعتصاماً في ميدان رابعة والنهضة، وانتهى بقيام الشرطة، والجيش المصري باستخدام القوة لتفريق المعتصمين، مما نتج عن ذلك العديد من القتلى والجرحى من جهة وتلك المعارضة لصدارة الإخوان المسلمين للمشهد السياسي المصري من جهةٍ أخرى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من استمرار الصراع السياسي، إلا أن الحكومة المصرية، اتخذت كافة الإجراءات لإجراء الانتخابات الرئاسية، والتي أسفرت عن فوز عبد الفتاح السيسي برئاسة الجمهورية اعتباراً من ٢٠١٤/٠٦/٣، تلك الانتخابات التي وجهت لها العديد من الانتقادات، لانحياز كافة الأجهزة الرسمية لصالح السيسي، والترويج بأنه الفائز بالانتخابات، مما حسم نتيجتها قبل إجراءها، وكان المرشح (صباحين) يحاول استغلال خلفيته السياسية (ناصري) وانه منافس بالانتخابات، إلا أن ذلك لم يلقى قبولاً لدى الناخبين.

٢. الشرعية:

شهدت مصر خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤ تولي خمس قيادات منصب رئاسة الجمهورية وكان لكل منها ما يميزها وهي:-

أ. ٢٠١٠ – ٢٠١١/٢/١١ : وهي الفترة التي شغل فيها مبارك رئاسة الجمهورية، والحزب الوطني الحاكم، وكان النظام السياسي المصري من الأنظمة التي لها وزنها السياسي، وكان ترتيب مصر خلال تلك الفترة ٤٠ من ٧٢ دولة على مؤشر شرعية النظم السياسية [١].

ب. ٢٠١١/٢/١١ – ٢٠١٢/٦/٢٤ : استناداً لما ورد بخطاب التنحي لمحمد حسني مبارك، والدستور المصري، فقد تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وعمل المجلس العسكري خلال هذه الفترة على المحافظة على استمرار حالة الاستقرار السياسي، وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات الرئاسية، التي أظهرت نتائجها فوز محمد مرسي رئيساً لمصر.

---

[١] المجلة الأوروبية للبحوث السياسية لمزيد من المعلومات زيارة....
http://www.web.pdx.edu/~gilleyb/Gilley_MeaningMeasureofLegitimacy.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. ٢٠١٢/٦/٢٤ – ٢٠١٣/٧/٣: وهي الفترة التي تولى فيها محمد مرسي مقاليد الحكم في مصر كأول رئيس منتخب، هذه الانتخابات التي شهد لها الجميع بالنزاهة، والشفافية، بدءاً من قانون الانتخاب، وسير إجراءات الترشيح، والانتخاب، وبعد فرز النتائج، وبذلك يكون محمد مرسي قد جاء وفق الشرعية القانونية، والسياسية، وذلك لاستنادها إلى الدستور المصري، وبموجب انتخابات حرة، تمثلت بالمشاركة السياسية لغالبية القوى السياسية المصرية، وقبولها بالنتائج.

د. ٢٠١٣/٧/٣ – ٢٠١٤/٦/٣: وهي الفترة التي خرج فيها وزير الدفاع، على الشعب المصري وقام بعزل محمد مرسي من رئاسة الجمهورية، بذريعة الاستجابة لرغبة المواطنين، وقيامة بالإعلان عن تعطيل العمل بالدستور، وتكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا لشغل منصب رئيس الجمهورية، وجاء ذلك في احتفالية تم الإعداد لها بشكل كامل، إلا أنها لم تخرج عن كونها انقلاب عسكري مكتمل الأركان، بالرغم من تكليف رئيس مدني بإدارة شؤون البلاد كرئيس للجمهورية، وان ما تم ما هو إلا قضاء على أول تجربة ديمقراطية تجري في مصر.

ه. ٢٠١٤/٦/٣ وحتى تاريخ هذه الدراسة : وهي المرحلة التي أصبح فيها وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي رئيسا للجمهورية، بعد أن خاض الانتخابات الرئاسية ضد منافسة حمدين صباحي، هذا وقد حظي عبد الفتاح السيسي بدعم العديد من الأنظمة السياسية العربية (الأردن، السعودية، الإمارات) في تلك الانتخابات، بالرغم من كثرة الانتقادات التي وجهت لها باعتبارها حسمت السباق الانتخابي سلفاً، وقبل انتهاء التصويت، إضافة لغياب المشاركة السياسية، واعتبار حركة الإخوان المسلمين حركة إرهابية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. قوة النظام السياسي

نظام الحكم شبة رئاسي، يعتبر فيه رئيس الدولة صاحب السلطة، والصلاحيات الأكبر، وهو الذي يكلف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة، ويوعز بإجراء الانتخابات البرلمانية، ويستمد النظام السياسي قوته من رئيس الجمهورية، وهو محصن من المساءلة البرلمانية، في حين يتحمل رئيس الوزراء والوزراء كامل المسؤولية أمام البرلمان.

وللحكم على قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع والمحافظة على سيادة الدولة، وقدرته على كسب ثقة الشعب، لا بد من فحص المؤشرات التالية:-

أ. التغير في المناصب والقيادات العليا: بالرغم من الاستقرار بهذه المناصب خلال فترة حكم مبارك، إلا أن التغييرات المتلاحقة بعد تنحية، شملت كافة المؤسسات في الدولة المصرية، ولمستويات مختلفة، أبرزها الملاحقات القضائية، والشعبية، لعناصر الحزب الوطني وقرارات عزلهم سياسياً، وهو ما تكرر لاحقاً خلال فترة حكم محمد مرسي، وقيامة بتغيير القيادات العليا في المؤسسة العسكرية لضمان ولاءها، وكذلك تغيير العديد من الحكام الإداريين في وزارة الداخلية، وهو ما أطلق علية (أخونة الدولة)، وذات النهج اعتمده عدلي منصور والقائمين على الحكم بعد عزل محمد مرسي، وذلك بهدف تغيير البنية السياسية لخدمة الأهداف السياسية والمصالح العليا التي سعى كل منهم لتحقيقها.

ب. المشاركة السياسية: بالرغم من أن الانتخابات الرئاسية في مصر، كانت تجري قبل ٢٠١١ في موعدها تقريباً، إلا أن نتائجها كانت محسومة سلفاً ومعروفة، أما الانتخابات الرئاسية التي أجريت ما بعد ٢٠١١، والتي أسفرت عن فوز محمد مرسي في الأولى، وعبد الفتاح السيسي في الثانية، فقد تباينت الآراء حولهما، ففي

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقت الذي شهد الجميع فيه، داخلياً، وخارجياً، إقليميا، ودولياُ، وأشادوا بنزاهة، وشفافية الانتخابات التي أفرزت محمد مرسي. حظيت الثانية بالتشكيك بنزاهتها، وشفافيتها، ووصل الأمر ببعض المصادر القول إن النتائج كانت محسومة سلفاً، وذلك بسبب إدارة الانتخابات، ووقوف الجهات الرسمية لجانب عبد الفتاح السيسي.

٤. العنف، التمرد، الحركات الانفصالية، الحروب الأهلية:

لقد شهدت الساحة المصرية خلال الفترة من نهاية ٢٠١٠ – ٢٠١٤ موجة من الاعتقالات، والتعذيب، والقتل، على خلفية الاحتجاجات والمظاهرات التي جابت الشارع المصري، وتفاوتت أعداد المعتقلين حسب نظام الحكم السائد وعلى النحو الأتي:-

أ. ما قبل ١١/ ٢ /٢٠١١ فترة حكم محمد حسني مبارك، ألاف المعتقلين، ومئات القتلى، ولا يوجد أرقام محددة يمكن الرجوع إليها، وما يتوفر من أرقام ما هي إلا توقعات أو أرقام تقديرية.

ب. من ٢٠١١/٢/١١ – ٢٠١٢/٦/٢٤ الفترة التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وقد تم اعتقال الآلاف من المواطنين على خلفية مشاركتهم في المظاهرات في ميدان التحرير،أحداث مجلس الوزراء، اعتصام ماسبيرو، ألأحداث الطائفية بين المسيحيين والمسلمين، محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري، وقد لاقت هذه الفترة انتقادات من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان[١].

---

[١] المجلة الأوربية للبحوث السياسية للمزيد زيارة....
http://www.web.pdx.edu/~gilleyb/Gilley_MeaningMeasureofLegitimacy.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. من ٢٠١٢/٦/٢٤ – ٢٠١٣/٧/٣ الفترة التي تولى فيها محمد مرسي رئاسة الجمهورية، وقد عانى المواطن المصري من استمرار مسلسل الاعتقالات خلال هذه المرحلة وتشير الإحصائيات إلى ان عدد المعتقلين بلغ[١] (٤٨٠٩) ولأسباب مختلفة وعلى النحو الأتي:-

(١) لأسباب سياسية (٣٨٤٥) معتقل.

(٢) احتجاجات عمالية وطلابية واجتماعية (٨٩٦) معتقل.

(٣) محاكمات عسكرية لمدنيين (٦٨) معتقل.

د. من ٢٠١٣/٧/٣ – أيار ٢٠١٤ الفترة التي تولى عدلي منصور رئاسة الجمهورية والتي أطلق عليها (عهد عدلي منصور والسيسي) [٢]، وبلغ أعداد المعتقلين (٤١١٦٣) معتقل موزعين على النحو الأتي: –

(١) خلفية سياسية (٣٦٤٧٨) معتقل.

(٢)احتجاجات عمالية واجتماعية (٢٢٩) معتقل.

(٣) أحداث طائفية (٤١٥) معتقل.

(٤) أعمال إرهابية (١٧١٤) معتقل.

(٥) خرق حظر التجوال (١٤٥٣) معتقل.

(٦) خلفية جنائية (٨٧٤) معتقل.

---

[١] ويكي ثورة للمزيد زيارة.... http://wikithawra.wordpress.com/2013/06/23/morsidetainees

[٢] ويكي ثورة للمزيد زيارة..... http://wikithawra.wordpress.com/2014/01/09/sisi-mansour-detainees/

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وقد أشارت بعض التقارير إلى أن عدد المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين بلغ[١] (١٦.٠٠٠) معتقل، في حين أوردت منظمة هيومن رايتس مونيتور[٢] ان عدد المعتقلين قد بلغ (٤٠.٠٠٠) بسبب نشاطهم السياسي.

٥. الاستقرار البرلماني

أ. الانتخابات البرلمانية:

سعى المجلس العسكري، منذ تولية إدارة شؤون الدولة، إلى إجراء التعديلات الدستورية اللازمة، تمهيداً لإجراء الانتخابات البرلمانية، والرئاسية، وذلك تحقيقاً لمطالب الحراك الشعبي، الذي خرج بمظاهرات حاشدة، وطلب من المجلس العسكري سرعة تسليم السلطة لرئيس مدني.

سمح قانون الانتخابات الذي أجريت بموجبة الانتخابات البرلمانية، والرئاسية ٢٠١١-٢٠١٢، لكافة الأطياف السياسية بالمشاركة في هذه الانتخابات، التي جرت بإشراف قضائي كامل، وبرعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وحضور واسع لمؤسسات المجتمع المدني محلية، وإقليمية، ودولية، وحصد حزب الحرية والعدالة/الإخوان المسلمين (٢٢٢) مقعد بنسبة (٤٣.٧%)، من المقاعد الكلية، تلاه حزب النور وحصل على (١١٢) مقعد بنسبة

---

[١] اليوم السابع تقرير عن الاسوشيتدبرس لمزيد من المعلومات زيارة.....
http://www.youm7.com/story/2014/3/17/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D8%B1%D8%B3__%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86_%D9%81%D9%89_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%AA_16_%D8%A3%D9%84%D9%81%D9%8B%D8%A7/1560917#.VE6XPWfchCc

[٢] منظمة هيومن رايتس مونيتور للمزيد.....http://fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=36965

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢٢.٠٤%)، وبذلك يكون الاتجاه الإسلامي قد فاز بـــ (٦٥.٧٤ %) من مجموع المقاعد الكلية[١].

خلال شهر آذار ٢٠١٢ أصدرت المحكمة الدستورية المصرية حكماً تم بموجبة حل مجلس الشعب لعدم دستورية القانون الانتخابي التي جرت بموجبة تلك الانتخابات، وذلك قبل يومين من انتخابات الإعادة لرئاسة الجمهورية.

ب. الانتخابات الرئاسية: حظيت الانتخابات الرئاسية في مصر، باهتمام إقليمي، ودولي كونها الانتخابات الأولى بعد الاحتجاجات التي أدت إلى تنحي مبارك، وكان لفوز محمد مرسي في جولة الإعادة، اثر كبير في قناعة الجميع بإمكانية انتقال مصر إلى الديمقراطية، وتداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع، بالرغم من سيطرة التيار الإسلامي على مقاليد الحكم بفوزهم بالغالبية في مجلس الشعب، ورئاسة الجمهورية، إلا ان الصدام الذي حدث لاحقاً بين محمد مرسي، والسلطة القضائية، على خلفية قرار الحكم ببطلان النتائج لمجلس الشعب، وإصدار محمد مرسي مرسوم جمهوري بتجميد ذلك القرار، أدى إلى انتقال الصراع ليصبح بين رئاسة الجمهورية من جهة والسلطة القضائية من جهةٍ أخرى، خاصة بعد تأييد المحكمة الإدارية العليا لقرار المحكمة الدستورية ورضوخ رئاسة الجمهورية لذلك مما أعاد البلاد إلى المربع الأول بعد ان تم إقصاء السلطة التشريعية إلا من مجلس الشورى الذي اجتهد أعضاءه لإصدار الدستور الذي جرى الاستفتاء علية لاحقاً.

(١)ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١١ – ٢٠١٢ للمزيد.....
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2011-2012

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. قانون الأحزاب السياسية[1]: كان من نتائج ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٨، مرسوماً تضمن القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١، عدل بموجبة أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، وذلك تلبية لمتطلبات، وأهداف الثورة، وتكريساً للنهج الديمقراطي، وإرساءً لقواعد دولة القانون والمؤسسات، وكان من ابرز التعديلات التي جاء بها هذا القانون:-

(١) إنشاء لجنة قضائية للنظر وفحص إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية.

(٢) تأسيس الحزب وإنشاءه بمجرد الإخطار ويحق له ممارسة نشاطاته بعد ٣٠ يوم من إخطار لجنة الأحزاب دون اعتراضها.

(٣) عدد المؤسسين (٥٠٠٠) من عشر محافظات.

(٤) عدم تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو طبقي أو طائفي.

(٥) مسألة الأحزاب وفقاً لقانون العقوبات.

د. الديمقراطية:

لقد سعى المجلس العسكري لتعزيز النهج الديمقراطي، من خلال إقرار قانون الأحزاب، وإجراء التعديلات الدستورية اللازمة، للسير على طريق الديمقراطية والإعداد للانتخابات البرلمانية، والرئاسية، بمشاركة واسعة من مختلف الأطياف السياسية، بالرغم من وسائل القمع والاعتقال التي تم انتهاجها ضد المتظاهرين بعد تنحي مبارك، وكان ذلك مؤشراً ايجابياً لجهة تعزيز الحريات المدنية والسياسية التي حرم منها المواطن المصري خلال الفترة التي حكم فيها مبارك، وصولاً لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الوسائل الديمقراطية.

(١) للمزيد زيارة...
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=69102#.VE_z_WfchCc

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان ترتيب مصر على سلم الديمقراطية للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٢ على النحو التالي:-

السنة	الترتيب من ١٦٧ دولة	العلامة
٢٠١٠[١]	١٣٨	٣.٠٧
٢٠١١[٢]	١١٥	٣.٩٥
٢٠١٢[٣]	١٠٣	٤.٥٦

فيما جاء ترتيبها حسب مقياس الديمقراطية العالمية[٤] ١٠٩ للأعوام ٢٠٠٨ –٢٠٠٩ أما للأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٢ فأصبح ١٠٣ بتحسن ايجابي مقداره ٦ درجات.

ووفقاً لقياس مبادرة الإصلاح العربي[٥] فكان ترتيب مصر على النحو التالي:-

السنة	الترتيب	عدد الدول المشمولة
٢٠٠٩	٣	١٠
٢٠١٠	٥	١٢
٢٠١٢	٦	٩

يرى الباحث ان ما قام به عبد الفتاح السيسي لاحقاً، من عزل للرئيس المنتخب مرسي، وتعطيل العمل بالدستور، وتنصيب رئيس المحكمة الدستورية رئيساً لمصر، وما تلاه

(١) الايكونومست، وحدة الاستخبارات
https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

(٢) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية، للمزيد...
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A_%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

(٣) تقرير الايكونومست، مؤشر الديمقراطية ٢٠١٢، للمزيد...
https://portoncv.gov.cv/dhub/porton.por_global.open_file?p_doc_id=1034

(٤) الترتيب العالمي على سلم الديمقراطية http://democracyranking.org/wordpress/?page_id=738

(٥) مبادرة الإصلاح العربي http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ADI_4_AR_annex-1.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من إجراءات تمثلت باستخدام العنف في تفريق المتظاهرين، والتضييق على الحريات، وإعلان الإخوان المسلمين حركة إرهابية، وعدم الاحتكام إلى الأساليب الديمقراطية، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية التي أصبح بموجبها السيسي رئيسا لمصر، ما كان ليحدث لولا تسرع الإخوان المسلمين في اتخاذ العديد من الخطوات التي أدت لابتعاد حلفاءهم بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية عنهم، ومن أهم تلك الإجراءات استئثار الإخوان بالمناصب العليا للدولة، والسرعة في الإجراءات التي من شأنها تغيير البنية التنظيمية لمؤسسات الدولة المختلفة، والصدام المبكر لرئاسة الجمهورية مع السلطة القضائية، وانكشاف الدور التوجيهي لمرشد الإخوان وتدخله في قرارات رئيس الجمهورية، واستهانتهم برجالات النظام السياسي السابق(مبارك)، وعدم قدرتهم على استغلال النجاح بالانتخابات لكسب التأييد الإقليمي والدولي، والمعاداة العلنية لبعض الأنظمة السياسية العربية من خلال التصريحات المختلفة مما أدى لتعرضهم لضغوط خارجية بالإضافة لتلك الداخلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

١. الناتج المحلي الإجمالي:- الجدول رقم (٢٨) يبين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو لمصر خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣.

الجدول رقم(٢٨)

الناتج المحلي الإجمالي[١] ومعدل النمو لمصر ٢٠١٠ – ٢٠١٣

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP / مليار دولار	معدل النمو %	معدل التضخم %
٢٠١٠	٢١٨.٨٨٧	% ٥.١	%١٠.١
٢٠١١	٢٣٦.٠٠٠	% ١.٨	%١١.٧
٢٠١٢	٢٦٢.٨٣١	% ٢.٢	%١٢.٤
٢٠١٣	٢٧١.٩٧٢	% ٢.٢	%١٠.٣

هذا وقد أثرت الاحتجاجات، وما تلاها من تغيرات سياسية، سلبياً، على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، لينخفض من (٥.١) عام ٢٠١٠، إلى (١.٨) عام ٢٠١١، وهي السنة التي أدت فيها الاحتجاجات، إلى تغير النظام السياسي، وبالرغم من كل الجهود التي بذلت للحفاظ على الاقتصاد المصري، إلا ان معدل النمو لم يصل لما كان عليه ما قبل الاحتجاجات، وكانت حركة صعوده بطيئة وتوقفت عند (٢.٢) خلال الأعوام ٢٠١٢ ، ٢٠١٣، في حين ارتفع معدل التضخم عام بعد أخر ليشكل ارتفاع الأسعار عبئاً جديداً على كاهل المواطن المصري.

(١) البنك الدولي للمزيد زيارة .... http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مستوى الأسعار: أدت الاحتجاجات التي جابت شوارع مصر إلى ارتفاع الأسعار التي اتجهت صعوداً لتشمل كامل مكونات السلة الغذائية وعلى النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٢٩) وعلى النحو الأتي: -

الجدول رقم (٢٩)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك[١] ٢٠١٠ - ٢٠١٣

مجموعة الإنفاق	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المواد الغذائية	١٠٩.٩	١٢٦.٥	١٣٨.٨	١٥٦.٤
الملابس والأحذية	١٠١.١	١٠٣.٦	١٠٨.٤	١١٣.٢
المساكن	٩٩.١	١٠٢.٩	١١٠.١	١١٥.٦
السلع والخدمات	١٠٠.٧	١٠٣.٢	١٠٤.٩	١٠٥.٥
المطاعم والفنادق	١٠٣.٧	١١٣.٤	١١٦.١	١٤٤.٠
التعليم	١٠٦.٢	١٢٧.٧	١٤٠.٨	١٥٣.٩
الثقافة والترفيه	١٠٢.٠	١٠٩.٨	١١٨.٨	١٣٢.٥
الرعاية الصحية	١٠٠.٣	١٠٢.٠	١٠٣.٧	١١٥.٣
الأثاث والتجهيزات المنزلية	١٠٢.٢	١٠٥.٨	١١١.٤	١٢١.٤
النقل والمواصلات	١٠٠.٥	١٠١.٦	١٠٣.٣	١٠٨.٨
الاتصالات	٩٩.٩	٩٨.٧	٩٥.٩	٩٦
المشروبات الكحولية والدخان	١٢١.٩	١٧١.٢	٢٠١.٥	٢١٧.١
المجموع العام	**١٠٥.٩**	**١١٦.٤**	**١٢٥.٠**	**١٣٧.٩**

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، للمزيد زيارة http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2014/Tables/PDF/11-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/Price%20Indices.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. المديونية

تعاني مصر كغيرها من دول العالم الثالث، من ارتفاع حجم المديونية، بشقيها الداخلية، والخارجية، لتصل ما يزيد عن ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشكل عبئاً ثقيلا على كاهل المواطن المصري، وعائق أمام تحسين أوضاعة المعيشية، وهي في النهاية عائق أمام التنمية الاقتصادية، ولبيان حجم المديونية المصرية للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ الجدول رقم (٣٠) يبين ذلك.

الجدول رقم (٣٠)

المديونية المصرية[١] ٢٠١٠ – ٢٠١٣

نوع الدين	٢٠١١-٢٠١٠		٢٠١٢-٢٠١١		٢٠١٣-٢٠١٢	
	الدين	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الدين	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الدين	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
صافي الدين العام المحلي الداخلي / مليار جنية	٨٠٨	% ٧٦.٦	١١٥٥	%٦٠.٤	١٤٤٤	%٦٧.٩
إجمالي الدين الخارجي /مليار دولار	٣٤.٩	% ١٥.٢	٣٤.٤	%١٣.٢	٤٣.٣	%١٧.٣
إجمالي النسبة من الناتج المحلي الإجمالي		%٩١.٨		%٧٣.٦		%٨٥.٢

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية للمزيد زيارة.....http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2014/Tables/PDF/9-%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/Economy.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. البطالة

أدت التغيرات السياسية المتلاحقة في مصر إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت حسب الجهات المصرية الرسمية (١٣.٤) للعام ٢٠١٤، في حين كانت (٩%) للعام ٢٠١٠، الجدول رقم (٣١) يبين نسبة العاطلين عن العمل في السوق المصري للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤:-

الجدول رقم (٣١)

نسبة العاطلين عن العمل[١] في السوق المصري ٢٠١٠-٢٠١٤

السنة	النسبة
٢٠١٠	%٩
٢٠١١	%١٢
٢٠١٢	%١٢.٧
٢٠١٣	%١٣.٤
٢٠١٤	%١٣.٤

(١) للمزيد زيارة ..... الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(أ)
http://www.capmas.gov.eg/Pepo/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A9.pdf

(ب) http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2014/Tables/PDF/3-%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84/labor.pdf

(ج) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للموارد البشرية والشفافية

http://www.caoa.gov.eg/NR/rdonlyres/A80A575C-F51E-4442-80AA-11D52E23B6A4/5074/Copyof%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B511%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A91.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وقد صرح اللواء أبو بكر الجنيدي رئيس جهاز التعبئة والإحصاء[١]، إلى ان معدل البطالة وصل إلى ما نسبته (٤٠ %) حتى العام ٢٠١٢، وان السبب في ذلك يعود إلى هجرة العمالة لمواقع عملها، بسبب فقدان المجتمع للأمن والاستقرار، وعدم قدرة العمال على الالتحاق بإعمالهم، إما بسبب الخوف، أو بسبب الإغراء بالمال مقابل التزامهم بالتظاهر.

وقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل، ممن يحملون الشهادة الجامعية الأولى وما فوق، الأعلى بين الفئات الأخرى، حيث بلغت[٢] (١٨.٩ %) من مجموع العاطلين عن العمل لسنة ٢٠١٠، و (٣٣.٢%) لسنة[٣] ٢٠١٢.

٥. الطاقة[٤]

بلغ إنتاج مصر من الطاقة ما يعادل (٧٠٠.٠٠٠) برميل يومياً أي ما نسبته (٠.٨ %) من الإنتاج العالمي، وتعتبر مصر من الدول المصدرة للغاز الطبيعي، وتحتل المرتبة الثانية على مستوى إفريقيا، وبلغ متوسط الإنتاج السنوي من الغاز (٢.١٧) تريليون قدم مكعب نهاية عام ٢٠١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) خلال مكالمة هاتفية مع برنامج من جديد على قناة "اون تي في لايف" للمزيد زيارة http://www.albawabhnews.com/34409

(٢) لجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للموارد البشرية والشفافية، مرجع سابق

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سابق

(٤)احتياطات وإنتاج النفط والغاز المصري

http://www.openoil.net/wiki/ar/index.php?title=%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المؤشرات السياسية والاقتصادية في سوريا ٢٠١٠ ــ ٢٠١٣

يمكن القول ان ٢٠١١/٣/١٨ هو اليوم الأول للانطلاقة الفعلية للاحتجاجات السورية، ذلك اليوم الذي خرج فيه الآلاف من المواطنين السوريين، من أهالي درعا ليعبروا عن احتجاجهم على الاعتقال التعسفي، والعنف المفرط، الذي انتهجته الأجهزة الأمنية في المحافظة، ضد مجموعة من الأطفال الصغار، الذين عبروا عن عدم رضاهم عن النظام السياسي، على جدران المدرسة التي يتلقوا تعليمهم فيها، ذلك اليوم الذي أصم فيه المسئولين أذانهم، ولم يستمعوا لمطالب الأهالي، والمتمثلة بالإفراج عن الأطفال، بالرغم من المظاهرات التي سبقت ذلك اليوم في مناطق مختلفة من سوريا، مؤيده لما جرى في تونس ومصر، أو مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، والسماح بمزيد من الحريات السياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بين المواطنين.

لقد اتسعت حركة الاحتجاجات، بالرغم من تصريحات بشار الأسد، بأن ما يجري في مصر، وتونس، لا ينطبق على سوريا، لأسباب سياسية، أهمها عدم وجود معاهدة سلام بين سوريا وإسرائيل، واقتصادية، متمثلة بتلبية الحكومة لمطالب المواطنين، فيما سيكون هناك المزيد من الإصلاحات، وعلى مراحل، تتناسب ودولة المؤسسات التي يتم بناؤها.

لقد تطورت مطالب المحتجين لاحقاً، فبدلا من المطالب الإصلاحية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، ارتفع سقفها للمطالبة بإسقاط النظام السياسي ممثلا بـــ بشار الأسد، وحزب البعث، خاصة بعد مقتل عدد من المواطنين، على أيدي عناصر الأجهزة الأمنية، في درعا، وما تلاها من اقتحام للمسجد العمري في المدينة يوم ٢٠١١/٣/٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان انتقال الصراع من سياسي سلمي، إلى صراع مسلح، بين النظام السياسي، والمعارضة المسلحة، التي تنتشر في أجزاء مختلفة من سوريا، وانتقال السيطرة على العديد من المناطق من النظام إلى المعارضة، واستخدام الأسلحة المختلفة، ومنها المحرم دولياً، أدى لإزهاق حياة عشرات الآلاف، وشرد الملايين من المواطنين، الذين أصبحوا لاجئين في الدول المجاورة.

لقد أدى استمرار الصراع حتى عام ٢٠١٥، وعدم وجود أي بوادر لأي حل سياسي للازمة، إلى تدخل دولي في سوريا، من خلال التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة لضرب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش)، وقد يكون ذلك مقدمة للتدخل الدولي في سوريا، في ضوء الدعم الذي تقدمة دولاً عربية، وغربية، للمعارضة المسلحة، وان لم تتفق حتى ألان على أي فصيل من المعارضة هو الذي يخدم مصالحها.

المؤشرات السياسية

١. انتقال السلطة

لقد حافظ النظام السياسي السوري، على بنيته السياسية بقيادة بشار الأسد، وحزب البعث، وما زال متمسكاً بالحكم، بالرغم من ارتفاع وتيرة الاحتجاجات، واستخدام الأسلحة، من قبل أطراف النزاع المختلفة، فالنظام استخدم ما في ترسانته العسكرية، وسخر كل إمكانياته، لقمع الاحتجاجات، والقضاء على الجماعات المسلحة المختلفة (الجيش الحر، جيش

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النصرة، داعش،.... الخ)، وغيرها من الجماعات[١] التي تتلقى الدعم المادي، والأسلحة، من أطراف عربية، وغربية مختلفة وكل منها يبحث عن موطئ قدم في سوريا.

بالرغم من الأحداث الجارية على الساحة السورية، إلا ان النظام السياسي ما زال يمارس الإعمال السيادية المختلفة على الصعيد الداخلي، والخارجي، ففي الوقت الذي تستمر فيه الهيئات الدبلوماسية في تمثيل النظام، والدفاع عنة، تقوم الحكومات بممارسة الإعمال الداخلية المختلفة، وعلى كافة الصعد السياسية، والاقتصادية، والخدمية، ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وما تشكيل الحكومات[٢] المتلاحقة بعد بداية الأحداث وإجراء الانتخابات إلا مؤشر على تماسك مكونات النظام.

٢. الشرعية

لقد سعى النظام السوري لإضفاء الشرعية القانونية، والسياسية على ذاته من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية منتصف ٢٠١٤، متجاهلاً ما يعصف بالبلاد من حركه احتجاجية وتمرد على النظام السياسي وبشتى الوسائل السياسية والعسكرية منذ ٢٠١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] أدت الاحتجاجات إلى ولادة العديد من الجماعات المسلحة والتي تعمل على إسقاط النظام، وهذه الجماعات تعمل بشكل منفرد أو بالتنسيق مع جماعات أخرى، وتتفاوت درجة تأثير هذه الجماعات بما تملك من مقاتلين وحجم الدعم المقدم لها من الدول الممولة لها،وهذه الجماعات هي(الجبهة الإسلامية، الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، جبهة الأصالة والتنمية،لواء أحفاد الرسول صلى الله علية وسلم،جيش المهاجرين والأنصار، فتح الإسلام، كتائب عبدا لله عزام، جند الشام، حركة فتح الشام الإسلامية، لواء الأنصار، لواء شهداء اليرموك، غرباء الشام.....الخ) للمزيد
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82:%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

[٢] في الوقت الذي احتكر فيه محمد ناجي عطري رئاسة الحكومة السورية من ٢٠٠٣ – ٢٠١١، فقد تم تشكيل ثلاث حكومات من ٢٠١١ – ٢٠١٤، (عادل سفر من ٢٠١١/٤ – ٢٠١٢ ٦)، (رياض حجاب من ٢٠١٢/٦ – ٢٠١٢/٨/٦ وهو تاريخ وصولة إلى الأردن وإعلان انشقاقه عن النظام السوري)، (٨/ ٢٠١٢ تكليف وائل حلقي واستمرت حتى ٢٠١٤/٨ حتى تم تكليفه بإعادة تشكيل الحكومة السورية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. قوة النظام السياسي

نظام الحكم في سوريا نظام رئاسي/جمهوري، مدة ولاية الرئيس السوري (٧) سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، أخر انتخابات أجريت منتصف ٢٠١٤، أسفرت عن فوز بشار الأسد برئاسة الجمهورية، رئيس الجمهورية يكلف رئيس الوزراء، والوزراء، ويقبل استقالاتهم، ويقيلهم، دون إبداء الأسباب، ولرؤية مدى قوة النظام السياسي لا بد من فحص المؤشرات التالية:-

أ. التغير في المناصب والقيادات السياسية والعسكرية العليا:

(١) الحكومة السورية:- حافظت الحكومة السورية على استقرارها بتولي محمد ناجي عطري رئاستها منذ عام ٢٠٠٣ – ٢٠١١، وخلال شهر نيسان ٢٠١١، وبعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية، تم تكليف عادل سفر بتشكيل الحكومة، والتي استمرت حتى حزيران ٢٠١٢، حيث تم تكليف رياض حجاب بتشكيل الحكومة، والتي استمرت حتى ٢٠١٢،/٨/٦ عندما أعلن من عمان انشقاقه عن النظام السوري، وفي ذات الوقت تم تكليف وائل الحلقي بتشكيل الحكومة، واستمرت حتى شهر آب ٢٠١٤ حيث كلف للمرة الثانية بإعادة تشكيل الحكومة.

(٢) القيادات العسكرية والأمنية:- تدين القيادات العسكرية، والأمنية في سوريا بالولاء المطلق للنظام السياسي، إلا ان الإحداث التي تمر بها سوريا أثرت على مستوى الولاء، مما أدى إلى انشقاق العديد من الضباط (لواء، عميد، عقيد، مقدم،.... الخ)، إضافة إلى التغيير ألقسري الذي أجبرت علية القيادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السورية، بعد التفجير الذي أودى بحياة عدد من القادة الأمنيين[1] المقربين من بشار الأسد، وعلى تماس مباشر بالأحداث السورية.

ب. المشاركة السياسية:- بما أن المشاركة السياسية، تتمثل بالدور الذي يقوم به المواطنين، من خلال الانخراط بالأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ودورهم في التأثير على القرار السياسي، ومشاركتهم في الانتخابات، فأن ما يعاني منه المواطن السوري من اعتقال، وتهجير، وقتل، وتعذيب، وسلب للحرية، وحرمان من ابسط الحقوق المدنية في ضوء الأوضاع الراهنة، لدليل على عدم إمكانية المشاركة السياسية الفاعلة بالرغم مما يروج له النظام السياسي.

٤. العنف، التمرد، الحركات الانفصالية، الحروب الأهلية.

لقد أدى تطور الإحداث في سوريا، والتدخل الخارجي، إلى تعميق الأزمة، ففي الوقت الذي تلقت فيه قوى المعارضة الدعم المادي، والعيني من دول عربية وأجنبية لها مصالح في التخلص من النظام الحاكم في سوريا، أصر النظام السوري على البقاء، وعقد العزم على القضاء على قوى المعارضة، مدعوماً من إيران وروسيا، مما أدى إلى جر البلاد إلى حرب أهلية، وتنامي الحركات الكردية الانفصالية التي تدعوا إلى تشكيل دولة كردية ضمن الأقاليم التي يقطنوها في دول الجوار (العراق، تركيا).

وهنا لا بد من الإشارة إلى ان استمرار الأحداث في سوريا أدى إلى مئات الآلاف من القتلى والجرحى والملايين من المهجرين داخل سوريا وفي دول الجوار، وقد بلغ عدد

[1] التفجير الذي حصل بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٨ في مبنى الأمن القومي السوري وأدى إلى مقتل وزير الدفاع داوود عبد الله راجحة ونائبة صهر بشار الأسد اصف شوكت ورئيس مكتب الأمن القومي هشام الاختيار ومعاون نائب رئيس الجمهورية العماد حسن التركماني وإصابة وزير الداخلية محمد الشعار وعدد من المسئولين الأمنيين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللاجئين المسجلين لدى المنظمات الدولية في الخارج ما يقارب ٢.٤ مليون وعلى النحو التالي:-

الجدول رقم (٣٢)

أعداد اللاجئين السوريين

الدولة	العدد
الأردن	٦٤٠.٠٠٠
لبنان	٩٠٠.٠٠٠
تركيا	٦٠٠.٠٠٠
العراق	٢٥٠.٠٠٠
مصر	٢٠٠.٠٠٠

الجدول من إعداد الباحث بناءاً على معلومات من المفوضية العليا للاجئين في الأردن وذلك لنهاية شهر أيلول ٢٠١٤

وبحسب التقديرات الصادرة عن الهيئة الوطنية لإغاثة اللاجئين السوريين في الأردن، فأن عدد السوريين المقيمين في الأردن، بسبب الصراع الدائر في سوريا بلغ (١.٤٤٠.٠٠٠) مليون واربعماية وأربعون ألفا موزعين على المخيمات، والمحافظات الأردنية المختلفة، ويتركز معظمهم في محافظات الشمال.

٥. الاستقرار البرلماني

أ. الانتخابات البرلمانية: يعتبر مجلس الشعب في سوريا هو السلطة التشريعية وهي أحادية المجلس ويتكون من ٢٥٠ عضو وتجري الانتخابات كل أربع سنوات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"بالانتخاب العام والسري والمباشر والمتساوي"[1]،ويقوم المجلس بالدور التشريعي والرقابي وإقرار الموازنة[2].

يعتبر مجلس الشعب الذي تم انتخابه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٧، أول مجلس بعد الاحتجاجات التي اجتاحت سوريا، وبعد التعديلات التي أدخلت على الدستور السوري، والتي تم بموجبها فسح المجال أمام القوى السياسية، والحزبية للمشاركة السياسية.

وبالرغم من مقاطعة الانتخابات من قبل مناطق في سوريا، والإقبال الضعيف في مناطق أخرى، إلا ان رئيس اللجنة العليا للانتخابات أعلن النتائج في تحد واضح لقوى المعارضة ومن يدعمها دون الالتفات لحجم المشاركة فيها.

ب. التشكيلة البرلمانية/ الجماعات السياسية في مجلس الشعب:-

(١) الفلاحين والعمال: لقد حدد الدستور السوري لسنة ٢٠١٢ انه" يجب ان يكون نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين".

(٢) الجبهة الوطنية التقدمية[3]: حصلت على(١٦٨) مقعد في مجلس الشعب ٢٠١٢.

(٣) الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير، تأسست عام ٢٠١١ بعد الاحتجاجات وهي ائتلاف بين الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الإرادة الشعبية وحصلت على (٥) مقاعد في انتخابات ٢٠١٢.

---

[1] دستور سوريا، ٢٠١٢ ،المادة٥٧

[2] دستور سوريا، ٢٠١٢ ،المادة ٧٥

[3] ائتلاف مكون من مجموعة من الأحزاب السياسية (قومية، وطنية، اشتراكية، شيوعية) أسست عام ١٩٧٢بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي السوري، ويشكل أعضاءه نصف القيادة المركزية زائد واحد، ويعتبر عضو حزب البعث مساوي للأمناء العامين للأحزاب الأخرى المشاركة بالائتلاف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤)المستقلون: من غير الحزبيين ويكونوا مؤثرين في مناطقهم ومن أبناء العائلات الكبيرة أو الثرية وحصلوا على (٧٧)مقعد.

ج. الأحزاب السياسية:

يعتبر قانون الأحزاب السياسية الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم (١٠٠) لسنة ٢٠١٢، الخطوة الأولى من قبل النظام السياسي على طريق الإصلاح السياسي، وهو بذلك يمهد الطريق أمام الأحزاب السياسية التي كانت محظورة للمشاركة في الانتخابات، أسوة بالأحزاب المنطوية تحت مظلة الجبهة الوطنية القومية[١]، ووفقاً لهذا القانون فقد تم الترخيص لعدد من الأحزاب السياسية الجديدة[٢]، كما نصت في المادة (٥) فقره (د) على " يحظر قيام الحزب على أساس ديني، أو مذهبي، أو قبلي، أو مناطقي، أو على أساس التمييز بسبب العرق، أو الجنس، أو اللون"، وبموجب هذا القانون تم حظر العديد من الأحزاب الدينية(الإخوان ، التحرير) وكذلك الأحزاب الكردية وعددها (١٢) حزب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) ائتلاف أحزاب يضم(البعث العربي الاشتراكي، الاتحاد الاشتراكي العربي، الشيوعي السوري، الشيوعي السوري الموحد، الوحدويين الاشتراكيين، الاشتراكيين العرب، الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، المعهد الوطني، الاتحاد العربي الديمقراطي، السوري القومي الاجتماعي)

(٢) وهي الأحزاب (الشباب الوطني السوري، الشباب الوطني للعدالة والتنمية، سوريا الوطن، الطليعة الديمقراطي، التضامن العربي الديمقراطي، التنمية الوطني، التضامن، الديمقراطي السوري، الأنصار) للاطلاع زيارة... http://www.spo.sy/page/parties

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. الديمقراطية

انطلاقاً من الاعتماد على مؤشرات قياس مستوى الديمقراطية (الحريات المدنية، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، فعالية الحكومة) فقد جاء ترتيب سوريا حسب وحدة الاستخبارات/الايكونومست على النحو الأتي:-

السنة	الترتيب من ١٦٧ دولة	العلامة
٢٠١٠[١]	١٥٢	٢.٣١
٢٠١١[٢]	١٥٨	١.٩٩
٢٠١٢[٣]	١٦٤	١.٦٣

وبالرغم من إجراء الانتخابات البرلمانية، والرئاسية خلال عام ٢٠١٢، إلا ان مستوى الديمقراطية في تراجع، وذلك بسبب عدم انسجام الظروف المرافقة للانتخابات مع المعايير الدولية، في ضوء استمرار القتال بين النظام الحاكم والمعارضة، والموقف الدولي من النظام.

وفي ذات الإطار فقد تراجع أيضا ترتيب سوريا على مؤشر مبادرة الإصلاح العربي[٤]، ففي الوقت الذي جاءت فيه سوريا للعام ٢٠٠٩ بالمرتبة (٨) من (١٠) دول،

(١)مرجع سابق، https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

(٢) مرجع سابق، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A_%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

(٣) مرجع سابق، https://portoncv.gov.cv/dhub/porton.por_global.open_file?p_doc_id=1034

(٤) مرجع سابق، http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ADI_4_AR_annex-1.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراجعت للمرتبة (١١) من (١٢) دولة عربية للعام ٢٠١٠، ولم يتم شمول سوريا للأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢.

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

١. الناتج المحلي الإجمالي[١]

بلغ الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في سوريا خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٣٣) :-

الجدول رقم (٣٣)

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (مليار ليرة سورية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
٢٠١٠	١٤٧٠	% ٥.٠٠
٢٠١١	١٣٩٨	% ٣.٧-
٢٠١٢	٩٧٧	% ١٨.٨-
٢٠١٣	٦٠٦	% ١٨.٧-

(١) أ. المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية والآثار الاقتصادية والاجتماعية، كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٣٤-٤١، (ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، عاطف قبرصي، نبيل مرزوق، فضل النقيب، جيمس روبنسون).
ب. غرفة تجارة دمشق http://www.dcc-sy.com/?Page=GDP

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً للعديد من الدراسات، فأن الاقتصاد السوري كان يسير بمستوى مستقر من النمو يتراوح حول (٦%) خلال السنوات التي سبقت الأحداث الحالية، إلا ان الصراع الدائر حالياً اثر بشكل سلبي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عائد لهجرة العمالة، وارتفاع الميزانية المخصصة للإنفاق العسكري، وعدم الاستقرار في العمل الزراعي الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد السوري، وتقدر خسائر الاقتصاد السوري بسبب النزاع الداخلي بـــ (١٤٣.٨)[1] مليار دولار أمريكي حتى عام ٢٠١٣.

٢. المستوى العام للأسعار

شهد المستوى العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً كبيراً متأثراً بالنزاع الداخلي ليقفز من (١٤٢%) للعام ٢٠١٠، إلى (٣٨٨%) للعام ٢٠١٣، رافق ذلك ارتفاع بنسبة التضخم وصلت (١٧٣ %) للعام ٢٠١٣، مقارنة بالعام ٢٠١٠، الجدول رقم (٣٤) يوضح المستوى العام لأسعار المستهلك ومعدل التضخم للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

(١) المركز السوري لبحوث السياسات، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الربعين الثالث والرابع (تموز-كانون الأول ٢٠١٣)، ص ٥٢ - ٣٠ للمزيد ... http://www.unrwa.org/sites/default/files/squandering-humanity-arabic_1.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣٤)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم
٢٠١٠	%١٤٤	%٣.٢
٢٠١١	%١٤٨	%٤.٧٥
٢٠١٢	%٢٠٤.٥	%٣٢.٥
٢٠١٣	%٣٨٨	%٩٠

الجدول من إعداد الباحث استناداً للمعلومات المستقاة من المصادر التالية:-

(١) الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء في سوريا (إحصاءات اقتصادية، المجموعة الإحصائية، الأرقام القياسية CPI للمزيد زيارة www.cbssyr.sy

(٢) مصرف سوريا المركزي، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، تقرير التضخم أيار ٢٠١٢ للمزيد https://www.banquecentrale.gov.sy/news/infl/may-infl-2012.pdf

(٣) صحيفة الغد الأردنية، تقرير اقتصادي، ٢ آذار ٢٠١٤

(٤) تقرير رسمي صادر عن المكتب المركزي للإحصاء للمزيد http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=170165

لقد لجأت الحكومة السورية، إلى استغلال الدعم السياسي، والعسكري الذي تقدمة لها إيران، وروسيا لتدعيم اقتصادها، الذي أوشك على الانهيار جراء الصراع الداخلي، وارتفاع فاتورة الإنفاق العسكري، وذلك باللجوء إلى الخطوط الائتمانية[١]، التي قامت بتوقيعها مع جهات إيرانية، وقد بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية مع إيران خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ (٤.٥) مليار دولار، وخط ائتماني أخر مع روسيا بقيمة مليار دولار، وذلك لتمويل شراء المواد الغذائية والمستلزمات الزراعية وقطع غيار القطاع الكهربائي، وذلك لتعويض عدم قدرتها على تمويل المستوردات البالغة (٧) مليار دولار سنوياً بسبب العقوبات الدولية والضرر الذي لحق بقدراتها على إنتاج وتصدير النفط.

(١) جريدة الأخبار لمزيد من الاطلاع زيارة... http://al-akhbar.com/node/201525

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. المديونية

دخلت سوريا اللازمة عام ٢٠١١، وهي تتمتع بوضع اقتصادي ومالي قل نظيرة بين الدول النامية، وذلك بعدما قامت روسيا عام ٢٠٠٥ بشطب ٧٥% من الديون المستحقة لها على سوريا، ولم يبقى منها إلا (٣.٥) مليار دولار، تمت جدولتها بشروط ميسرة على ان يتم استيفاءها على شكل مشاريع تنفذ داخل سوريا، إضافة إلى ديون بقيمة (٢) مليار دولار مستحقة لدولة بلغاريا ليصبح مجمل الدين الخارجي السوري عام ٢٠١٠ [١] (٥.٥) مليار دولار.

كما ان المصرف المركزي السوري، كان يحتفظ بما قيمته[٢] (١٨) مليار دولار من النقد الأجنبي، مما أعطى الاقتصاد السوري مقومات النجاح، والقدرة على مواجهة متطلبات الإنفاق التي فرضها علية الصراع الداخلي.

هذا وقد أدى الصراع الداخلي إلى تجاوز نسبة الدين العام (الداخلي، والخارجي) ما نسبته (١٢٦ %) من الناتج المحلي الإجمالي للعام٢٠١٣، الجدول رقم(٣٥) يبين ذلك:-

(١) أخبار العالم لمزيد من الاطلاع زيارة
http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=34125

(٢) العربي الجديد(موقع الكتروني) لمزيد من الاطلاع زيارة http://www.alaraby.co.uk/economy/7107b03e-7e3c-46b3-9083-337c7caf3119

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣٥)

نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي[١] ٢٠١٠-٢٠١٣

السنة	نسبة الدين الداخلي	نسبة الدين الخارجي	مجموع النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٠	%١٦	%٧	%٢٣
٢٠١١	%٢٨	%٧	%٣٥
٢٠١٢	%٦٠	%١٠	%٧٠
٢٠١٣	%٧٤	%٥٣	%١٢٦

٤. البطالة

تمثل البطالة احد المشاكل الأساسية التي تعاني منها الدول النامية، وبالرغم من ذلك فأن نسبة البطالة في سوريا قبل ٢٠١٠، كانت اقل من الكثير من الدول العربية حيث ٨.٤ % للعام ٢٠١٠، إلا ان الصراع الداخلي واحتدام القتال بين النظام والمعارضة، أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة لتصل ٥٤.٣ % للعام ٢٠١٣، الجدول رقم(٣٦) يبين حجم البطالة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

الجدول رقم(٣٦)

نسبة البطالة في سوريا ٢٠١٠-٢٠١٣

السنة	النسبة
٢٠١٠	% ٨.٤
٢٠١١	% ١٤.٩
٢٠١٢	% ٣٧
٢٠١٣	% ٥٤.٣

المصدر(١) المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، مرجع سابق

(٢)المركز السوري لبحوث السياسات،تقرير الربعين الثالث والرابع،(تموز-كانون الاول٢٠١٣)

(١) المركز السوري لبحوث السياسات، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الربعين الثالث والرابع (تموز-كانون الأول ٢٠١٣)، ص ٢٩ للمزيد http://www.unrwa.org/sites/default/files/squandering-humanity-arabic_1.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير إحصاءات المركز السوري لبحوث السياسات، إلى ارتفاع معدلات الفقر في سوريا، والتي وصلت ٧٥.٤ % للعام ٢٠١٣، وذلك بسبب فقدان الوظائف، حيث قام العديد من المصانع في القطاعين العام والخاص بتسريح العاملين، وانتقال بعض المصانع إلى خارج سوريا، وكذلك ارتفاع أعداد النازحين، واللاجئين، والارتفاع المستمر للأسعار، مع ثبات الأجور المتدنية أصلا، وبلغت نسبة الفقر المدقع في سوريا نهاية عام ٢٠١٣ (٢٠ %).

٥. الطاقة

تعتبر سوريا من الدول المصدرة للنفط، وهي عضو في المنظمة العربية المصدرة للنفط منذ العام ١٩٧٢، وتنتج سوريا بالإضافة للنفط الغاز الطبيعي، الذي يستخدم لإنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية، كما إنها شريك أساسي في خط الغاز العربي، القادم من مصر مروراً بالأردن، وتستفيد سوريا من هذا الخط في سد النقص لديها، هذا وتحتل سوريا المرتبة[١] (٣٢) بين الدول المنتجة للنفط (٣٨٠) ألف برميل يومياً، ما يعادل ٠.٥ % من الإنتاج العالمي للنفط.

وقد أدى الصراع الداخلي في سوريا، إلى انخفاض إنتاج النفط إلى (٧٠) [٢] ألف برميل يومياً خلال العامين ٢٠١١-٢٠١٢، واستمر الإنتاج في التراجع خلال العام[٣] ٢٠١٣، ليصل إلى (١٨-١٩) ألف برميل يومياً، وانخفاض إنتاج الغاز الطبيعي ليصل إلى (٤٥%) عن معدل الإنتاج الطبيعي قبل الأزمة، والبالغة (١٦-١٧) مليون متر مكعب يومياً، كما انخفض إنتاج النفط حسب وزير النفط السوري إلى حوالي (٢%)[٤] مما كان علي قبل الأزمة.

(١) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82:%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7
(٢) وزارة النفط السورية للمزيد .... http://www.syria-oil.com/?p=8239
(٣) وزارة النفط السورية للمزيد .... http://www.syria-oil.com/?p=8460
(٤) وزارة النفط السورية للمزيد .... http://www.syria-oil.com/?p=9001

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

تقييم المؤسسات الدولية للأوضاع السياسية والاقتصادية في دول الدراسة

(الأردن، مصر، سوريا) للأعوام (٢٠١٠ – ٢٠١١ – ٢٠١٢)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظراً لاعتماد المؤسسات الدولية المعنية في قياس مدى التقدم السياسي، والاقتصادي لدول العالم، لمؤشرات رئيسية محددة، يتفرع عنها العديد من المؤشرات الفرعية، في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، سواء في مجال التشريعات الناظمة، أو السلوك السياسي للنظم السياسية الحاكمة، أو السلطات العاملة في الدولة (السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية)، فقد اعتمد الباحث على التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية[١] ذات العلاقة، لعقد مقارنة بين الأردن، مصر، سوريا، للوصول إلى أي المؤشرات حققت تقدم، وتلك التي تراجعت فيها، وذلك لتعزيز النتائج التي يمكن البناء عليها من خلال المعلومات الواردة بالدراسة، وهذه المؤسسات هي:-

١. مجلة الايكونومست/ وحدة الاستخبارات Economist Intelligence Unit (EIU)

٢. المنتدى الاقتصادي العالمي World Economist Forum Global-Competitiveness Survey (GCS)

٣. قاعدة بيانات حقوق الإنسان Cingranelli-Richards Human Rights-Database And Political Terror Scale (HUM)

٤. دليل وحدة المخاطر القطرية الدولية/المخاطر السياسية Political Riske-Serveses International Country Risk Guide (PRS)

٥. البنك الإفريقي للسياسات القطرية والتقييم المؤسسي African Development Bank Country Political And Institutional Assessments (ADB)

(١) المؤشرات العالمية لادارة الحكم
(أ) http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#faq-10
(ب) http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشرات الرئيسية الملحق (ب) يبين ترتيب الدول الثلاث

١. المساءلة Voice And Accountability (VA)

ويتناول هذا المؤشر، مدى الحريات المدنية الممنوحة للمواطنين (حرية التعبير، وحرية الاجتماعات/ التجمهر، وحرية الإعلام) ، وقدرتهم على اختيار حكوماتهم، من خلال المشاركة السياسية.

٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability Absence Of Violence (PV)

يرصد هذا المؤشر التغييرات الحكومية، وهل تتم بناءاً على إجراءات غير دستورية، آو بسبب العنف، آو الأعمال الإرهابية التي تقع في الدولة بدوافع سياسية.

٣. فعالية الحكومة Government Effectiveness (GE)

وذلك بالاعتماد على نوعية الخدمات العامة، والخدمات المدنية، ودرجة استقلاليتها عن الضغوطات السياسية، ونوعية السياسات الحكومية، وتطبيقها، ومدى التزام الحكومة اتجاه هذه السياسات.

٤. نوعية التنظيم والضبط Regulatory Quality (RQ)

وذلك من خلال رصد المؤشرات، التي تقيس قدرة الحكومة، على وضع وتطبيق سياسات، وتعليمات تسمح بتطوير القطاع الخاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. دور القانون Rule Of Law (RL)

وذلك من خلال قياس مدى ثقة المواطنين، والتزامهم بقواعد المجتمع، وتحديداً (الالتزام بالعقود، حقوق الملكية، الثقة بالأمن، الثقة بالقضاء).

٦. السيطرة على الفساد Control Of Corruption (CC)

من خلال قياس مدى استغلال العاملين بالسلطة العامة (الحكومة)، وسعيهم لتحقيق مكاسب شخصية خاصة، وتتضمن الفساد بنوعية الكبير، والصغير، وكذلك سيطرة النخب لتحقيق منافع شخصية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتمدت المنظمات سالفة الذكر في تقييمها للمؤشرات الرئيسية بإعطاء كل مؤشر علامة من (صفر – ١) بحيث يكون صفر أقل علامة وواحد أكبر علامة وقد اعتمدت كل مؤسسة مؤشرات فرعية لقياس المؤشر الرئيسي وعلى النحو التالي :

المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعيه				
	EIU	GCS	HUM	PRS	ADB
١. المساءلة	* مؤشر الديمقراطية * المصالح الشخصية * الثقة والإعتمادية بالرسميين * حقوق الإنسان *حرية التجمع	* الشفافية في وضع السياسات الحكومية * حرية الإعلام * المحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين *فعالية السلطة التشريعية	* القيود المفروضة على السفر الداخلي والخارجي * حرية المشاركة السياسية * السجن بسبب العرق الجنس أو المعتقد الديني أو السياسي * حرية التعبير	* دور العسكريين في السياسة * اعتمادية الديمقراطية	
٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف	* حرية التنقل * النزاع المسلح * المظاهرات العنيفة * عدم الإستقرار الاجتماعي * التوتر الدولي والتهديد الإرهابي	تكلفة الإرهاب	* الإغتيالات السياسية * الاختفاء * التعذيب * الإرهاب السياسي	*الاستقرار الحكومي * النزاع الداخلي * النزاع الخارجي * التوتر العرقي	
٣. فعالية الحكومة	* البيروقراطية * فعالية المؤسسات * الروتين المفرط	* البنية التحتية * نوعية التعليم الأساسي		* البيروقراطية الحكومية	* نوعية الإدارة العامة *جودة الادارة المالية والميزانية *كيفية تعبئة الايرادات
٤. نوعية التنظيم والضبط	* ممارسة تنافسية غير عادلة * السيطرة على الاسعار	* عبء الانظمة الحكومية * مدى تأثير النظام الضريبي		ملف الإستثمار	* السياسات التجارية *البيئة التنظيمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	* التسهيلات التمييزية * الحملية المفرطة * الضرائب التمييزية	* انتشار الحواجز التجارية *شهرة المنافسة المحلية * سهولة البدء بالأعمال الجديدة * فعالية سياسة مكافحة الإحتكار * التشدد في الإنظمة البيئية			للاعمال
٥. دور القانون	* جرائم العنف *الجريمة المنظمة *عدالة إجراءات النظام القضائي * مدى الزامية العقود * سرعة إجراءات القضاء *حماية حقوق الملكية الفكرية *حماية الملكية الفردية	*تكلفة مكافحة الجريمة والعنف * مكافحة الجريمة المنظمة * ثبات خدمات الشرطة * استقلال القضاء * فعالية الإطار القانوني * حقوق الملكية * القطاع الضريبي	* استقلال القضاء	* القانون والنظام	* حقوق الملكية والحكم المستند للقانون
٦. السيطرة على الفساد	*فساد القطاع الرسمي / الحكومي	* ثقة الجمهور بالسياسيين * تسريب الأموال العامة * الدفع غير المنتظم في الاستيراد والتصدير * الدفع غير المنتظم بالمنفعة العامة * الدفع غير المنتظم في جمع الضرائب * الدفع غير المنتظم بالعقود الحكومية * الدفع غير المنتظم بالقرارات القضائية * القبضة الحكومية		* الفساد	* الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: بناء السيناريوهات

المبحث الأول: التحليل الإحصائي

المطلب الأول: التحليل الإحصائي

المطلب الثاني: أثر المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن.

المطلب الثالث: أثر التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن.

المبحث الثاني: السيناريوهات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التحليل الإحصائي للمؤشرات السياسية والاقتصادية

المطلب الأول: نتائج التحليل الإحصائي

المؤشرات السياسية

١. مؤشر المساءلة(Voice and Accountability (VA:

أ. حسب تقييم مجلة الايكونومست (EIU)

من حساب معامل الارتباط ومعامل التحديد الجدول رقم (١) الملحق أ، لقيم مؤشر المساءلة لكل من الأردن ومصر وسوريا مع الزمن، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر المساءلة بالأردن والزمن بلغ R= −0.614 أي أن هناك ارتباط عكسي وأن المؤشر يتناقص مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.377 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر المساءلة بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 37.7% والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر المساءلة والزمن بمصر بلغ ٠.٨٩٨ وهو ارتباط طردي قوي يزداد مع مرور الزمن، وأن معالم التحديد R^2=0.806 وهذا يعني بأن مؤشر المساءلة بمصر يتأثر بنسبة 80.6% بالفترة الزمنية والباقي 19.4% يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. على العكس نجد أن قيمة معامل الارتباط لمؤشر المساءلة بسوريا بلغ 0.966− وهو ارتباط عكسي قوي جداً ويشير إلى تناقص قيمة مؤشر المساءلة بسوريا مع مرور الزمن، ونجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.932 وهذا يعني بأن 93.2% من قيمة مؤشر المساءلة يفسره الزمن والباقي 6.8% يعود لعوامل أخرى تؤثر في مؤشر المساءلة لدى دولة سوريا. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر المساءلة بين الأردن ومصر نجد أن R=−0.208 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر المساءلة بالأردن ومؤشر المساءلة بمصر وان مؤشر المساءلة بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر المساءلة بمصر بمقدار 4.3% وهذه النسبة تعتبر متدنية، بينما نجد أن مؤشر المساءلة بالأردن يتأثر إيجابا بمقدار 60% بمؤشر المساءلة بسوريا و 40% يتأثر بعوامل ومؤثرات خارجية أخرى، ومن الملاحظ بأن مؤشر

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساءلة بالأردن يتأثر بشكل ملحوظ بمقدار 98.6% بمؤشري المساءلة بسوريا ومصر معاً والباقي 1.4% يتأثر بعوامل أخرى.

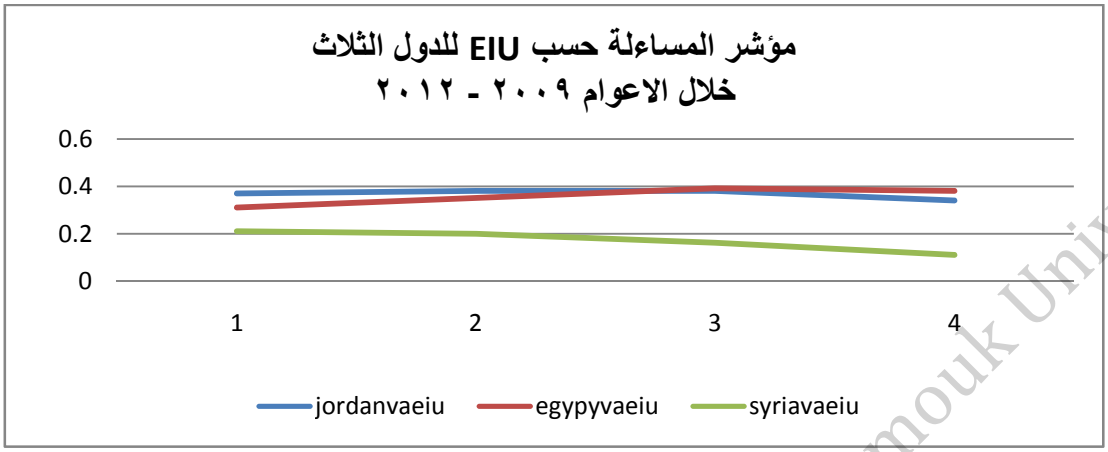

نلاحظ بأن قيمة مؤشر المساءلة خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ لكل من الأردن مصر متقاربة إلى حد ما بينما نجد أن قيمة المؤشر لسوريا أقل من قيم المؤشر لكل من الأردن ومصر، وكذلك يأخذ بالتناقص خلال الفترة الزمنية نفسها.

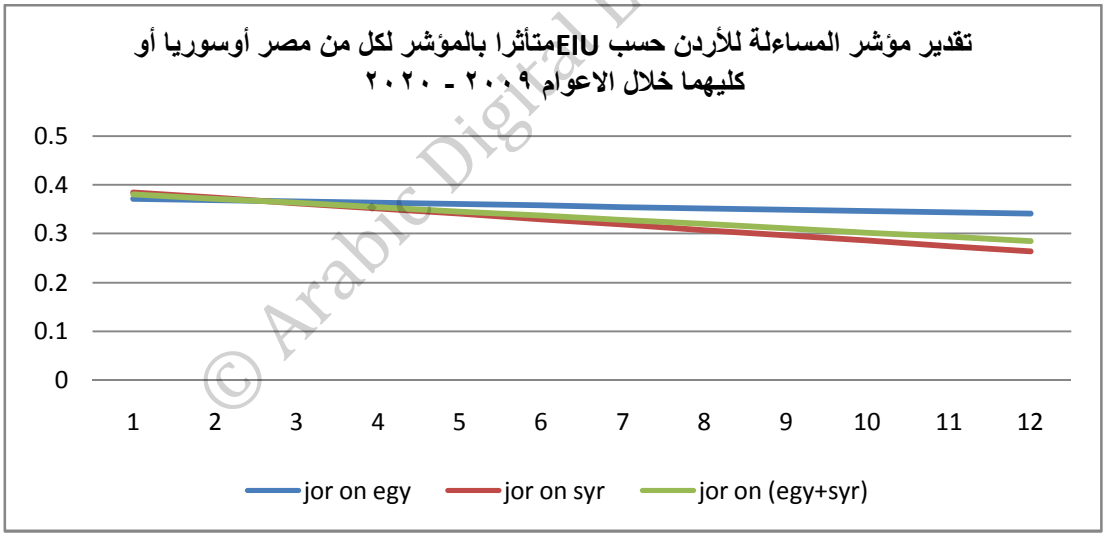

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر المساءلة بالأردن حسب EIU يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ يتناقص بمقدار ٨.١%، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٠.٨%. بينما معدل التأثير بمؤشر المساءلة بسوريا يتناقص بمقدار ٣١.٤% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٣.٤%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظ بأن مؤشر المساءلة بالأردن يتناقص بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ بمقدار ٢٥.٤% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٢.٦%.

ب٠ حسب تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي (GCS)

نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر المساءلة بالأردن والزمن الجدول رقم (٢) الملحق أ، قد بلغ R= 0.753 أي أن هناك ارتباط طردي وأن قيمة المؤشر تتزايد مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.350 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر المساءلة بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 35.0% والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر المساءلة والزمن بمصر بلغ ٠.٣٨١ وهو ارتباط طردي يزداد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R2=0.145 وهذا يعني بأن مؤشر المساءلة بمصر يتأثر بنسبة 14.5% بالفترة الزمنية والباقي 85.5% يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. على العكس نجد أن قيمة معامل الارتباط لمؤشر المساءلة بسوريا بلغ 0.189- وهو ارتباط عكسي ضعيف ويشير إلى تناقص قيمة مؤشر المساءلة بسوريا مع مرور الزمن، ونجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.036 وهذا يعني بأن 3.6% من قيمة مؤشر المساءلة يفسره الزمن والباقي يعود لعوامل أخرى تؤثر في مؤشر المساءلة لدى سوريا. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر المساءلة بين الأردن ومصر نجد أن R=-0.185 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر المساءلة بالأردن ومؤشر المساءلة بمصر وان مؤشر المساءلة بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر المساءلة بمصر بمقدار 18.5% وهذه النسبة تعتبر ضعيفة، بينما نجد أن مؤشر المساءلة بالأردن يتأثر إيجاباً بمقدار ٧٠.٨% بمؤشر المساءلة بسوريا و ٢٩.٢ % يتأثر بعوامل ومؤثرات أخرى، ومن الملاحظ بأن مؤشر المساءلة بالأردن يتأثر بشكل ملحوظ وكبير جدا بمؤشري المساءلة بسوريا ومصر معاً حيث أقترب معامل التحديد من الواحد صحيح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

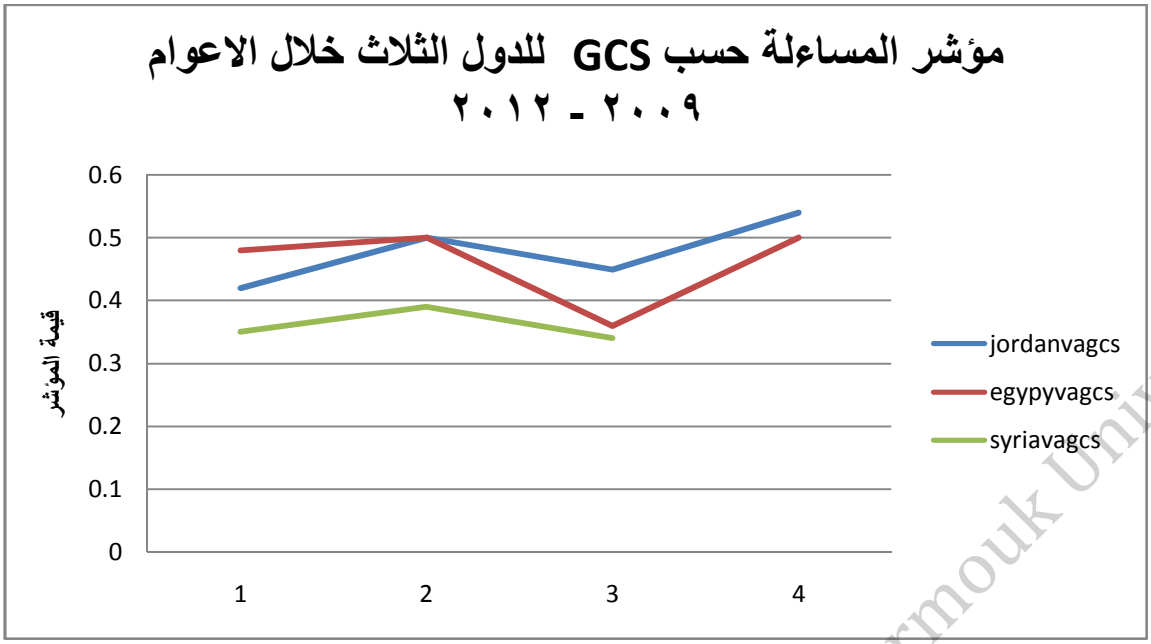

نلاحظ أيضاً بأن قيمة مؤشر المساءلة خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ في سوريا يحتل النسبة الأعلى خلال الثلاث سنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، بينما نجده في مصر يتناقص خلال الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢، وفي الأردن نجد أن مؤشر المساءلة يتذبذب ما بين تزايد وتناقص ويعتبر مرتفع إلى حد ما بالمقارنة مع مصر لنفس الفترة.

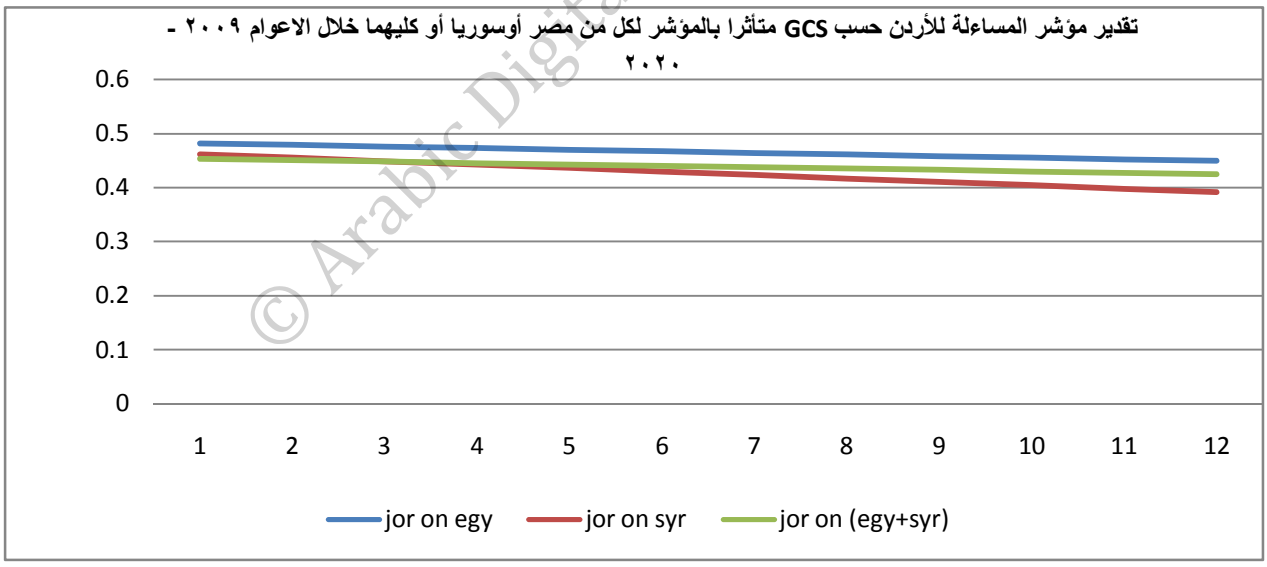

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر المساءلة بالأردن حسب GCS يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ يتناقص بمقدار ٦.٦%، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٠.٦%. بينما معدل التأثير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمؤشر المساءلة بسوريا يتناقص بمقدار ١٥.٣% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ١.٥%.

والملاحظ بأن مؤشر المساءلة بالأردن يتناقص بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ بمقدار ٦.٣% متأثرا بمؤشري المساءلة بسوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٠.٦%.

ج٠ حسب تقييم حقوق الإنسان (HUM)

حسب تقييم HUM الجدول رقم (٣) الملحق أ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر المساءلة بالأردن والزمن بلغ R= 0.894 أي أن هناك ارتباط طردي وأن قيمة المؤشر تتزايد مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.800 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر المساءلة بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 80.0% وهذه تعتبر نسبة جيدة حيث يكون تأثير الزمن ذات قيمة على مؤشر المساءلة، والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر المساءلة والزمن بمصر بلغ R= ٠.٢٥٨ وهو ارتباط طردي دون المتوسط ويزداد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2 =0.067 وهذا يعني بأن مؤشر المساءلة بمصر يتأثر بنسبة ضعيفة مقدارها 6.7% بالفترة الزمنية والباقي ٨٣.٣% يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. أما بالنسبة لسوريا لم نتمكن من حساب معامل الارتباط وذلك بسبب ثبات قيمة المؤشر خلال السنوات من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر المساءلة بين الأردن ومصر نجد أن R=– 0.577 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية بين مؤشر المساءلة بالأردن ومؤشر المساءلة بمصر وان مؤشر المساءلة بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر المساءلة بمصر بمقدار 33.3% وهذه النسبة تعتبر دون المتوسط والباقي ٦٦.٧% يكون تثير عوامل أخرى غير مؤشر المساءلة بمصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

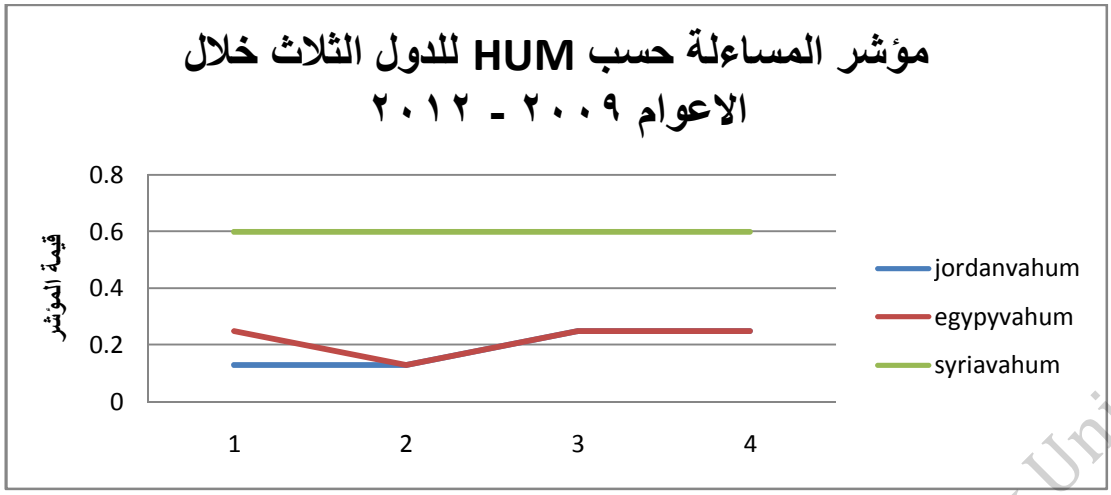

نلاحظ أيضاً بأن قيمة مؤشر المساءلة خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ في سوريا يحتل النسبة الأعلى خلال الثلاث سنوات من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢، بينما نجده في مصر يتناقص خلال فترة عام ٢٠١٠ ثم يأخذ في الارتفاع والثبات خلال عامي ٢٠١١ و عام ٢٠١٢، وفي الأردن نجد أن مؤشر المساءلة ثابت خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تم يرتفع من ٠.١٣ إلى ٠.٢٥ في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ويكون نفس قيم مؤشر المساءلة في مصر.

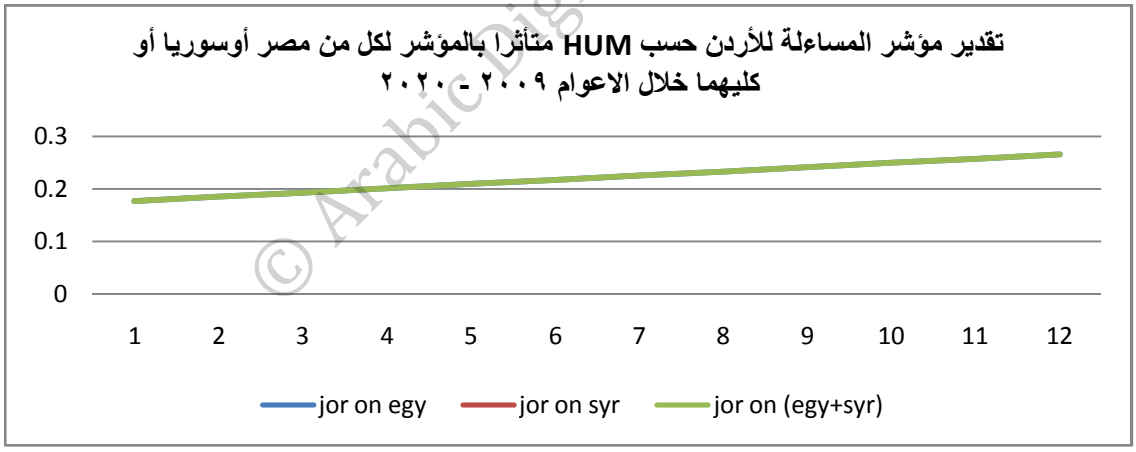

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن مؤشر المساءلة بالأردن حسب HUM يتزايد متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ –٢٠٢٠ يتزايد بمقدار ٤٩.٥%، ومتوسط معدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٣.٧%. بينما نجد انه لا يتأثر بالتغير في سوريا وذلك لثبات قيمة المؤشر خلال السنوات من ٢٠٠٩– ٢٠١٢. والملاحظ بأن مؤشر

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساءلة بالأردن يبقى متأثراً فقط بقيمة المؤشر في مصر دون اخذ بعين الاعتبار التغير في سوريا خلال السنوات القادمة لثبات قيمة المؤشر في سوريا.

د ٠ حسب تقييم دليل المخاطر القطرية الدولية (PRS)

حسب تقييم PRS الجدول رقم (٤) الملحق أ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر المساءلة بالأردن والزمن بلغ R= −0.894 أي أن هناك ارتباط عكسي وأن قيمة المؤشر تتناقص مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.800 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر المساءلة بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 80.0% وهذه تعتبر نسبة جيدة حيث يكون تأثير الزمن ذات قيمة على مؤشر المساءلة، والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر المساءلة والزمن بمصر بلغ R= −٠.٧٣٧ وهو ارتباط عكسي قوي إلى حدٍ ما والمؤشر يتناقص مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.543 وهذا يعني بأن مؤشر المساءلة بمصر يتأثر بنسبة ضعيفة مقدارها 54.3% بالفترة الزمنية والباقي 55.7% يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. وبالنسبة لسوريا لم نتمكن من حساب معامل الارتباط وذلك بسبب ثبات قيمة المؤشر خلال السنوات من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر المساءلة بين الأردن ومصر نجد أن R=− 0.901 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين مؤشر المساءلة بالأردن ومؤشر المساءلة بمصر وان مؤشر المساءلة بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر المساءلة بمصر بمقدار ٨١.٣% وهذه النسبة تعتبر جيدة والباقي ١٨.٧% يعود تأثيرها إلى عوامل أخرى.

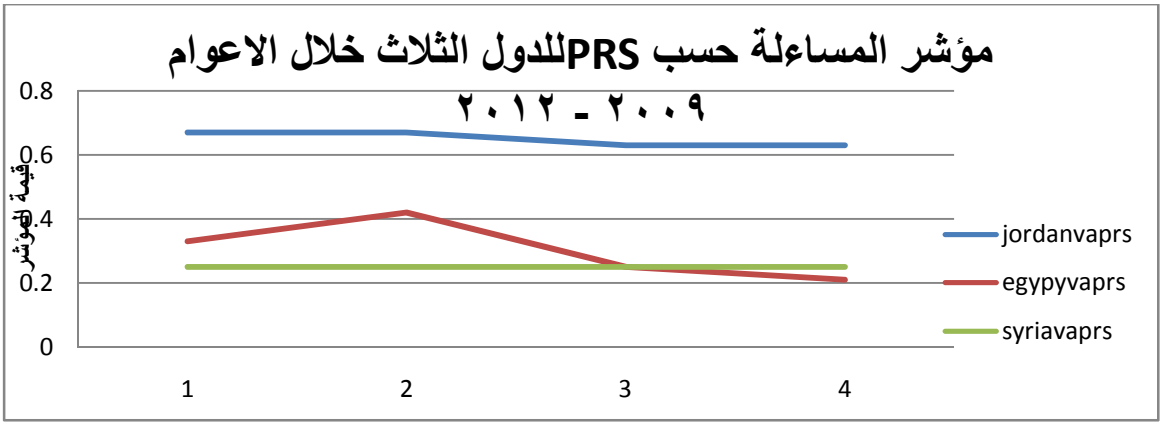

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ أيضاً بأن قيمة مؤشر المساءلة خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ في الأردن يحتل المؤشر الأعلى خلال الأربع سنوات من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢، بينما نجده في مصر يتناقص خلال فترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، وفي سوريا نجد أن مؤشر المساءلة حسب تقييم PRS ثابت خلال الأعوام من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ أي أنه ليس هناك تغيير في قيمة المؤشر مع الزمن.

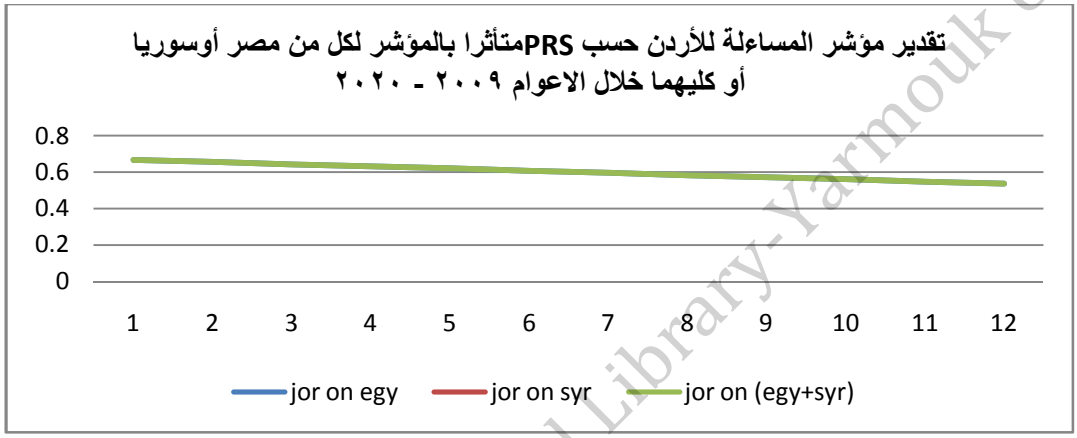

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر المساءلة بالأردن حسب PRS يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ يتناقص بمقدار ١٩.٦%، ومتوسط معدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٢.٠%. بينما نجد انه لا يتأثر بالتغير في سوريا وذلك لثبات قيمة المؤشر خلال السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢. والملاحظ بأن مؤشر المساءلة بالأردن يبقى متأثراً فقط بقيمة المؤشر في مصر دون اخذ بعين الاعتبار التغير في سوريا خلال السنوات القادمة لثبات قيمة المؤشر فيها.

خلاصة : بالمقارنة ما بين المقاييس الأربعة PRS – HUM– GCS – EIU نجد بأن هناك تأثير واضح على مؤشر المساءلة في الأردن اعتمادا على قيم المؤشر في كل من مصر أو سوريا أو كليهما، علما بأن المؤشرات الداخلية لكل واحد من هذه المقاييس فيها اختلاف إلا أنها أثبتت بأن هناك تأثير على قيمة المؤشر في الأردن. كذلك نرى بأن تأثير المؤشر في سوريا ومصر أحيانا يكون أقوى من مقياس لأخر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability Absence of Violence (PV)

أ. حسب تقييم مجلة الايكونومست EIU

حسب تقييم EIU الجدول رقم (٥) الملحق أ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن والزمن بلغ 0.949- أي أن هناك ارتباط عكسي وأن قيمة المؤشر تتناقص مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.900 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 90.0%وهذه تعتبر نسبة عالية حيث يكون تأثير الزمن ذات قيمة على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، والباقي يعود لعوامل يمكن أن نقول عنها عشوائية.

بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والزمن بمصر بلغ ٠.٨٣٤- وهو ارتباط عكسي قوي أيضاً والمؤشر يتناقص مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.696 وهذا يعني بأن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر يتأثر بنسبة جيدة مقدارها69.6% بالفترة الزمنية والباقي 29.4% يتأثر بعوامل عشوائية أخرى.

بالنسبة لسوريا نجد أن معامل الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والزمن بلغ 0.938- وهذا يعني أن هناك ارتباط عكسي قوي جدا وأن قيمة المؤشر تتناقص مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ 0.88 وهذا يعني أن 88.0% من قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى.

وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بين الأردن ومصر نجد أن R=0.621 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية متوسطة بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر وان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر الاستقرار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي وغياب العنف بمصر بمقدار ٣٨.٦% وهذه النسبة تعتبر متوسطة والباقي ٦١.٢% يعود تأثيرها إلى عوامل أخرى.

وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بين الأردن وسوريا نجد أن R=0.781 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بسوريا وان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بسوريا بمقدار ٦١.٠% وهذه النسبة تعتبر عالية إلى حد ما والباقي ٣٩.٠% يعود تأثيرها إلى عوامل أخرى.

وكذلك نجد أن هناك علاقة طردية بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن والمؤشر نفسه في (مصر وسوريا معا) حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠.٩٦ وهذا يعتبر ارتباط طردي قوي بينهما، وأن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لكل من مصر وسوريا معاً بمقدار ٩٢.١% وهذه النسبة تعتبر عالية والتأثير الباقي يعود إلى عوامل عشوائية أخرى بمقدار ضعيف قدره ٧.٩%.

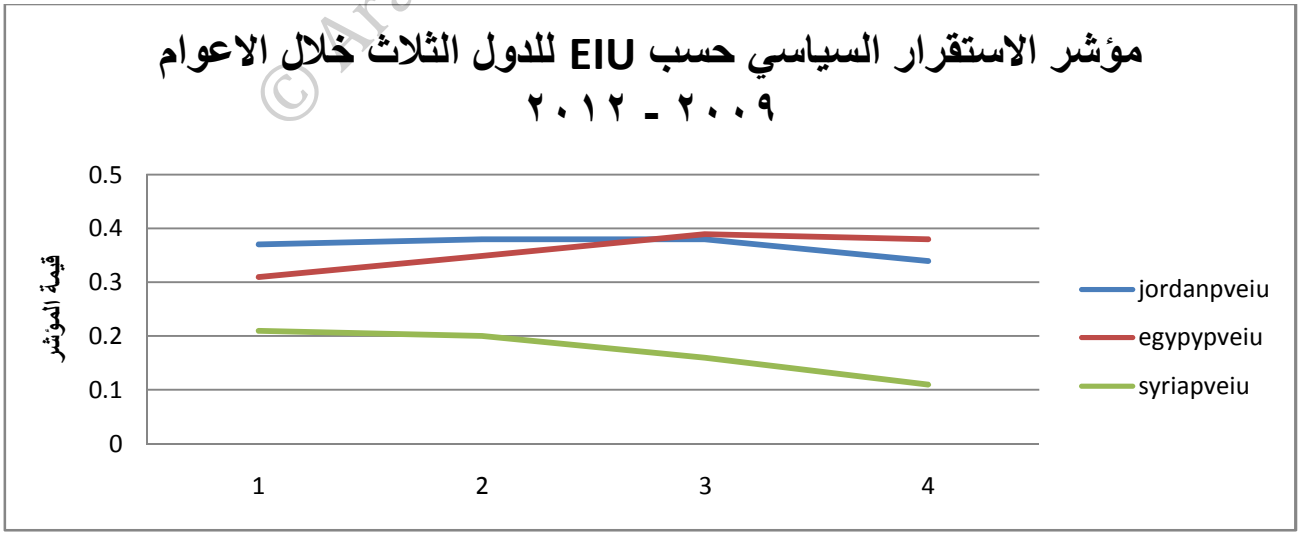

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ أيضاً بأن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ في الأردن يحتل المؤشر الأعلى خلال السنوات من ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ ويتناقص في العامين ٢٠١١ – ٢٠١٢، بينما نجده في مصر متزايد خلال فترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١، وفي سوريا نجد أن مؤشر المساءلة حسب تقييم EIU يتناقص خلال الأعوام من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢.

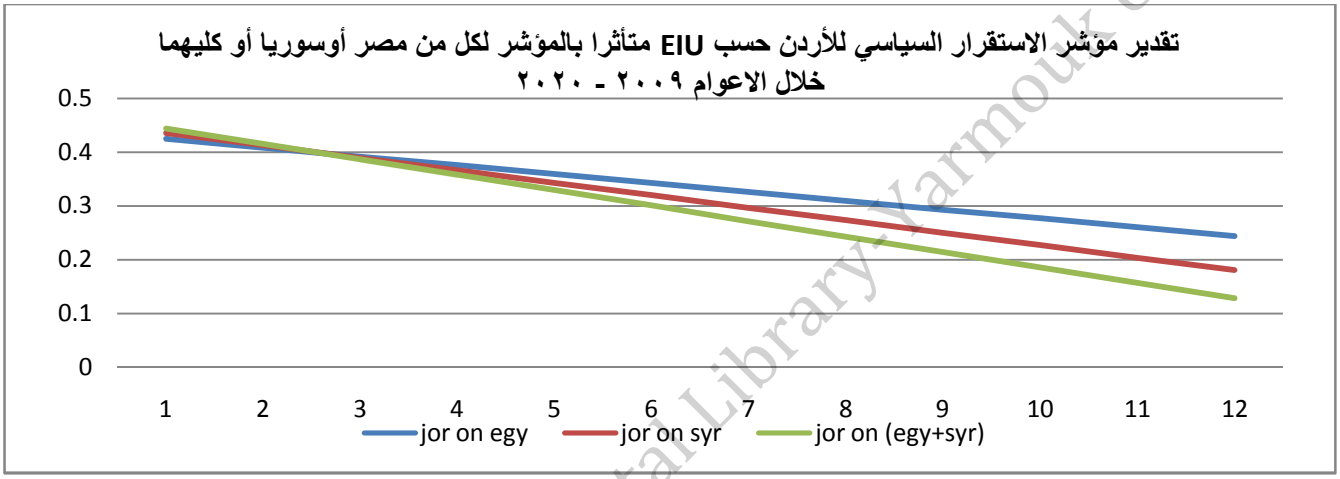

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة المؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن حسب EIU يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠يتناقص بمقدار ٤٢.٥%، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ١٤.٠%. بينما معدل التأثير بمؤشر الاستقرار السياسي بسوريا يتناقص بمقدار ٥٨.٦% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ١٦.٨%.

وحسب EIU نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي بالأردن يتناقص بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ بمقدار ٧١.١% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ١٩.٧%.

ب . حسب تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي GCS

حسب تقييم GCS الجدول رقم (٦) الملحق أ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن والزمن بلغ 0.293- أي أن هناك ارتباط عكسي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضعيف وأن قيمة المؤشر تتناقص مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.086 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 8.6% والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والزمن بمصر بلغ 0.986-وهو ارتباط عكسي قوي جداً يزداد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.973 وهذا يعني بأن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر يتأثر بنسبة عالية ٩٧.٣% بالفترة الزمنية والباقي ٢.٧% يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. على العكس نجد أن قيمة معامل الارتباط لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بسوريا بلغ ٠.٦٩٣ وهو ارتباط طردي متوسط ويشير إلى تزايد قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بسوريا مع مرور الزمن، ونجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.481 وهذا يعني بأن 48.1% من قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يفسره الزمن والباقي يعود لعوامل أخرى تؤثر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لدى سوريا. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بين الأردن ومصر نجد أن R=0.163 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر وان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر بمقدار ٢.٦% وهذه النسبة تعتبر ضعيفة جداً، بينما نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر سلباً بمقدار ضعيف جداً يكاد يكون مفقوداً ٠.١% بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بسوريا، وأن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر سلباً بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لكلا من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر وسوريا معاً بمقدار ٤٦.١%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

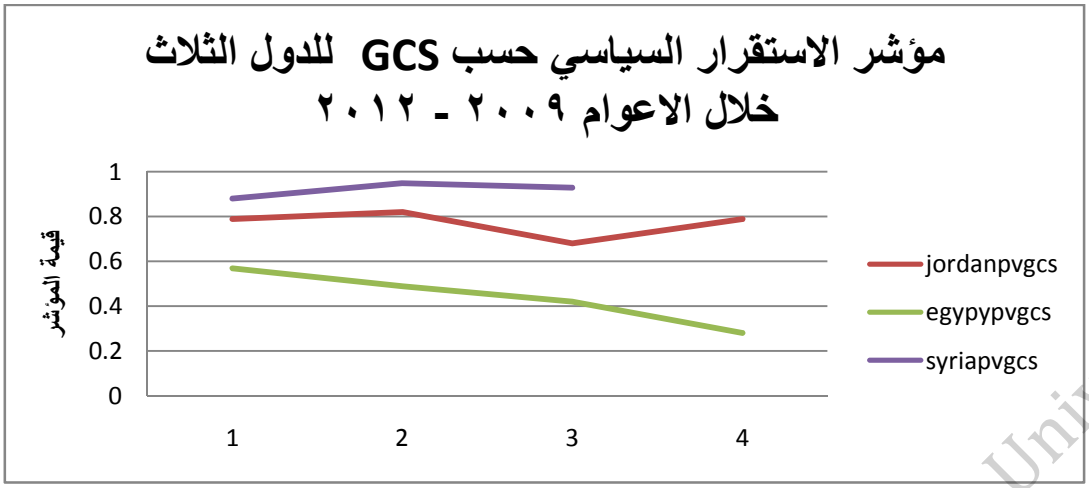

نلاحظ من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ أن الأردن يحتل المؤشر الأعلى خلال الثلاث سنوات من ٢٠٠٩ – ٢٠١١، بينما نجده في مصر متذبذب خلال فترة من عام ٢٠١٠ – ٢٠١٢، وفي سوريا نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف حسب تقييم GCS متناقص بصورة مستمرة خلال الأعوام من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢.

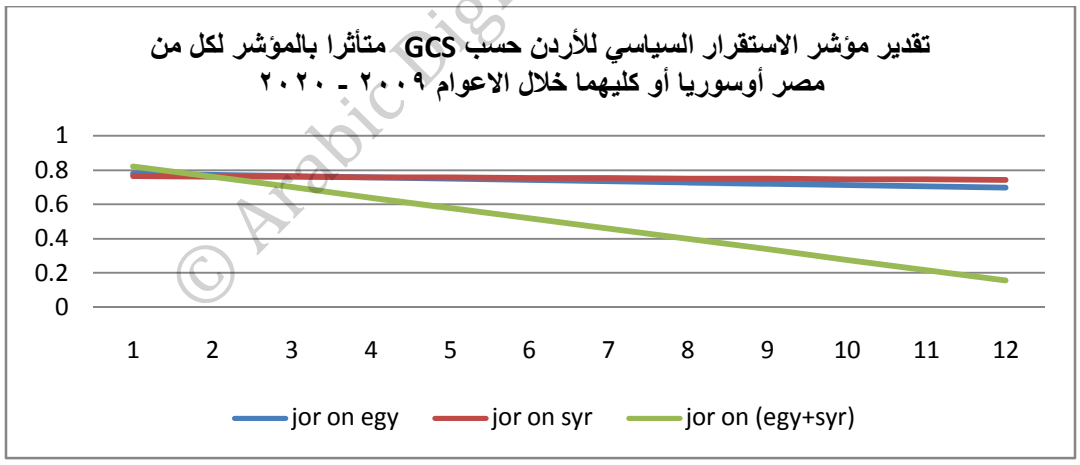

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة المؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن حسب GCS يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ يتناقص بمقدار ١٠.٧%، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ١.٠%. بينما معدل التأثير بمؤشر الاستقرار السياسي بسوريا يتناقص بمقدار ٢.٨% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٠.٣%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظ بأن مؤشر الاستقرار السياسي بالأردن يتناقص بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ بمقدار ٨٠.٨% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ١٣.٧%.

ج. حسب تقييم حقوق الإنسان HUM

وحسب HUM الجدول رقم (٧) الملحق أ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن والزمن بلغ 0.948- أي أن هناك ارتباط عكسي قوي جداً وأن قيمة المؤشر تتناقص مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.899 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 89.9% والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والزمن بمصر بلغ 0.941- وهو ارتباط عكسي قوي جداً يزداد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.885 وهذا يعني بأن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر يتأثر بنسبة عالية 88.5% بالفترة الزمنية والباقي١١.٥% يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. أيضاً نجد أن قيمة معامل الارتباط لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بسوريا بلغ 0.894- وهو ارتباط عكسي قوي ويشير إلى تناقص قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بسوريا مع مرور الزمن، ونجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.800 وهذا يعني بأن 80.0% من قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يفسره الزمن والباقي يعود لعوامل أخرى تؤثر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لدى سوريا. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بين الأردن ومصر نجد أن R=-0.988 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة عكسية قوية جداً بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر وان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر بمقدار ٩٧.٦% وهذه النسبة تعتبر عالية جداً، بينما نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر إيجاباً بمقدار عالي جداً وأن قيمة معامل التحديد بلغ 0.871 أي أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر بنسبة عالية تقدر بـــ 87.1% بمؤشر الاستقرار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي وغياب العنف بسوريا ، وأن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر سلباً بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لكلا من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر وسوريا معاً بمقدار 99.9% وهذا يشير إلى أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر بصورة قوية بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لكللا من مصر وسوريا معاً.

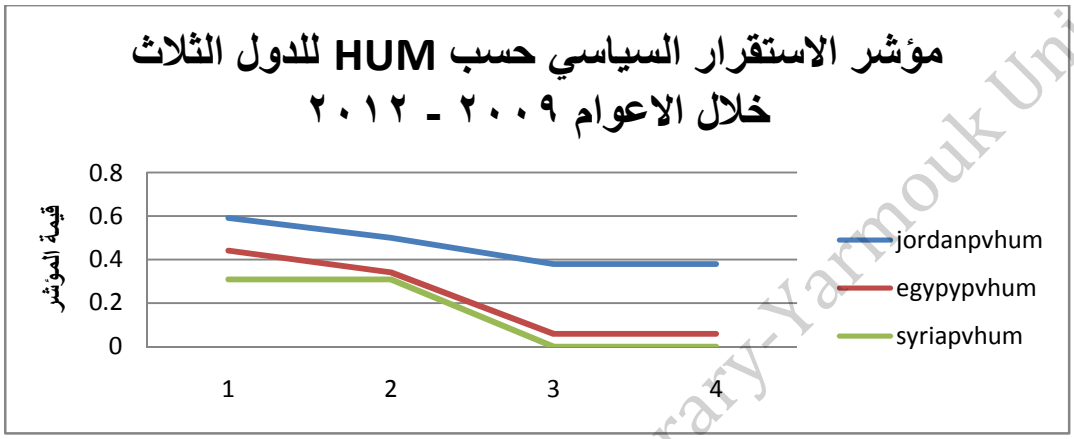

نلاحظ من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ أن الأردن يحتل المؤشر الأعلى خلال الأربع سنوات من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ مع وجود تناقص مع مرور الزمن، ويبين الرسم البياني أعلاه بأن كل من مصر وسوريا يتناقص أيضاً خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢. مع ملاحظة أن قيمة المؤشر في سوريا تتناقص أسرع منها في مصر.

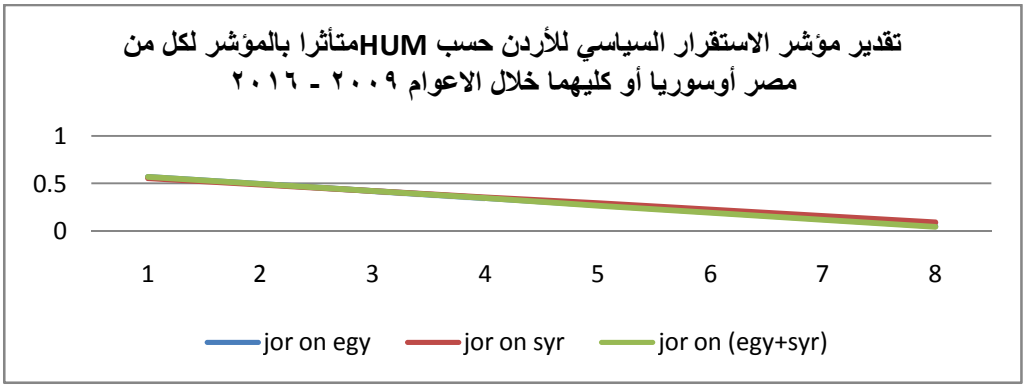

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة المؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن حسب HUM يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦يتناقص بمقدار ٨٩.٩%، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٣٨.٨%. بينما معدل التأثير بمؤشر الاستقرار السياسي بسوريا يتناقص بمقدار ٨٢.٣% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٢٦.٩%.

وحسب HUM نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي بالأردن يتناقص بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٦ بمقدار ٩١.٣% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٤٢.٧%

د. حسب تقييم دليل المخاطر القطرية الدولية PRS

حسب تقييم PRS الجدول رقم (٨) الملحق أ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن والزمن بلغ 0.810- أي أن هناك ارتباط عكسي وأن قيمة المؤشر تتناقص مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.657 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 65.7% وهذه تعتبر نسبة متوسطة حيث يكون تأثير الزمن ذات تأثير متوسط على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، والباقي يعود لعوامل يمكن أن نقول عنها عشوائية. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والزمن بمصر بلغ ٠.٨٢٩- وهو ارتباط عكسي قوي أيضاً والمؤشر يتناقص مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.688 وهذا يعني بأن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر يتأثر بنسبة جيدة مقدارها 68.8% بالفترة الزمنية والباقي يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. وبالنسبة لسوريا نجد أن معامل الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والزمن بلغ 0.925- وهذا يعني أن هناك ارتباط عكسي قوي وأن قيمة المؤشر تتناقص مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ 0.856 وهذا يعني أن 85.6% من قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بين الأردن ومصر نجد أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

R=0.999 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية قوية جداً بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر وان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بمصر بمقدار ٩٩.٩% وهذه النسبة تعتبر عالية جداً والباقي ٠.١% يعود تأثيرها إلى عوامل عشوائية أخرى.

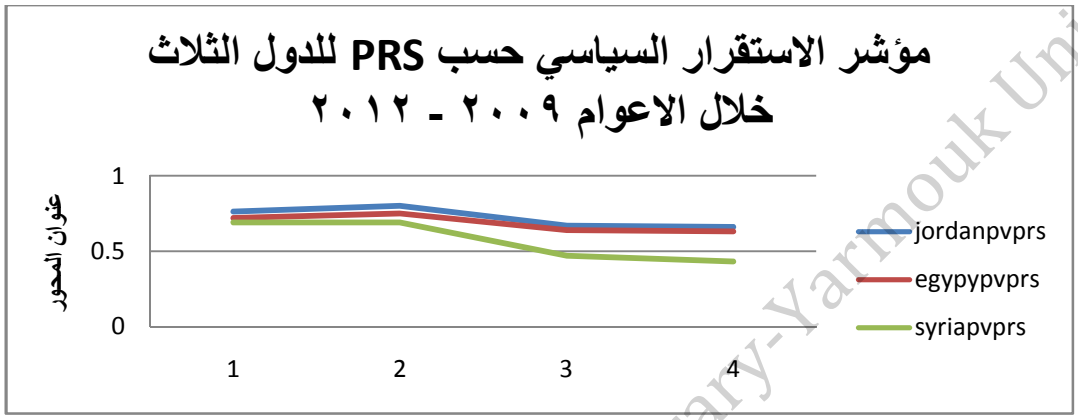

نلاحظ من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ أن الأردن يحتل المؤشر الأعلى خلال الأربع سنوات من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ مع وجود تناقص مع مرور الزمن، ويبين الرسم البياني أعلاه بأن كل من مصر وسوريا يتناقص أيضاً خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢. مع ملاحظة أن قيمة المؤشر في سوريا تتناقص بصورة أسرع منها في مصر.

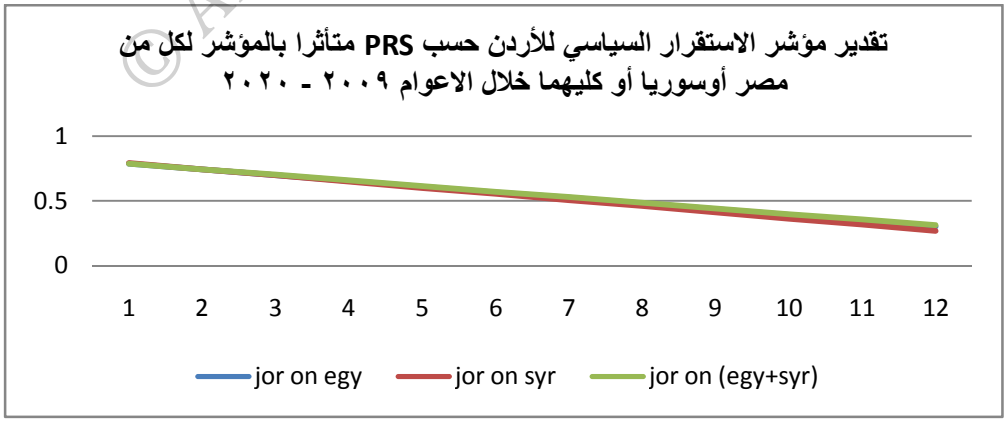

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة المؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالأردن حسب PRS يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٩ – ٢٠٢٠يتناقص بمقدار ٦١.٣%، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٨.٢%. بينما معدل التأثير بمؤشر الاستقرار السياسي بسوريا يتناقص بمقدار ٦٦.٠% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٩.٣%. وحسب PRS نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي بالأردن يتناقص بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ بمقدار ٦٠.١% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٨.٠%.

خلاصة : بالمقارنة ما بين المقاييس الأربعة PRS – HUM– GCS – EIU نجد بأن هناك تأثير واضح على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن اعتمادا على قيم المؤشر في كل من مصر أو سوريا أو كليهما، علما بأن المؤشرات الداخلية لكل واحد من هذه المقاييس فيها اختلاف إلا أنها أثبتت بأن هناك تأثير على قيمة المؤشر في الأردن. كذلك نرى بأن تأثير المؤشر في سوريا ومصر أحيانا يكون أقوى من مقياس لأخر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. مؤشر الديمقراطية

أ. حسب تقييم الايكونومست

حسب تقييم EIU الجدول رقم (٩) الملحق أ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر الديمقراطية بالأردن والزمن بلغ ٠.١٢٣ أي أن هناك ارتباط طردي وأن قيمة المؤشر يتزايد ببطئ مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.015 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر الديمقراطية بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار ضعيف جدا بقدر بـــ 1.5%، والتأثير الأكبر يعود لعوامل يمكن أن نقول عنها عشوائية. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر الديمقراطية والزمن بمصر بلغ ٠.٩٩٥ وهو ارتباط طردي قوي أيضاً والمؤشر يتزايد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.898 وهذا يعني بأن مؤشر الديمقراطية بمصر يتأثر بنسبة عالية مقدارها ٨٩.٨% بالفترة الزمنية والباقي يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. بالنسبة لسوريا نجد أن معامل الارتباط بين مؤشر الديمقراطية والزمن بلغ 0.999- وهذا يعني أن هناك ارتباط عكسي قوي وأن قيمة المؤشر تتناقص مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ 0.999 وهذا يعني أن 99.9% من قيمة مؤشر الديمقراطية في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر الديمقراطية بين الأردن ومصر نجد أن R= 0.225 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الديمقراطية بالأردن ومؤشر الديمقراطية بمصر وان مؤشر الديمقراطية بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر الديمقراطية بمصر بمقدار ٥.١% وهذه النسبة تعتبر ضعيفة والباقي ٩٤.١% يعود تأثيرها إلى عوامل عشوائية أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

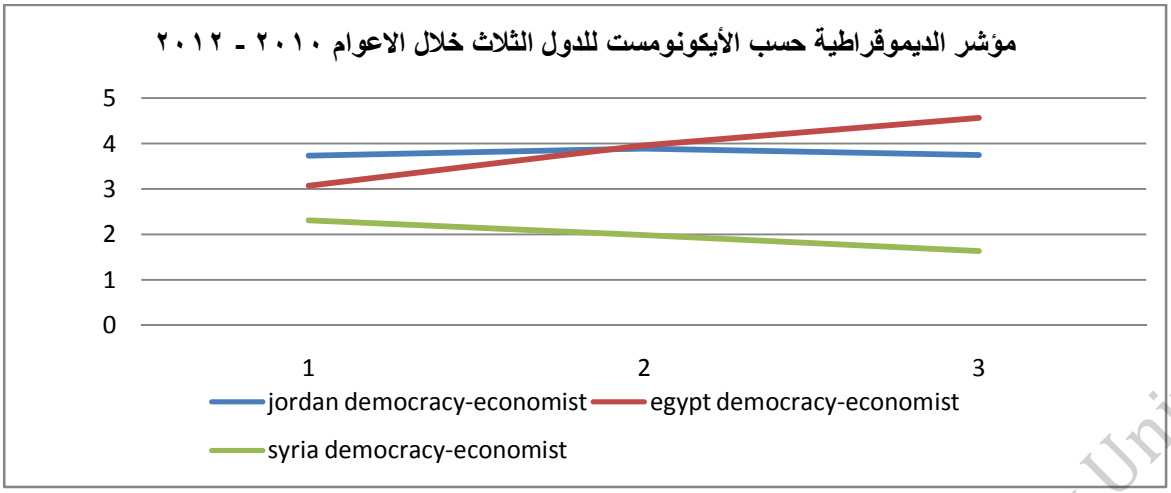

نلاحظ من مؤشر الديمقراطية في الأردن يكاد يكون مستقراً مع تغير طفيف ايجابي في عام ٢٠١١ ثم يعود بالتراجع قليلاً في عام ٢٠١٢ ، أيضا نجد أن مؤشر الديمقراطية بمصر خلال السنوات الثلاث من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ يتزايد بصورة واضحة، بينما نلاحظ بأن المؤشر نفسه في سوريا يتناقص تدريجيا خلال الفترة نفسها وبصورة ملحوظة.

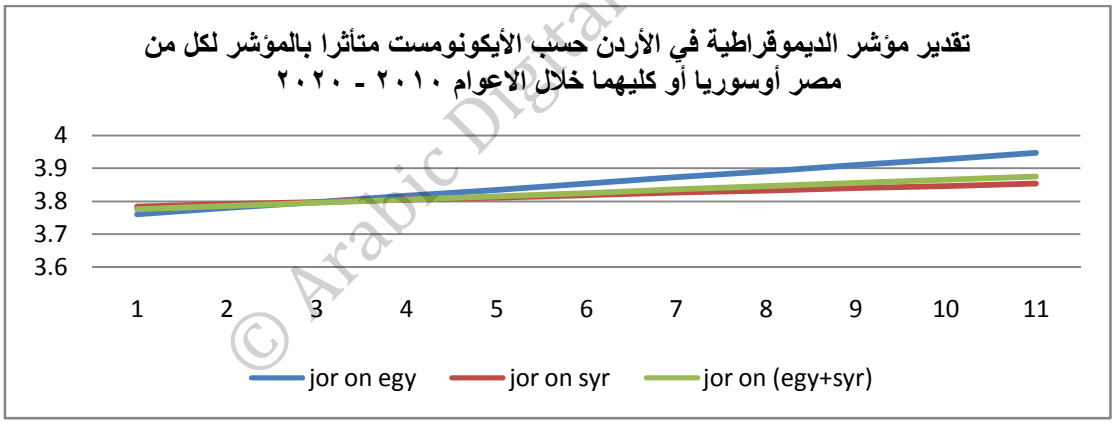

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر الديمقراطية بالأردن حسب تقييم الايكونومست يتزايد متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ يتزايد بمقدار ٠.٥%، ومعدل التغير السنوي أيضا يتزايد بمقدار ٠.٠٥%. بينما معدل التأثير بمؤشر الديمقراطية بسوريا أيضا يتزايد بمقدار ١.٩% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٠.٢%. وحسب الايكونومست نجد أن مؤشر الديمقراطية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالأردن يتزايد بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ بمقدار ٢.٦% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٠.٣%.

ب. حسب تقييم مبادرة الإصلاح العربي

حسب تقييم مبادرة الإصلاح العربي الجدول رقم (١٠) الملحق أ، حسب تقييم مبادرة الإصلاح العربي، نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر الديمقراطية بالأردن والزمن بلغ 0.444- أي أن هناك ارتباط عكسي وأن قيمة المؤشر تتناقص مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.198 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر الديمقراطية بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار ضعيف بقدر بـــ 19.8%، ,والتأثير الأكبر يعود لعوامل يمكن أن نقول عنها عشوائية. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر الديمقراطية والزمن بمصر بلغ 0.539 وهو ارتباط طردي متوسط أيضاً والمؤشر يتزايد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.291 وهذا يعني بأن مؤشر الديمقراطية بمصر يتأثر بنسبة مقدارها 29.1% بالفترة الزمنية والباقي يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. بالنسبة لسوريا نجد أن معامل الارتباط بين مؤشر الديمقراطية والزمن بلغ 0.866- وهذا يعني أن هناك ارتباط عكسي قوي وأن قيمة المؤشر تتناقص مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ 0.750 وهذا يعني أن 75.0% من قيمة مؤشر الديمقراطية في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر الديمقراطية بين الأردن ومصر نجد أن R= 0.461 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية متوسطة بين مؤشر الديمقراطية بالأردن و مؤشر الديمقراطية بمصر وان مؤشر الديمقراطية بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر الديمقراطية بمصر بمقدار ٢١.٢% وهذه النسبة تعتبر دون المتوسط والباقي ٧٨.٨% يعود تأثيرها إلى عوامل عشوائية أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

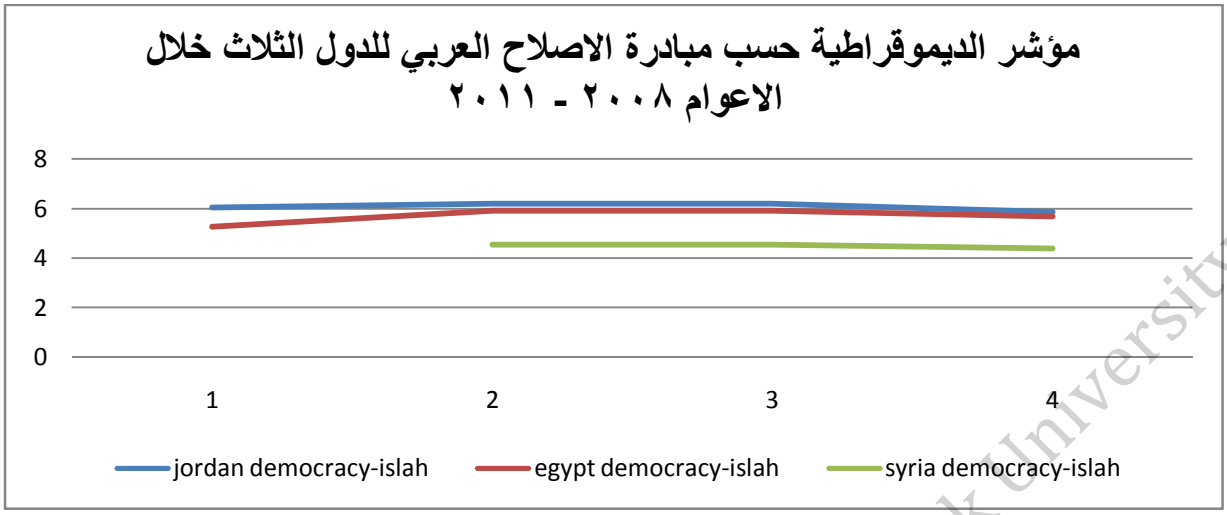

نلاحظ من مؤشر الديمقراطية حسب تقييم مبادرة الإصلاح العربي في الأردن اخذ في الارتفاع البسيط خلال الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ثم بدأ بالانخفاض في عام ٢٠١١، أيضا نجد أن مؤشر الديمقراطية بمصر خلال السنوات الثلاث من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ يتزايد بصورة واضحة ثم ينخفض في عام ٢٠١١، بينما نلاحظ بأن المؤشر نفسه في سوريا أخذ بالاستقرار في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تم انخفض خلال العام ٢٠١١.

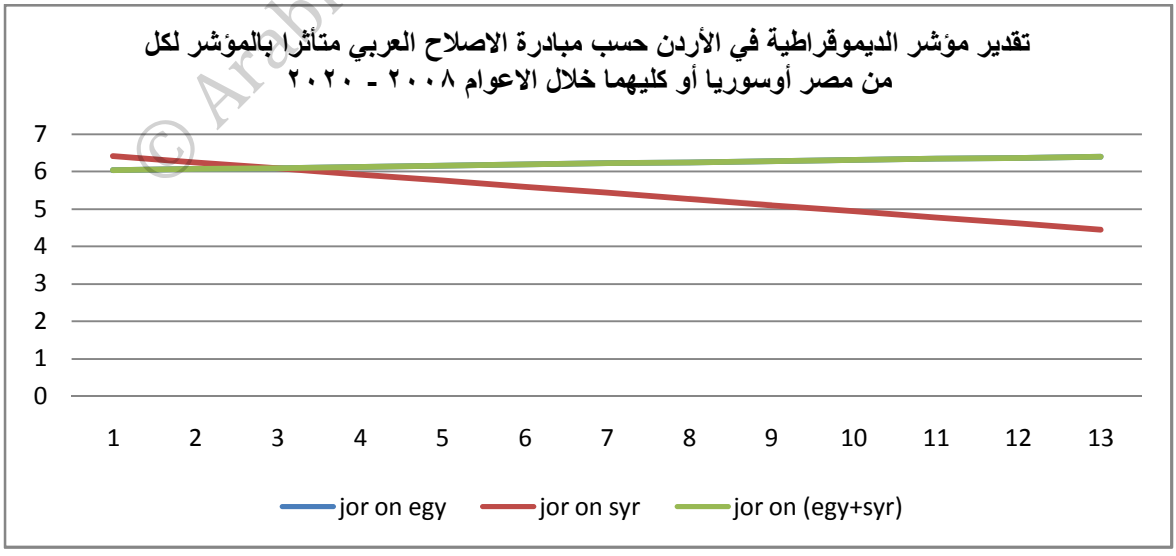

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر الديمقراطية بالأردن حسب تقييم مبادرة الإصلاح العربي يتزايد متأثراً بقيمة المؤشر بمصر ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢٠ بمقدار ٠.٦%، ومعدل التغير السنوي أيضا يتزايد بمقدار ٠.٠٥%.

وحسب تقييم مبادرة الإصلاح العربي نجد أن مؤشر الديمقراطية بالأردن يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بسوريا ومعدل التغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢٠ بمقدار ٠.٨٣% ، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٠.١٣%. ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٠.٠٥% متأثراً بمؤشري مصر وسوريا معاً، علما بأن بيانات سوريا فيها نقص لذا نلاحظ بأنه لم يتم الاعتماد عليها وكان الاعتماد فقط على مصر.

الاستقرار الاقتصادي:

٠١ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP

نجد أن قيمة معامل الارتباط بين مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن والزمن الجدول رقم (١١) الملحق أ، بلغ ٠.٣٣٩ أي أن هناك ارتباط طردي وأن قيمة المؤشر يتزايد مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.115 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 11.5%، والتأثير الأكبر يعود لعوامل يمكن أن نقول عنها عشوائية. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والزمن بمصر بلغ 0.701- وهو ارتباط عكسي متوسط والمؤشر يتناقص مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.492 وهذا يعني بأن مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمصر يتأثر بنسبة متوسطة مقدارها ٤٩.٢% بالفترة الزمنية والباقي يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. بالنسبة لسوريا نجد أن معامل الارتباط بين مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والزمن بلغ 0.947- وهذا يعني أن هناك ارتباط عكسي قوي وأن قيمة المؤشر تتناقص مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ ٠.٨٩٧ وهذا يعني أن ٨٩.٧% من قيمة مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الأردن ومصر نجد أن R=

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.363 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية دون المستوى المطلوب بين مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن و مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمصر وان مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمصر بمقدار ١٣.٢% وهذه النسبة تعتبر متدنية.

أيضا نلاحظ بأن هناك علاقة عكسية متوسطة بين مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن و مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسوريا حيث بلغ قيمة معامل الارتباط – 0.390 ومعامل التحديد بلغ ٠.١٥٢ وهذا يعني بأن مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن يتأثر بمؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسوريا بمقدار ١٥.٢% والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نلاحظ بأن هناك تأثير قوي جدا لمؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمصر وسوريا معاً على مؤشر معدل نمو الناتج الإجمالي بالأردن حيث بلغ قيمة معامل التحديد ٠.٩٩٩ وهذا يعني بأن مقدار التأثير بلغ ٩٩.٩% وهذه تعتبر نسبة مرتفعة جدا تؤخذ بعين الاعتبار.

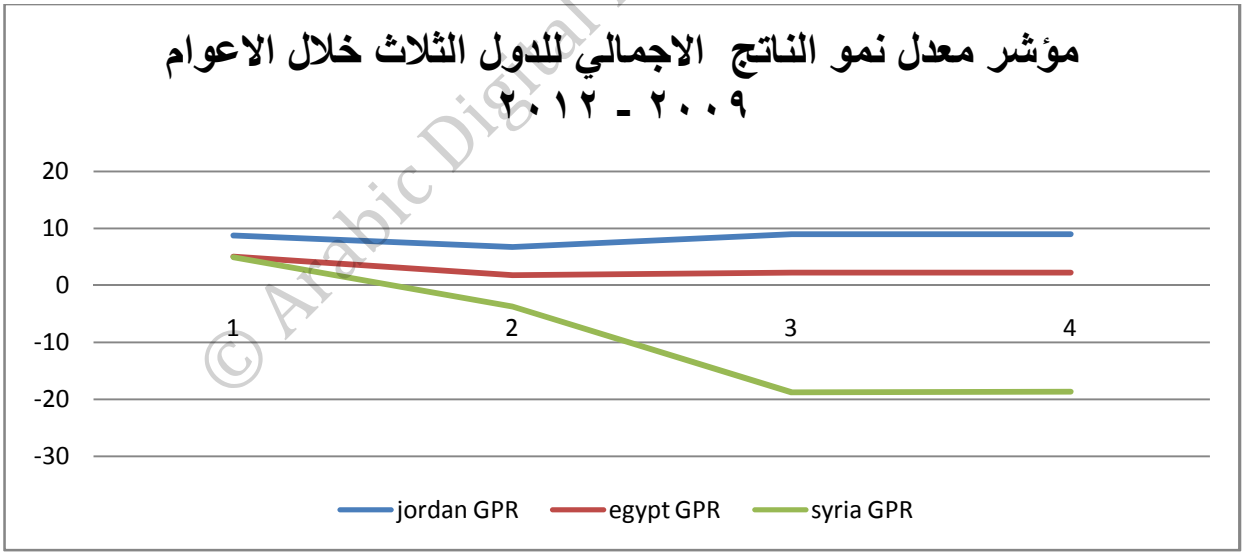

نلاحظ من مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يأخذ في التذبذب ما بين ٦.٥ و ٩.٥ خلال الأعوام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ ، أيضا نجد أن مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمصر خلال السنوات الثلاث من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ يتناقص بصورة واضحة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩، بينما نلاحظ بأن المؤشر في سوريا انخفض بصورة قوية ويستمر في الانخفاض الملحوظ ويأخذ قيماً سالبة خلال الأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

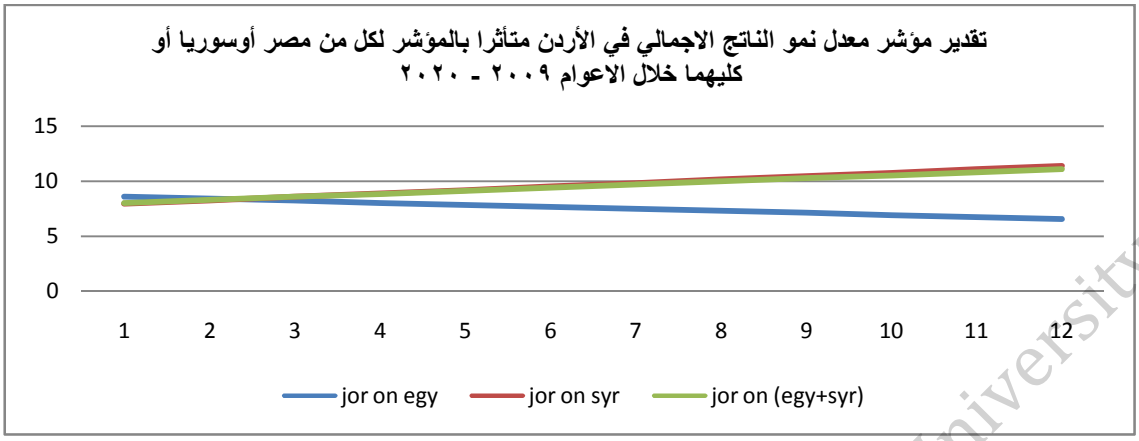

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر، ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ يتناقص بمقدار ٢٣.٩%، ومعدل التغير السنوي أيضا يتناقص بمقدار ٢.٥%.

بينما معدل التأثير بمؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسوريا يتزايد بمقدار 43.0% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار 3.3%.

بينما نجد أن مؤشر معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأردن يتزايد بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ بمقدار ٣٨.٨% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٣.٠%.

٢.٠ الرقم القياسي لأسعار المستهلك

بحساب قيمة معامل الارتباط بين مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن والزمن الجدول رقم (١٢) الملحق أ، بلغ ٠.٩٩٧ أي أن هناك ارتباط طردي قوي جدا وأن قيمة المؤشر يتزايد مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.994 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار99.4%، وهذه تعتبر نسبة عالية، والباقي ٠.٦% تعود لعوامل عشوائية. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك والزمن بمصر بلغ ٠.٩٩٧ وهو ارتباط طردي قوي جدا والمؤشر يتزايد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.994 وهذا يعني بأن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمصر يتأثر بنسبة عالية مقدارها ٩٩.٤ % بالفترة الزمنية والباقي يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. وبالنسبة لسوريا نجد أن معامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الارتباط بين مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك والزمن بلغ ٠.٨٨٨ وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي قوي وأن قيمة المؤشر تتزايد مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ 0.789 وهذا يعني أن 78.9% من قيمة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين الأردن ومصر نجد أن R= 0.999 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية قوية جدا بين مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن ومؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمصر وان مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمصر بمقدار ٩٩.٨% وهذه النسبة تعتبر عالية.

ونلاحظ أيضاً بأن هناك علاقة طردية قوية بين مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن و مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسوريا حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠.٩٢٠ ومعامل التحديد بلغ ٠.٨٤٧ وهذا يعني بأن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن يتأثر بمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسوريا بمقدار ٨٤.٧% والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نلاحظ بأن هناك تأثير قوي جدا لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمصر وسوريا معاً على مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن حيث بلغ قيمة معامل التحديد ٠.٩٩٩ وهذا يعني بأن مقدار التأثير بلغ ٩٩.٨% وهذه تعتبر نسبة مرتفعة جدا تؤخذ بعين الاعتبار.

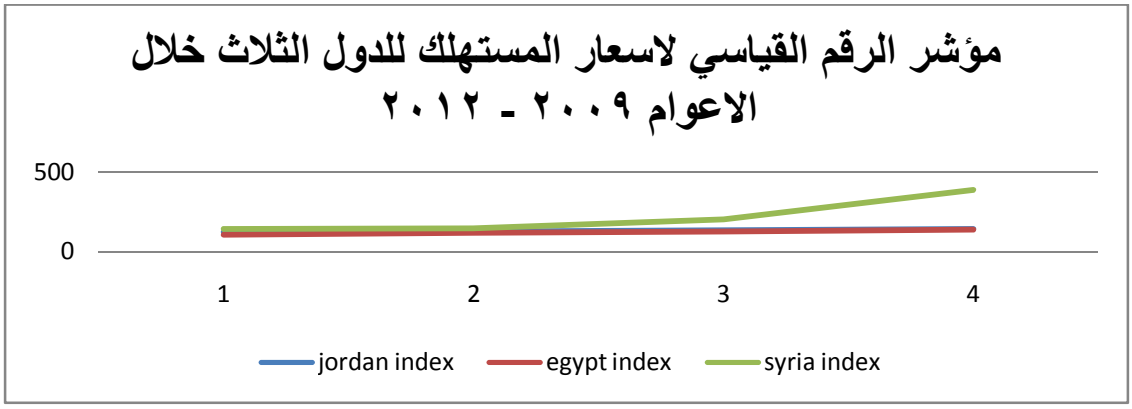

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن يأخذ في الارتفاع الطفيف خلال الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢، وكذلك نجد أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمصر خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩– ٢٠١٢ يأخذ بالارتفاع الطفيف أيضاً ولم يتجاوز ١٥٠ ونلاحظ بأن هناك تقارب ما بين الأردن ومصر في هذا المؤشر، بينما نلاحظ بأن المؤشر نفسه في سوريا يأخذ بالارتفاع الملحوظ وخاصة في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ حيث نجده يقترب من ٤٠٠ وهذا يعتبر مرتفع جدا، مقارنة بالمؤشر نفسه لكل من الأردن ومصر.

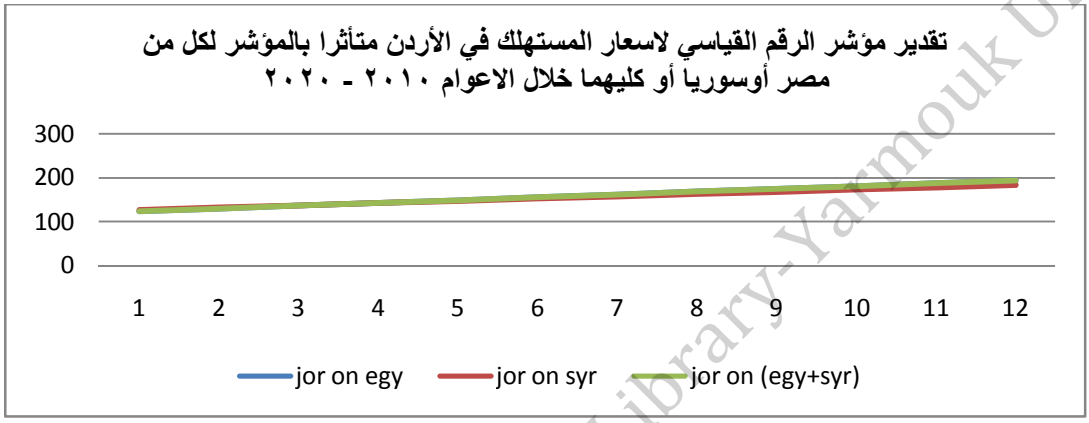

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن يتزايد متأثراً بقيمة المؤشر بمصر، ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ يتزايد بمقدار ١٠٨.٩%، ومعدل التغير السنوي أيضاً يتزايد بمقدار ٦.٩%. بينما معدل التأثير بمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسوريا يتزايد بمقدار ٣٠٦.٤% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ١٣.٨%.

ونجد أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأردن يتزايد بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ بمقدار ٥٥.٧% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٤.١%.

٣. مؤشر المديونية

بحساب قيمة معامل الارتباط بين مؤشر المديونية بالأردن والزمن الجدول رقم (١٣) الملحق أ، نجد انه بلغ ٠.٩٨٤ أي أن هناك ارتباط طردي قوي جدا وأن قيمة المؤشر يتزايد مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.969 وهذا يعني بأن قيمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشر المديونية بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار 96.9% ، وهذه تعتبر نسبة عالية، والباقي 3.1% تعود لعوامل عشوائية. بينما نجد أن معامل الارتباط بين مؤشر المديونية والزمن بمصر بلغ ٠.٠٩٨ وهو ارتباط طردي ضعيف والمؤشر يتزايد ببطء شديد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.01 وهذا يعني بأن مؤشر المديونية بمصر يتأثر بنسبة ضئيلة مقدارها ١.٠% بالفترة الزمنية والباقي يتأثر بنسبة كبيرة مقدارها ٩٩.٠% بعوامل عشوائية أخرى. بالنسبة لسوريا نجد أن معامل الارتباط بين مؤشر المديونية والزمن بلغ ٠.٩٦١ وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي قوي وأن قيمة المؤشر تتزايد مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ 0.924 وهذا يعني أن 92.4% من قيمة مؤشر المديونية في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر المديونية بين الأردن ومصر نجد أن R= 0.193 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر المديونية بالأردن ومؤشر المديونية بمصر وان مؤشر المديونية بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر المديونية بمصر بمقدار ٣.٧% وهذه النسبة تعتبر متدنية.

ونلاحظ بأن هناك علاقة طردية قوية بين مؤشر المديونية بالأردن و مؤشر المديونية بسوريا حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠.٩٤٥ ومعامل التحديد بلغ ٠.٨٩٤ وهذا يعني بأن مؤشر المديونية بالأردن يتأثر بمؤشر المديونية بسوريا بمقدار ٨٩.٤% والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نلاحظ بأن هناك تأثير قوي لمؤشر المديونية بمصر وسوريا معاً على مؤشر المديونية بالأردن حيث بلغ قيمة معامل التحديد ٠.٩٠٧ وهذا يعني بأن مقدار التأثير بلغ ٩٠.٧% وهذه تعتبر نسبة مرتفعة.

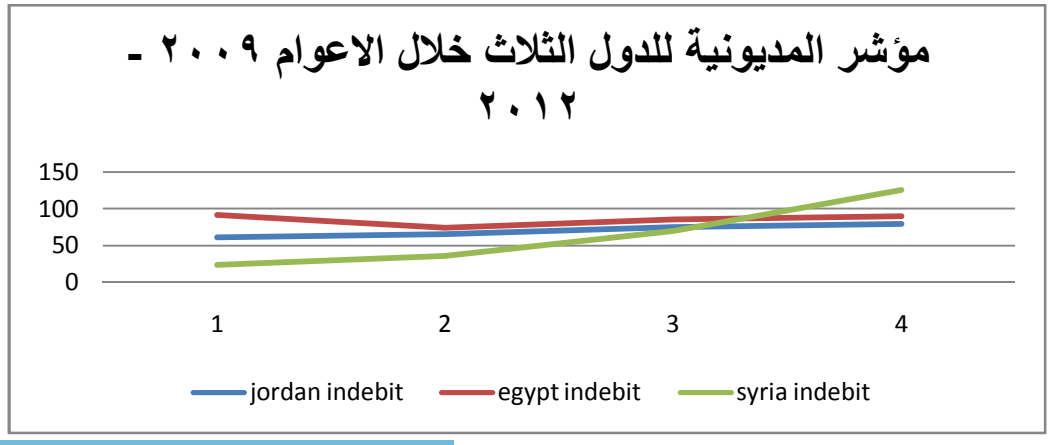

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من مؤشر المديونية في الأردن يأخذ في الارتفاع الطفيف خلال الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ ، ونجد أن مؤشر المديونية بمصر خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ أخذ بالانخفاض في عام ٢٠١٠ ثم بعدها عاود إلى الارتفاع بصورة بطيئة خلال العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢، بينما نلاحظ بأن المؤشر نفسه في سوريا يأخذ بالارتفاع الملحوظ وخاصة في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢.

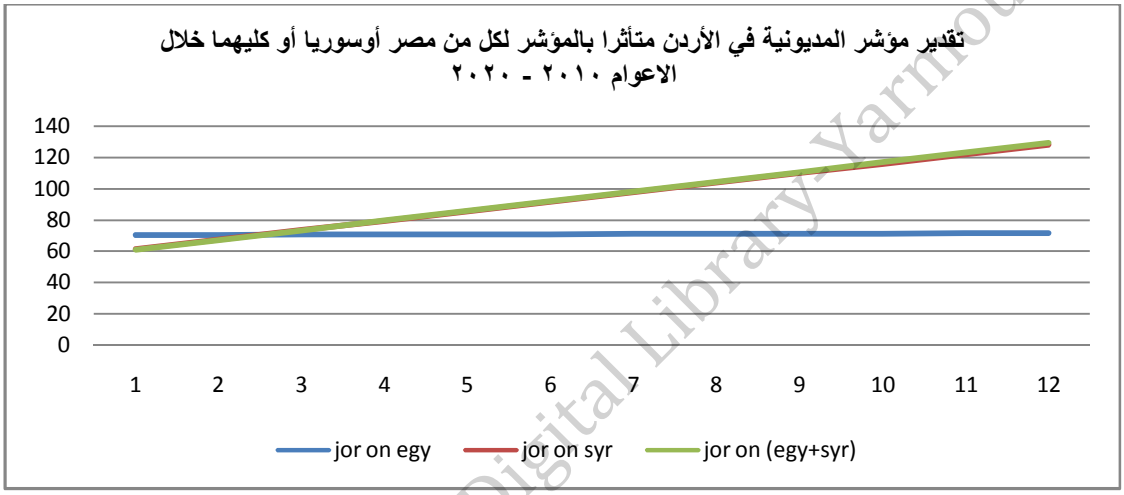

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر المديونية بالأردن يتزايد متأثراً بقيمة المؤشر بمصر، ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ يتزايد بمقدار ٢.٠%، ومعدل التغير السنوي أيضاً يتزايد بمقدار ٠.٢%. بينما معدل التأثير بمؤشر المديونية بسوريا يتزايد بمقدار ١٠٨.٦% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٦.٩%.

بينما نجد أن مؤشر المديونية بالأردن يتزايد بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ بمقدار ١١٢.١% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٧.١%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. مؤشر البطالة

بحساب قيمة معامل الارتباط بين مؤشر البطالة بالأردن والزمن الجدول رقم (١٤) الملحق أ، نجد انه بلغ 0.179- أي أن هناك ارتباط عكسي ضعيف وأن قيمة المؤشر تتناقص مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.032 وهذا يعني بأن قيمة مؤشر البطالة بالأردن يفسره متغير الزمن بنسبة ضعيفة تقدر بـــ 3.2%، والباقي تعود لعوامل عشوائية. بينما نجد أن معامل ارتباط بين مؤشر البطالة والزمن بمصر بلغ ٠.٩٢٧ وهو ارتباط طردي قوي والمؤشر يتزايد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.859 وهذا يعني بأن مؤشر البطالة بمصر يتأثر بنسبة كبيرة مقدارها ٨٥.٩% بالفترة الزمنية والباقي يتأثر بعوامل عشوائية أخرى. بالنسبة لسوريا نجد أن معامل الارتباط بين مؤشر البطالة والزمن بلغ ٠.٩٨١ وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي قوي وأن قيمة المؤشر تتزايد مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ 0.962 وهذا يعني أن 96.2% من قيمة مؤشر البطالة في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد لمؤشر البطالة بين الأردن ومصر نجد أن R= -0.015 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة عكسية ضعيفة جدا بين مؤشر البطالة بالأردن ومؤشر البطالة بمصر وان مؤشر البطالة بالأردن يتأثر بقيمة مؤشر البطالة بمصر بمقدار ضئيل جدا وهذه النسبة تعتبر لا شيء.

أيضاً نلاحظ بأن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين مؤشر البطالة بالأردن ومؤشر البطالة بسوريا حيث بلغ قيمة معامل الارتباط 0.299- ومعامل التحديد بلغ ٠.٠٨٩ وهذا يعني بأن مؤشر البطالة بالأردن يتأثر بمؤشر البطالة بسوريا بمقدار ٨.٩% والباقي النسبة الأكبر تعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نلاحظ بأن هناك تأثير متوسط أيضا لمؤشر البطالة بمصر وسوريا معاً على مؤشر البطالة بالأردن حيث بلغ قيمة معامل التحديد ٠.٢٧٧ وهذا يعني بأن مقدار التأثير بلغ ٢٢.٧% وهذه تعتبر نسبة دون المتوسط.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من مؤشر البطالة في الأردن يأخذ فيا لتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض الطفيف خلال الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ ،أيضا نجد أن مؤشر البطالة بمصر خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ أخذ بالارتفاع بصورة بطيئة،بينما نلاحظ بأن المؤشر نفسه في سوريا أخذ بالارتفاع البسيط في عام ٢٠١٠ ثم بدأ بالارتفاع الشديد والملحوظ في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢.

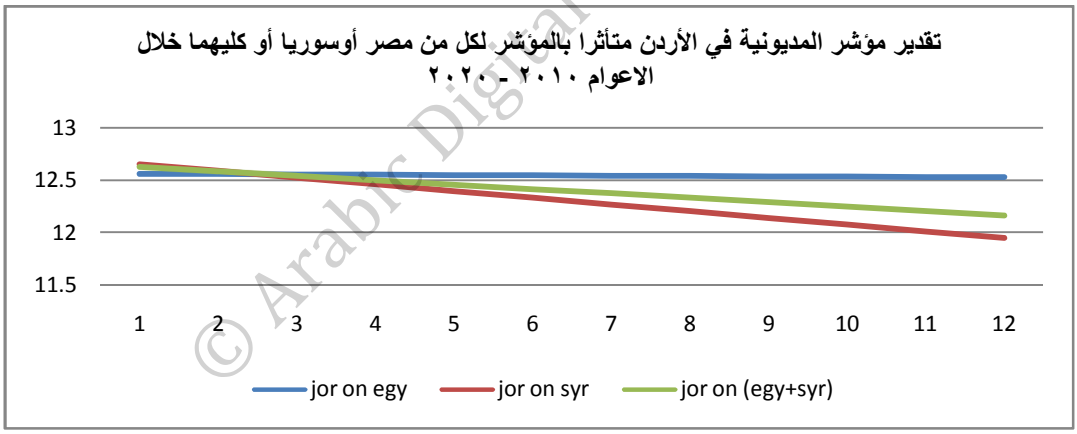

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة مؤشر البطالة بالأردن يتناقص متأثراً بقيمة المؤشر بمصر، ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ يتناقص بمقدار ٠.٢%، ومعدل التغير السنوي أيضاً يتناقص بصورة ضعيفة جدا بمقدار ٠.٠٠٠١%.

بينما معدل التأثير بمؤشر البطالة بسوريا يتناقص بمقدار ٥.٦% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٠.٥%.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما نجد أن مؤشر البطالة بالأردن يتناقص بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ بمقدار ٣.٧% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتناقص بمقدار ٠.٣%.

٠٥ المؤشر الاقتصادي الإجمالي

بحساب قيمة معامل الارتباط بين المؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن والزمن الجدول رقم (١٥) الملحق أ، نجد انه بلغ ٠.٩٨٣ أي أن هناك ارتباط طردي قوي جدا وأن قيمة المؤشر يتزايد مع الفترة الزمنية القادمة وكذلك نجد أن قيمة معامل التحديد R^2=0.974 وهذا يعني بأن قيمة المؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن يفسره متغير الزمن بمقدار97.4% ، وهذه تعتبر نسبة عالية، والباقي 2.6% تعود لعوامل عشوائية. بينما نجد أن معامل ارتباط بين المؤشر الاقتصادي الإجمالي والزمن بمصر بلغ ٠.٨٦٦وهو ارتباط طردي قوي والمؤشر يتزايد مع مرور الزمن، وأن معامل التحديد R^2=0.75 وهذا يعني بأن المؤشر الاقتصادي الإجمالي بمصر يتأثر بنسبة جيدة مقدارها٧٥.٠% بالفترة الزمنية والباقي ٢٥.٠% بعوامل عشوائية أخرى. بالنسبة لسوريا نجد أن معامل الارتباط بين المؤشر الاقتصادي الإجمالي والزمن بلغ ٠.٩٣١ وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي قوي وأن قيمة المؤشر تتزايد مع مرور الزمن، ومعامل التحديد بلغ 0.868 وهذا يعني أن 86.8% من قيمة المؤشر الاقتصادي الإجمالي في سوريا يتأثر مع مرور الزمن والباقي يكون تأثيره لعوامل عشوائية أخرى. وبحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد للمؤشر الاقتصادي الإجمالي بين الأردن ومصر نجد أن R= 0.914 وهذا يشير إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين المؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن والمؤشر الاقتصادي الإجمالي بمصر وان المؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن يتأثر بقيمة المؤشر نفسه بمصر بمقدار ٨٣.٦% وهذه النسبة تعتبر مرتفعة. أيضاً نلاحظ بأن هناك علاقة طردية قوية بين المؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن و المؤشر الاقتصادي الإجمالي بسوريا حيث بلغ قيمة معامل الارتباط ٠.٩٤٦ ومعامل التحديد بلغ ٠.٨٩٤ وهذا يعني بأن المؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن يتأثر بالمؤشر الاقتصادي الإجمالي بسوريا بمقدار ٨٩.٤% والباقي يعود لعوامل عشوائية أخرى. بينما نلاحظ بأن هناك تأثير قوي أيضا للمؤشر الاقتصادي الإجمالي بمصر وسوريا معاً على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن حيث بلغ قيمة معامل التحديد ٠.٩٤٦ وهذا يعني بأن مقدار التأثير بلغ ٨٩.٤% وهذه تعتبر نسبة مرتفعة.

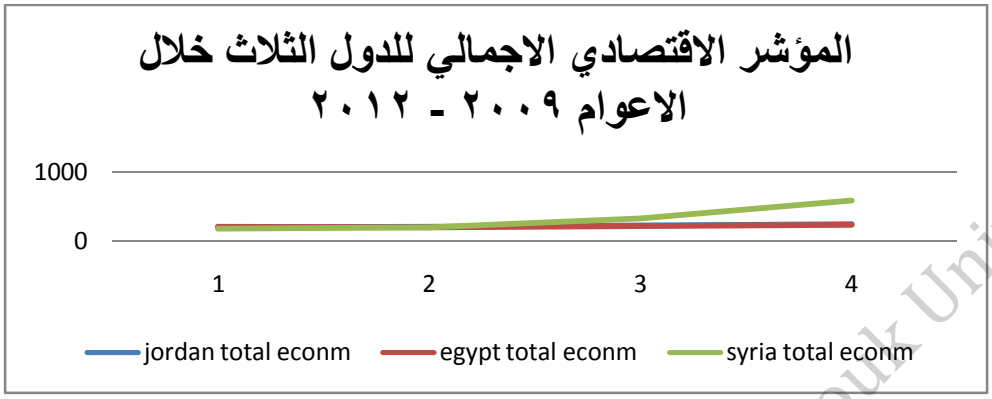

نلاحظ من المؤشر الاقتصادي الإجمالي في الأردن ومصر يأخذ في الارتفاع الخفيف خلال الأعوام ٢٠٠٩ –٢٠١٢، بينما نلاحظ بأن المؤشر نفسه في سوريا أخذ بالارتفاع البسيط في عام ٢٠١٠ ثم بدأ بالارتفاع الشديد والملحوظ في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢.

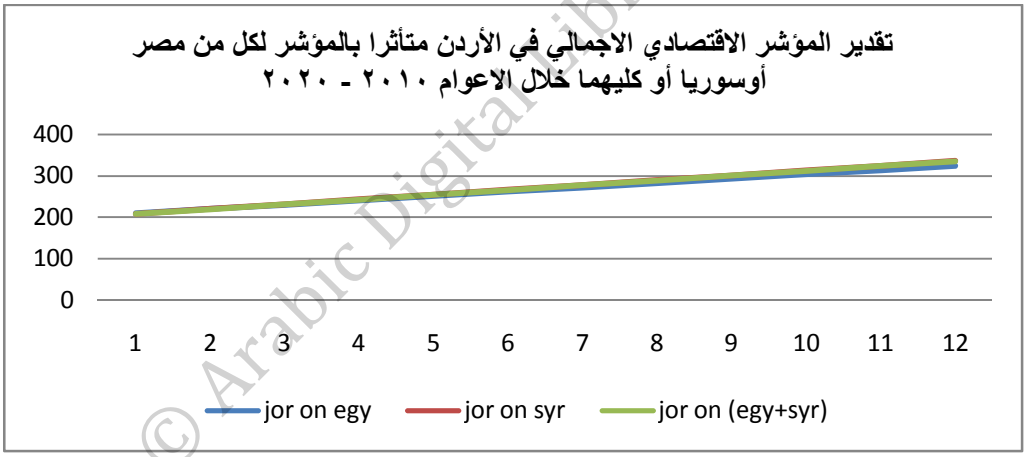

من الرسم البياني أعلاه نجد بأن قيمة المؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن يتزايد متأثراً بقيمة المؤشر بمصر، ومعدل التغير المتوقع خلال الأعوام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٠ يتزايد بمقدار ٥٥.٢%، ومعدل التغير السنوي أيضاً يتزايد بصورة بمقدار ٤.١%. بينما معدل التأثير بالمؤشر الاقتصادي الإجمالي بسوريا يتزايد بمقدار ٦٢.٢% خلال الفترة نفسها، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٤.٥%.بينما نجد أن بالمؤشر الاقتصادي الإجمالي بالأردن يتزايد بمعدل تغير خلال الأعوام من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠ بمقدار ٦١.٨% متأثرا بمؤشري سوريا ومصر معاً، ومعدل التغير السنوي يتزايد بمقدار ٤.٥%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أثر المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن.

اثر المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الاردن

المؤشرات السياسية

١ – مؤشر المساءلة

أ – حسب تقييم الايكونومست

جدول (١)

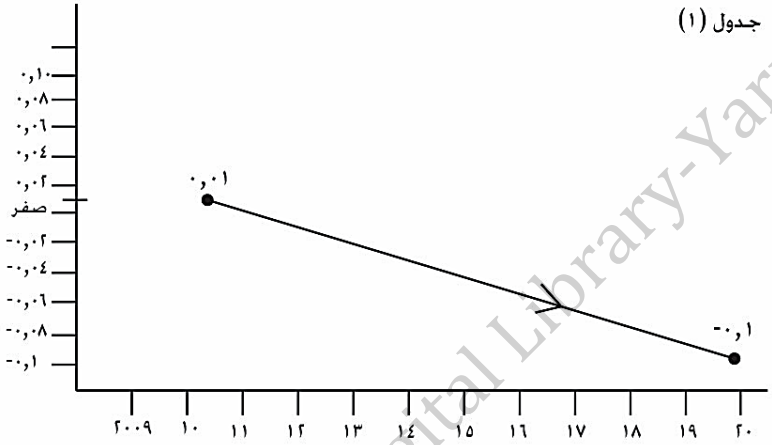

من خلال الرسم البياني، يتبين لنا أن العلاقة بين مؤشر المساءلة في مصر، ومؤشر المساءلة في الأردن عكسية، بمعنى كلما زاد المؤشر في مصر انخفض في الأردن، وذلك استناداً لمعامل الارتباط بين المؤشرين

*** تم تحديد النقاط من خلال الوسط الحسابي لسنوات الدراسة ٢٠٠٩ – ٢٠١٢ للنقطة الأولى والفرق بين القراءات للنقطة الثانية**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – حسب تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي

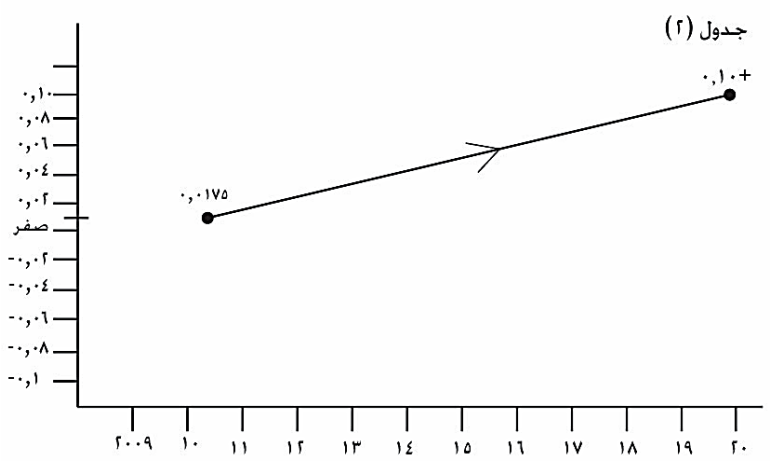

من خلال الرسم البياني، واعتماداً على معامل الارتباط، نجد ان مؤشر المساءلة في الأردن يتأثر بمؤشر المساءلة في مصر، والعلاقة بينهما طردية، (كلما زاد قيم المؤشر في مصر زادت في الأردن)

ج- حسب تقييم قاعدة بيانات حقوق الإنسان

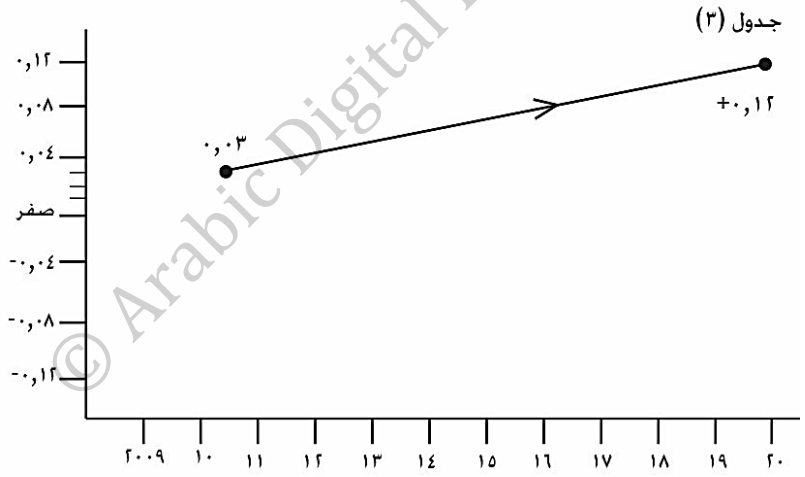

من خلال الرسم البياني، واعتماداً على معامل الارتباط، نجد ان مؤشر المساءلة في الأردن يتأثر بمؤشر المساءلة في مصر، والعلاقة بينهما طردية، وان قيم المؤشر في الأردن تتزايد متأثرة بالزيادة التي تحصل لقيم المؤشر في مصر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د – حسب تقييم دليل المخاطر القطرية الدولية

جدول (٤)

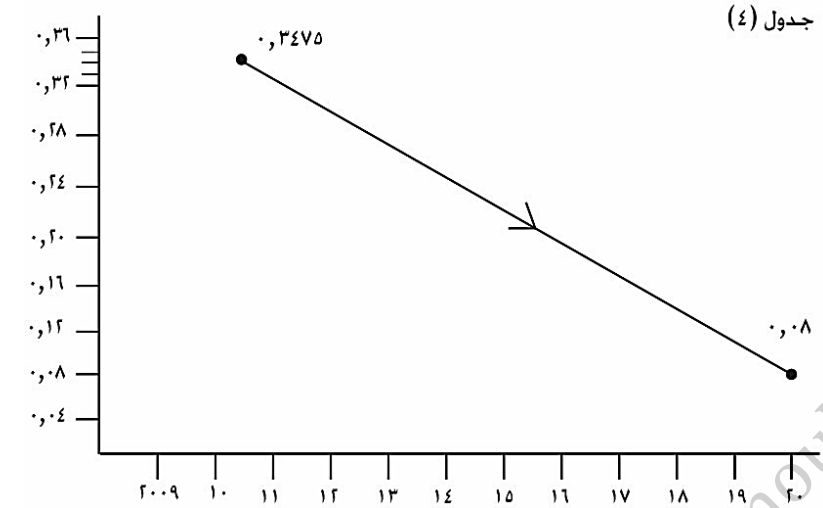

من الرسم البياني، نجد أن مؤشر المساءلة في الأردن، يتراجع متأثراً بتناقص مؤشر المساءلة في مصر، وان العلاقة بينهما ارتباطاً طردي قوي، ومعامل الارتباط بين مؤشر المساءلة والزمن عكسية.

٢ - مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

أ – حسب تقييم الايكونومست

جدول (٥)

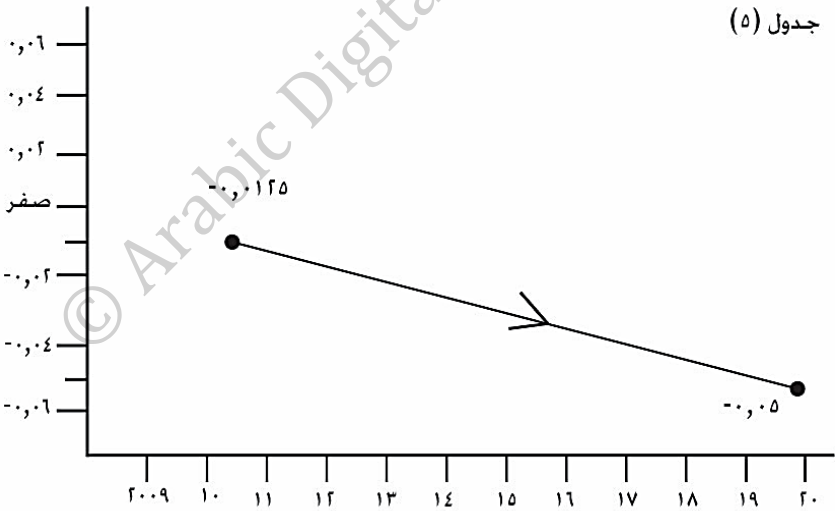

من خلال الرسم البياني، نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن، يتأثر بتراجع مؤشر الاستقرار السياسي في مصر، والعلاقة بين المؤشرين علاقة طردية متوسطة، وارتباط المؤشر في الأردن مع الزمن عكسي، وكذلك معامل التحديد، مما يفسر تراجع الاستقرار السياسي وغياب العنف متأثراً بتراجع المؤشر في مصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – حسب تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي

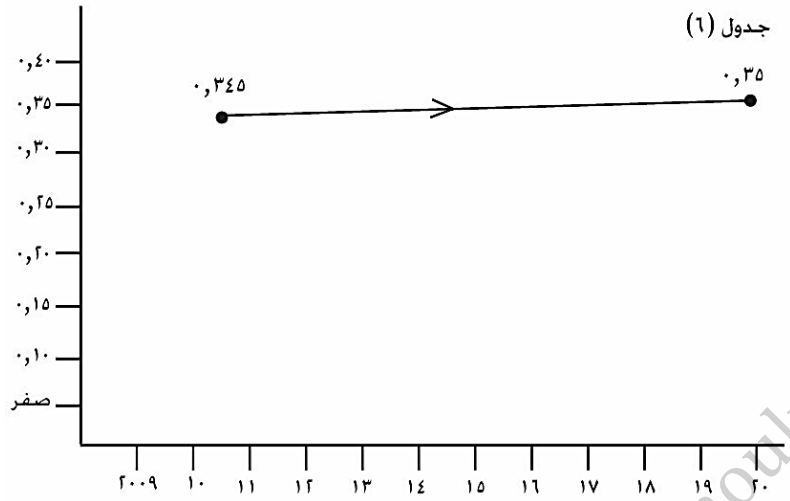

من الرسم البياني، نجد أن العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن ومصر علاقة طردية ضعيفة، وهو ما يفسر الزيادة الضعيفة للمؤشر متأثراً بالأوضاع في مصر ويكاد يميل إلى الثبات،

ج – حسب تقييم حقوق الإنسان.

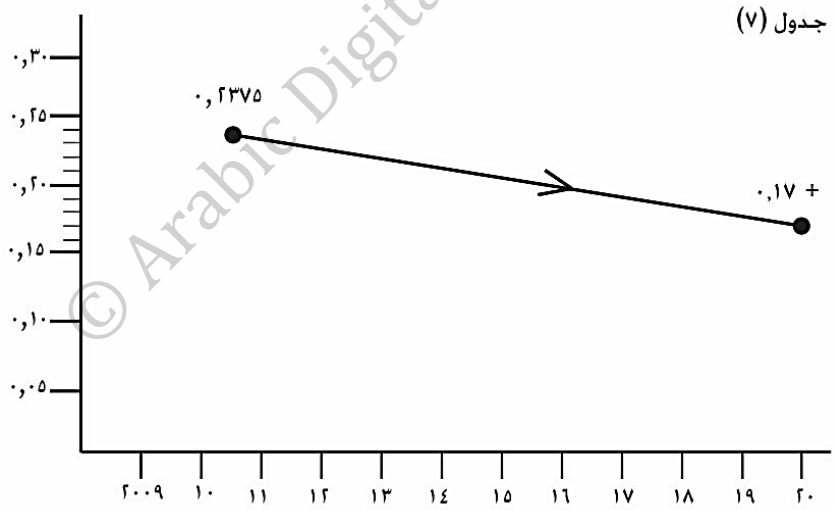

من الرسم البياني أعلاه نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن، يتراجع متأثراً بتراجع مؤشر الاستقرار السياسي في مصر، وهناك ارتباط عكسي قوي، بين المؤشر في الأردن والزمن، بمعنى عدم الاستقرار في مصر مع الزمن يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د – حسب تقييم دليل المخاطر القطرية الدولية

جدول (٨)

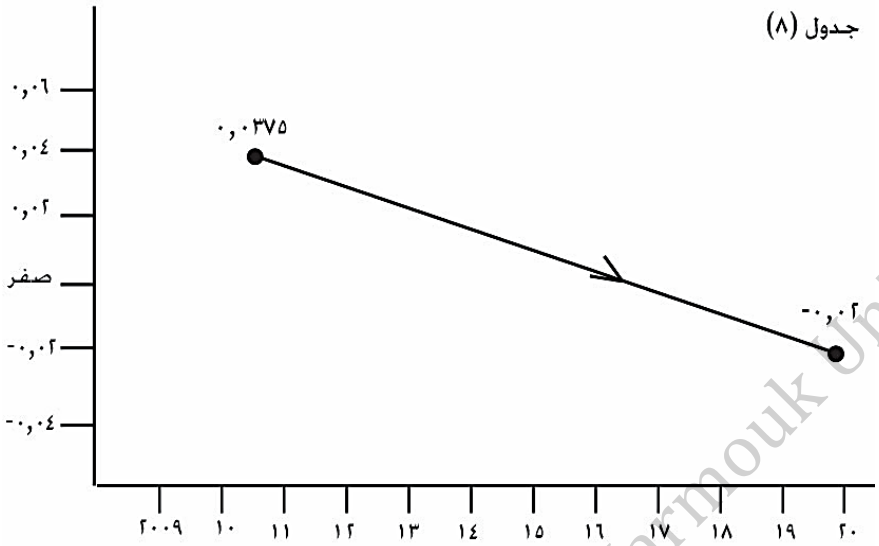

من الرسم البياني، أعلاه نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي في الأردن، يتأثر بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر، ومعامل الارتباط بينهم طردي قوي جداً، وان معامل الارتباط لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن مع الزمن عكسي، بمعنى أن حالة الاستقرار تتراجع مع تقدم الزمن متأثرة بتراجع مؤشر الاستقرار السياسي في مصر.

٣ – مؤشر الديمقراطية

أ – حسب تقييم الايكونومست

جدول (٩)

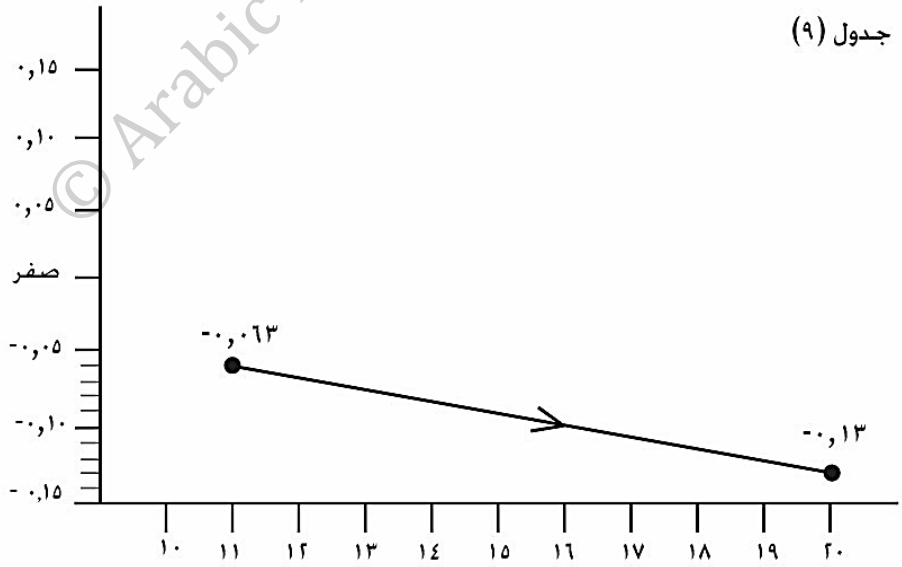

من الرسم البياني، نجد أن قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن، تتراجع متأثرة بقيمة مؤشر الديمقراطية في مصر، في حين أن قيم معامل الارتباط بين المؤشر والزمن طردي يتزايد ببطئ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – حسب تقييم مبادرة الإصلاح العربي

جدول (١٠)

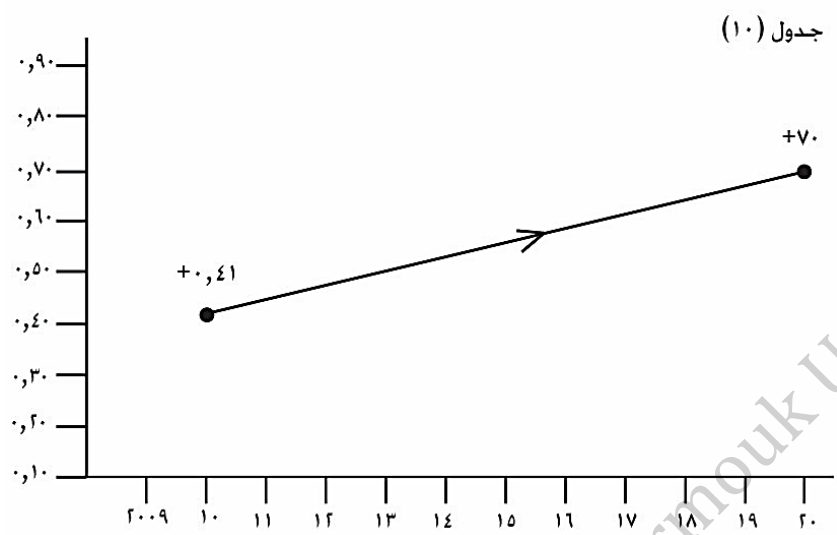

نجد من الرسم البياني أن قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن يتزايد متأثراً بمؤشر الديمقراطية بمصر مما يعني ان العلاقة بين المؤشر في مصر والأردن طردية فكلما تحسنت في مصر انعكست ايجابياً على المؤشر في الأردن.

المؤشرات الاقتصادية

١ – معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي

جدول (١١)

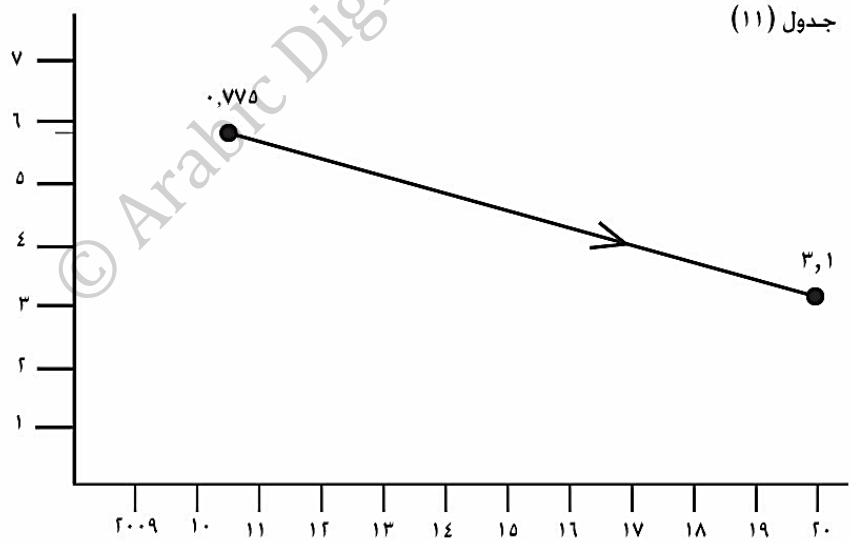

من الرسم البياني، نجد انه بالرغم من ان معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، والزمن ارتباط طردي، إلا ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، يؤثر سلباً على معدل الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، ومعامل الارتباط بينهما طردي ضعيف، وان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتناقص متأثراً بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – الرقم القياسي لأسعار المستهلك

جدول (١٢)

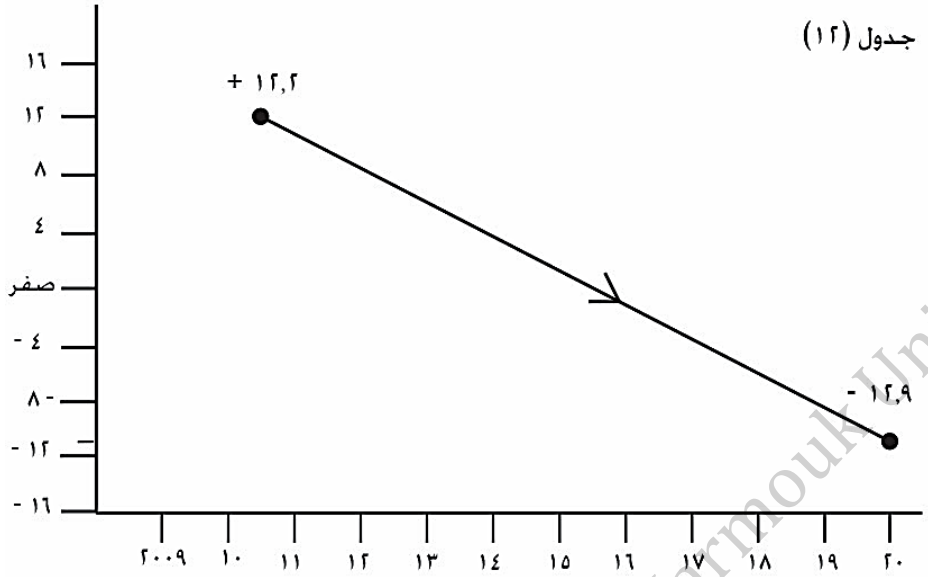

من الرسم البياني، نجد أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن، يتراجع متأثراً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في مصر، ومعامل الارتباط بينهما طردي قوي جداً، مما يعني ان استمرار ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مصر سيؤدي حتماً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن.

٣ – المديونية

جدول (١٣)

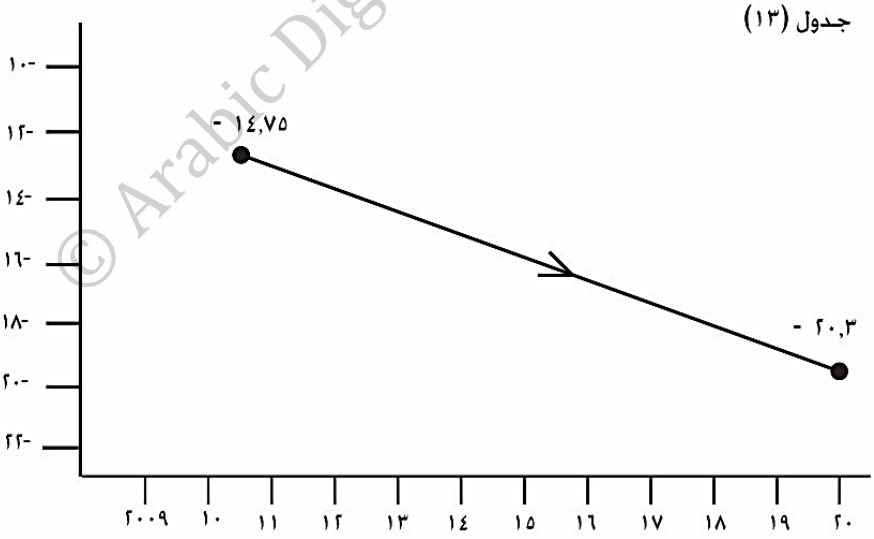

من الرسم البياني، نجد أن مؤشر المديونية في مصر، يؤثر سلباً على مؤشر المديونية في الأردن، مما يعني ان مؤشر المديونية يتزايد متأثراً بزيادة قيمة المديونية في مصر، اخذين بعين الاعتبار ان معامل الارتباط بين مؤشر المديونية في الأردن والزمن طردي قوي جداً، مما يساهم في زيادة تأثير مؤشر المديونية في مصر على مؤشر المديونية في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ ــ البطالة

جدول (١٤)

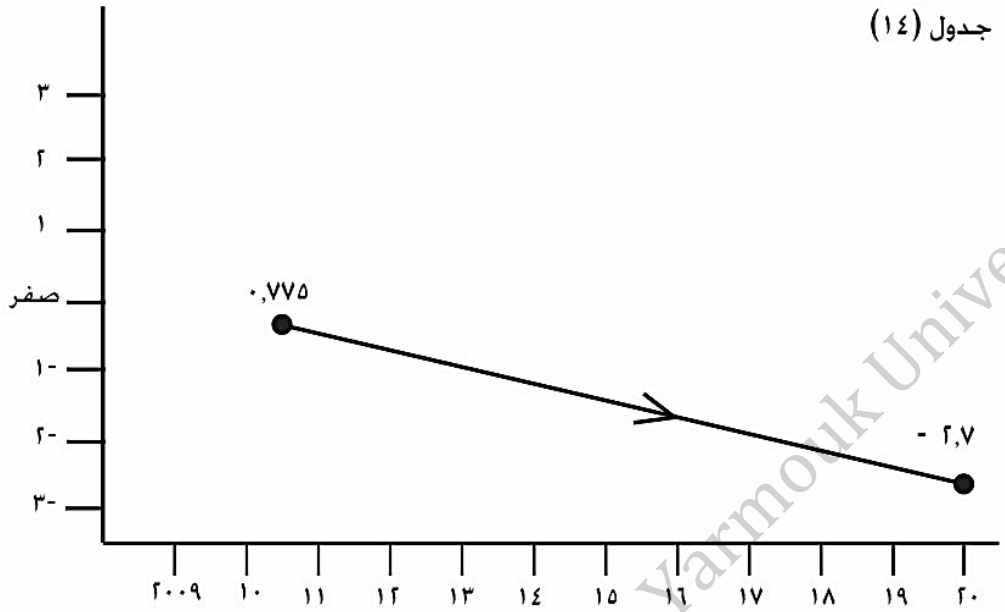

من الرسم البياني، يتبين لنا ان مؤشر البطالة في مصر، يؤثر سلباً على مؤشر البطالة في الأردن، فكل ما زادت البطالة في مصر انعكس ذلك على الأردن.

٥ ــ المؤشر الاقتصادي الإجمالي.

جدول (١٥)

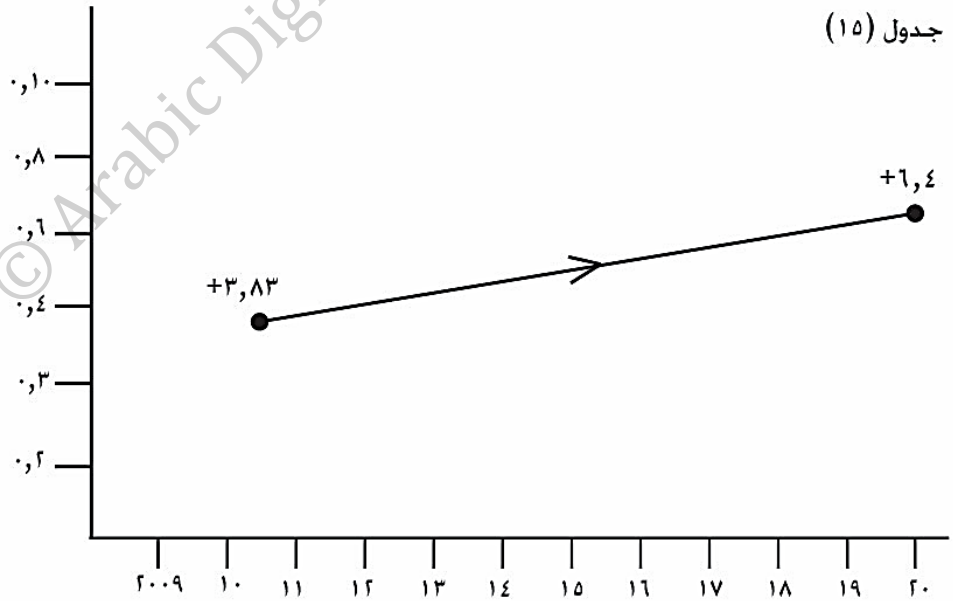

من الرسم البياني، نجد أن المؤشر الاقتصادي الإجمالي في الأردن، يتأثر بقيمة المؤشر الاقتصادي الإجمالي في مصر، والعلاقة بين المؤشرين طردية قوية، كما ان علاقة المؤشر الاقتصادي الإجمالي في الأردن مع الزمن علاقة طردية قوية، جداً مما يساهم في زيادة قيمته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حالة المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن متأثرة بالمؤشرات في مصر

المؤشرات	الجهة المقيمة	ثبات	تزايد	تراجع
١. المساءلة	EIU			×
	GCS		×	
	HUM		×	
	PRS			×
٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف	EIU			×
	GCS	×		
	HUM			×
	PRS			×
٣. الديمقراطية	EIU		X	
	مبادرة الإصلاح العربي		×	
٤. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي				×
٥.الرقم القياسي لأسعار المستهلك				×
٦.المديونية				×
٧. البطالة				×
٨.المؤشر الاقتصادي الإجمالي			×	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر المؤشرات السياسية والاقتصادية في سوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الاردن

المؤشرات السياسية

١ – مؤشر المساءلة

أ – حسب تقييم الايكونومست (EIU)

جدول (١٦)

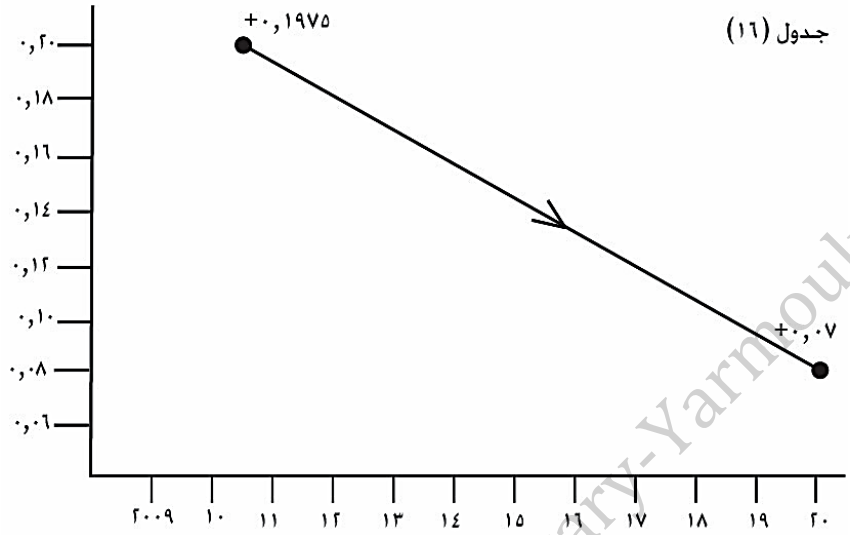

من الرسم البياني يتبين لنا ان مؤشر المساءلة في الأردن يتناقص خلال فترة الدراسة متأثراً بتراجع مؤشر المساءلة في سوريا علماً ان معامل الارتباط بين مؤشر المساءلة في سوريا والزمن عكسية قوية

ب – حسب تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي (GCS)

جدول (١٧)

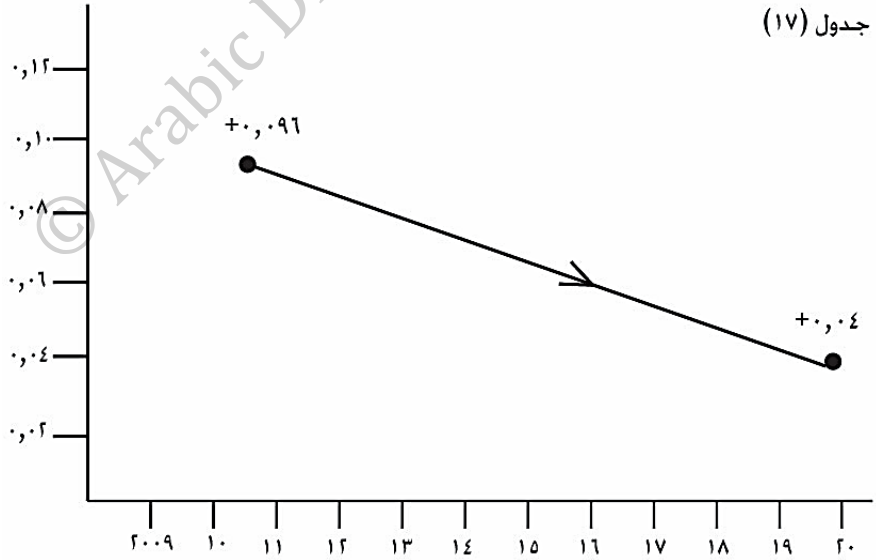

من الرسم البياني نجد ان مؤشر المساءلة في الأردن يتناقص متأثراً بتراجع مؤشر المساءلة في سوريا والتأثير ايجابي فكلما تراجع قيمة مؤشر المساءلة في سوريا تراجعت قيمة المؤشر في الأردن مع مرور الزمن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج – حسب تقييم قاعدة بيانات حقوق الإنسان.

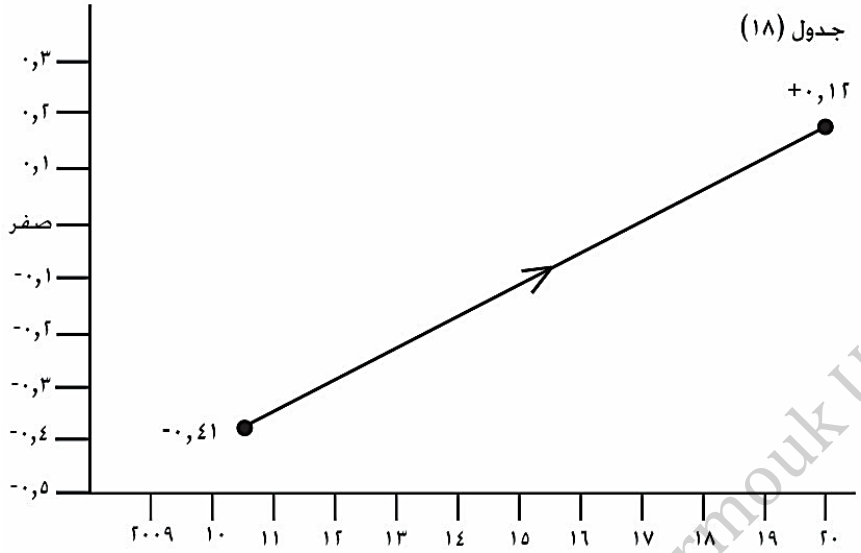

من الرسم البياني نجد ان مؤشر المساءلة في الأردن يتزايد ايجابياً متأثراً بقيم المؤشر في سوريا علماً ان معامل الارتباط بين المؤشر والزمن في الأردن طردي وذلك بالرغم من ثبات قيم المؤشر في سوريا

د – حسب تقييم دليل المخاطر القطرية الدولية

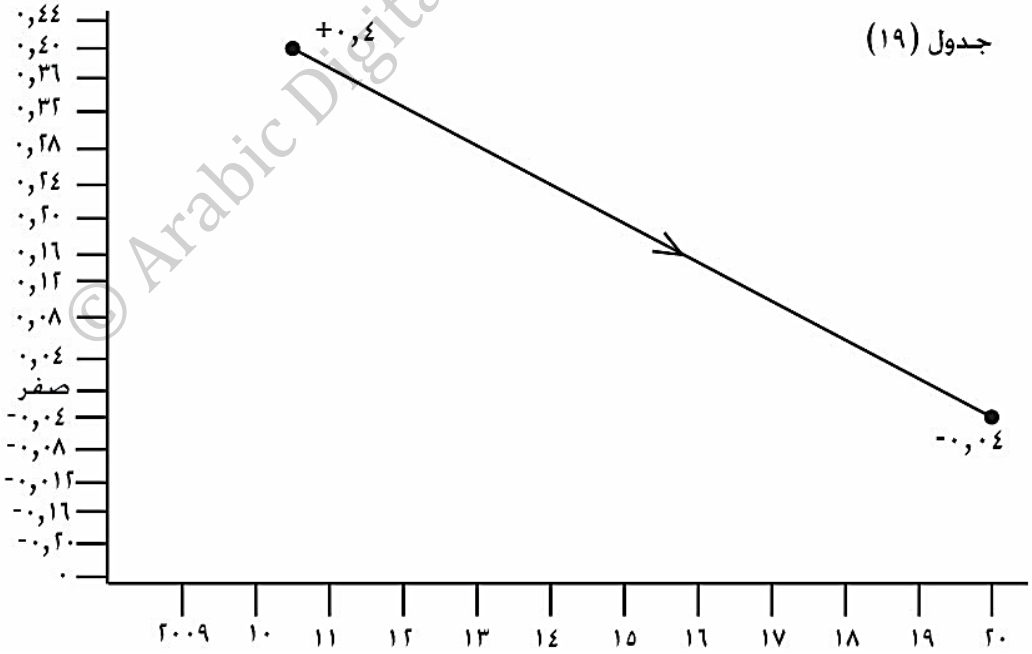

من الرسم البياني نجد ان مؤشر المساءلة في الأردن يتناقص متأثراً بمؤشر المساءلة في سوريا بالرغم من ثبات قيم المؤشر في سوريا خلال فترة الدراسة علماً ان معامل الارتباط بين مؤشر المساءلة في الأردن والزمن ارتباط عكسي (بمعنى تناقص قيم المؤشر مع الزمن)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

أ – حسب تقييم الايكونومست.

جدول (٢٠)

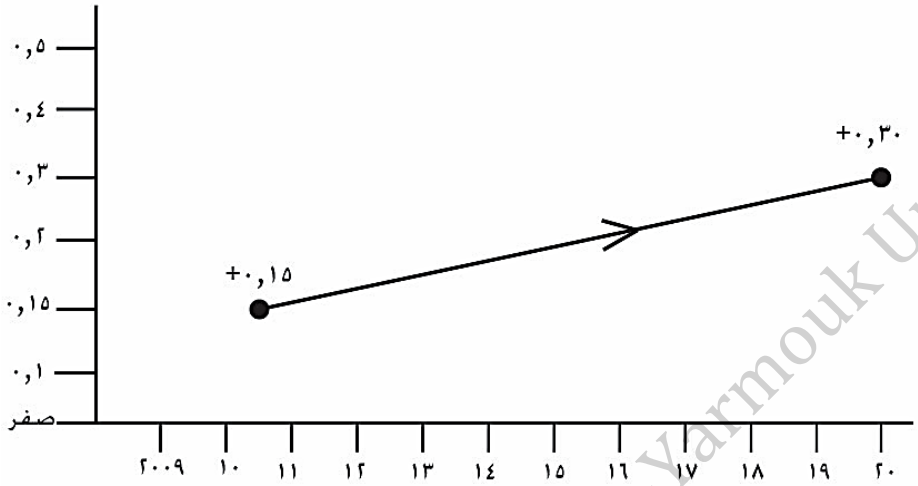

من الرسم البياني نجد ان هناك علاقة طردية بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن وسوريا فكلما تراجع الاستقرار السياسي في سوريا يؤدي ذلك إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي في الأردن ومعامل الارتباط بين المؤشر في الأردن والزمن علاقة عكسية بمعنى تراجع الاستقرار مع مرور الزمن متأثراً بالأوضاع في سوريا

ب – حسب تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي.

جدول (٢١)

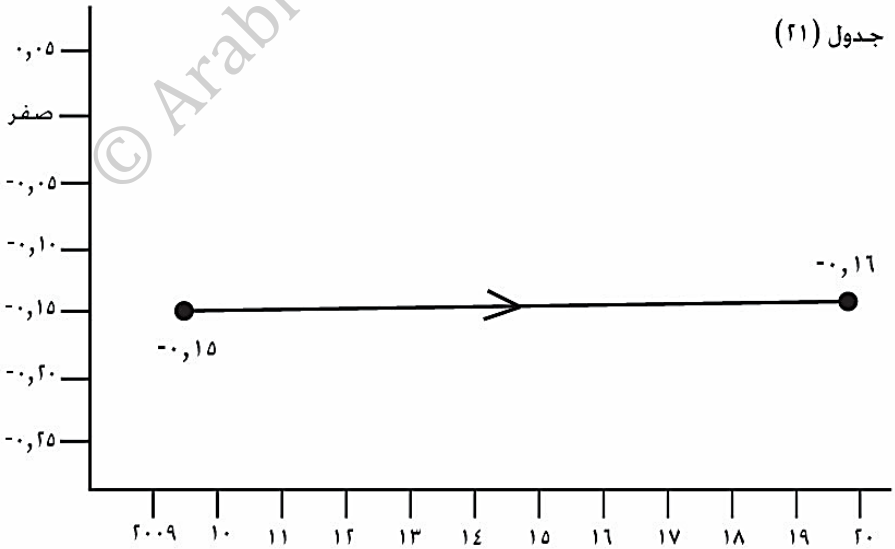

من الرسم البياني أعلاه نجد أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن يتأثر بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا بنسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر ولا تتجاوز (٠.١ %) ويمكن ان تصل لدرجة الثبات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج - حسب تقييم حقوق الإنسان (HUM).

جدول (٢٢)

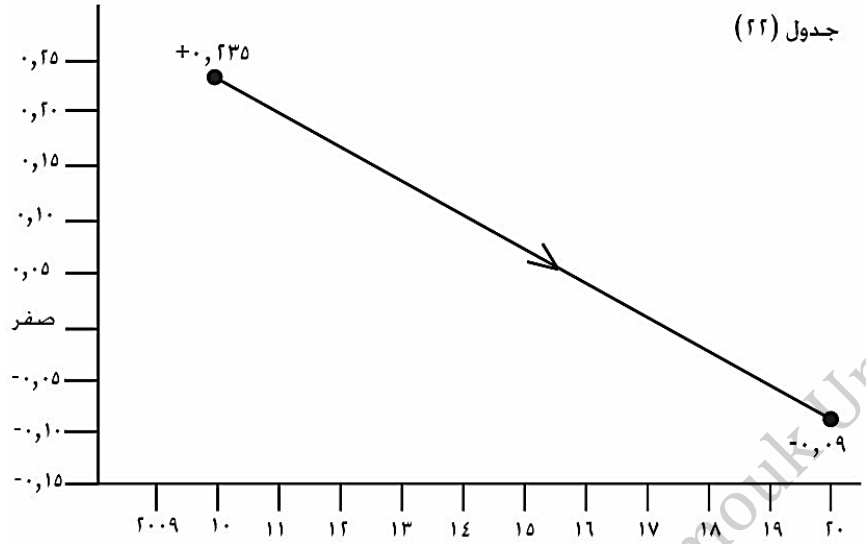

من الرسم البياني أعلاه نجد أن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن تتناقص متأثرة بقيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا وان العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي في الأردن والزمن ارتباط عكسي قوي أي ان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن يتأثر بنسبة كبيرة من مؤشر الاستقرار وغياب العنف في سوريا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

د – حسب دليل المخافر القطرية الدولية (PRS)

جدول (٢٣)

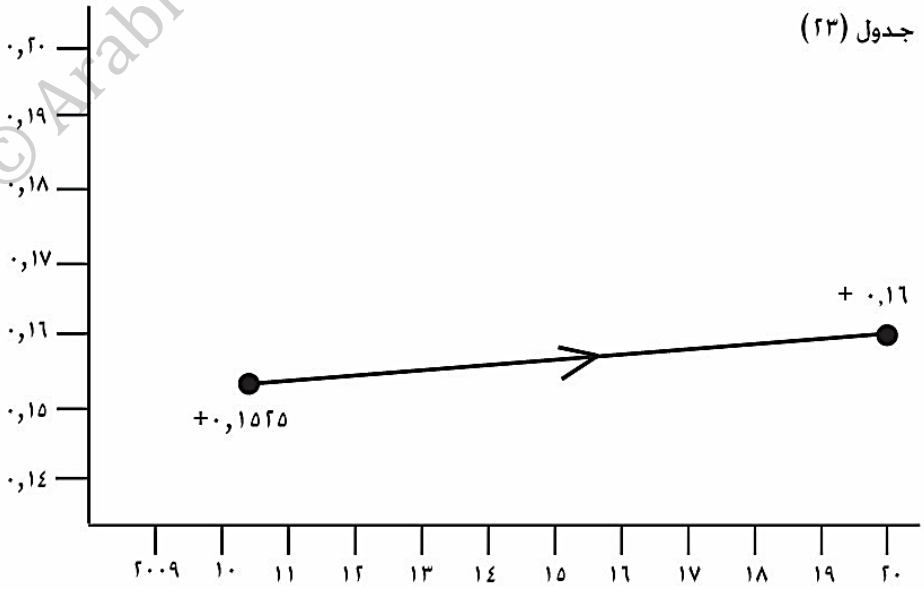

من الرسم البياني أعلاه نجد ان قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن يتناقص متأثراً بقيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – مؤشر الديمقراطية

أ – حسب الايكونومست

جدول (٢٤)

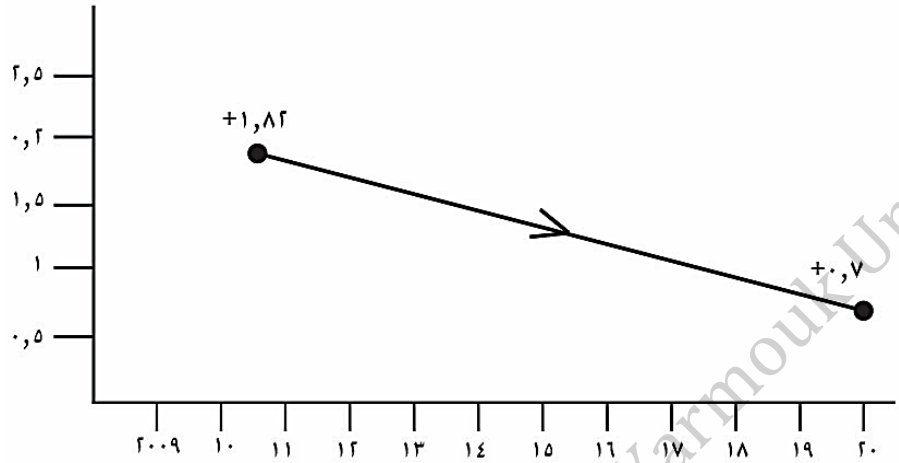

من الرسم البياني أعلاه فأن قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن يتأثر بقيم المؤشر في سوريا والعلاقة بينهما طردية فكلما تحسنت قيم المؤشر في سوريا انعكس ذلك على المؤشر في الأردن والعكس صحيح

ب – حسب مبادرة الإصلاح العربي

جدول (٢٥)

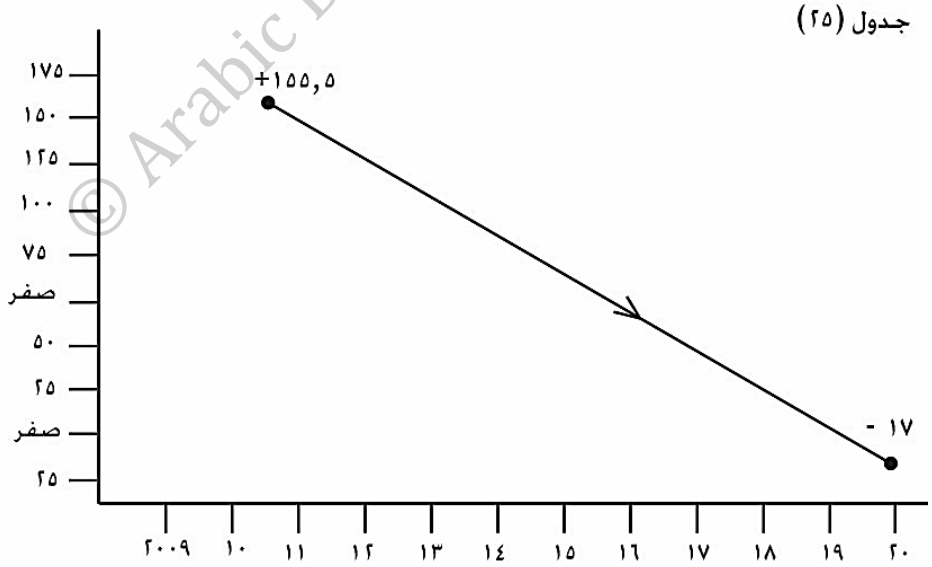

من الرسم البياني أعلاه نجد ان قيمة مؤشر الديمقراطية تتراجع متأثرة بتراجع قيم مؤشر الديمقراطية في سوريا .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشرات الاقتصادية

١ – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

جدول (٢٦)

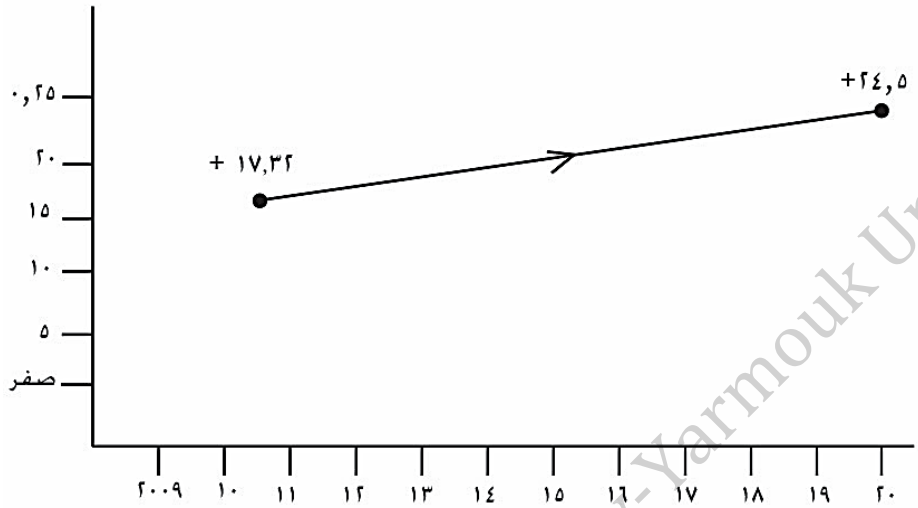

من الرسم البياني أعلاه نجد ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يميل إلى الزيادة بالرغم من التراجع الكبير لقيم المؤشر في سوريا والعلاقة بينهما عكسية

٢ – الرقم القياسي لأسعار المستهلك

جدول (٢٧)

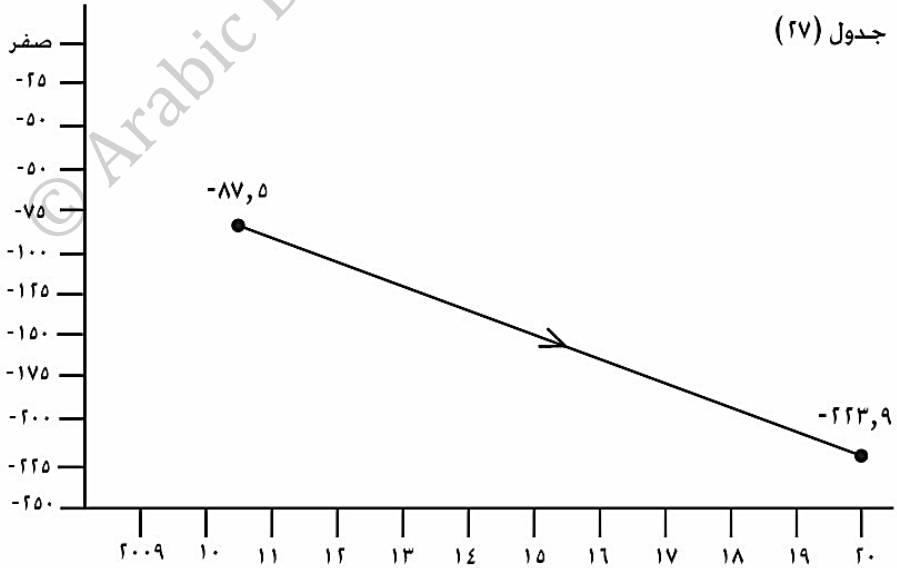

من الرسم البياني نجد ان مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن يتأثر بتراجع قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا والعلاقة ومعامل الارتباط بينهما طردية قوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ ــ المديونية

جدول (٢٨)

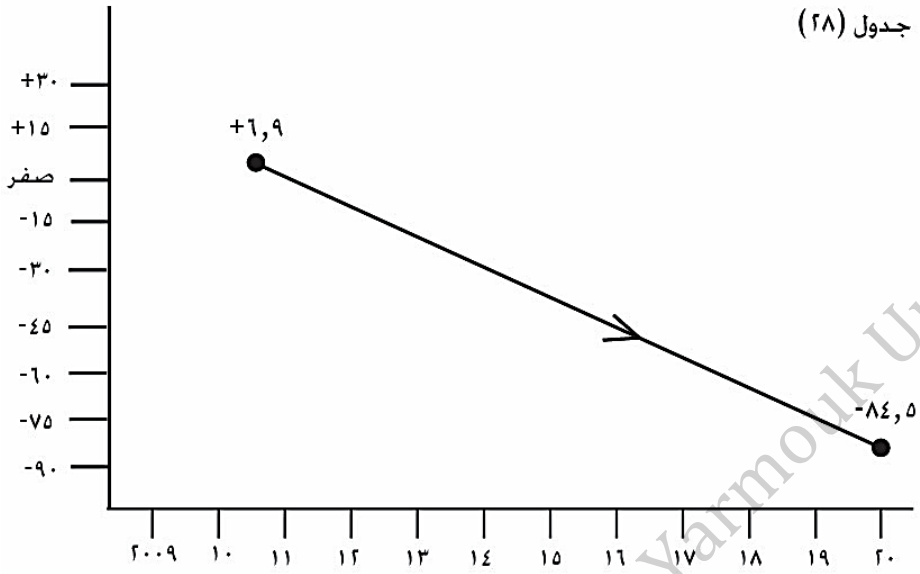

من الرسم البياني نجد ان مؤشر المديونية في سوريا يؤثر سلباً على مؤشر المديونية في الأردن فكلما زادت المديونية في سوريا أدت إلى زيادة المديونية في الأردن والعلاقة بينهما طردية قوية

٤ ــ البطالة

جدول (٢٩)

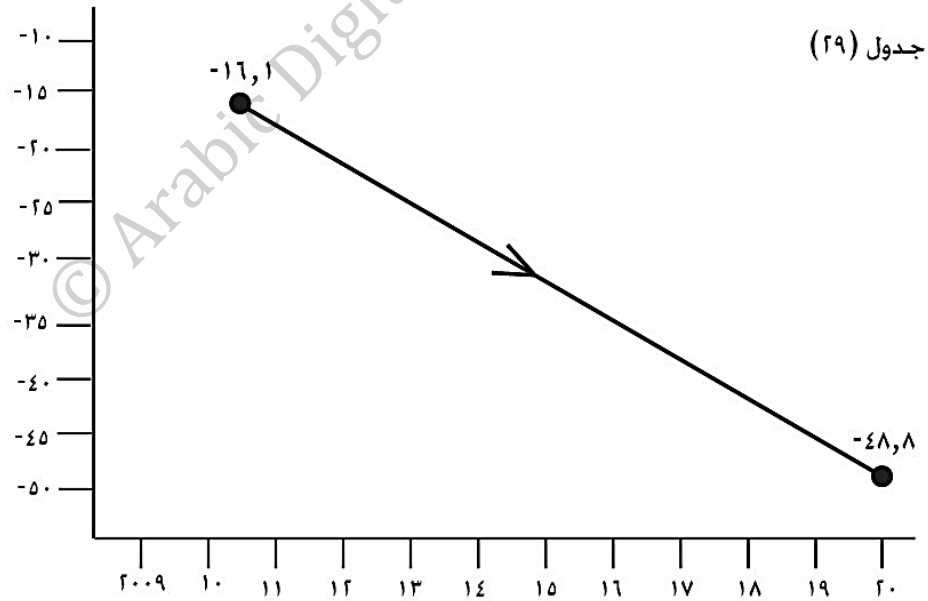

من الرسم البياني أعلاه نجد ان مؤشر البطالة في سوريا يؤثر سلباً على مؤشر البطالة في الأردن فكلما زادت البطالة في سوريا أدى ذلك لزيادة البطالة في الأردن لأسباب مختلفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ ــ المؤشر الاقتصادي الإجمالي

جدول (٣٠)

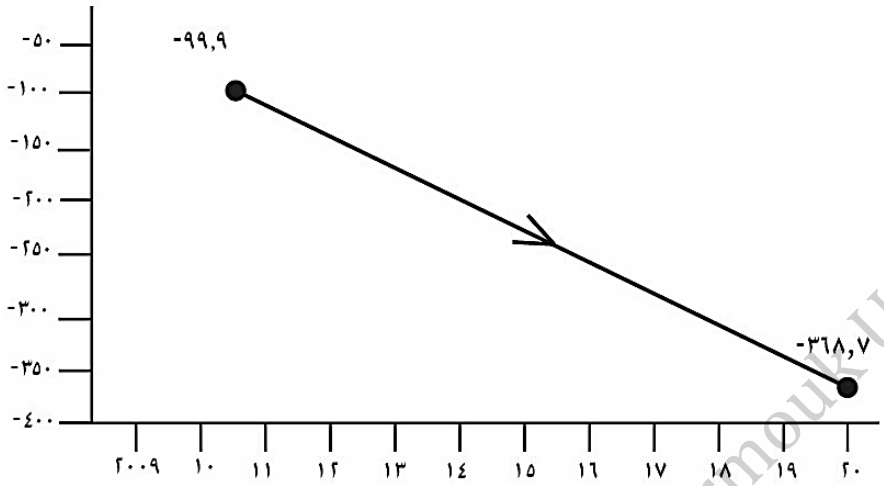

من الرسم البياني نجد ان المؤشر الاقتصادي الإجمالي في سوريا يؤثر بقوة في المؤشر الإجمالي في الأردن والعلاقة بينهما طردية قوية فكلما تراجع المؤشر الاقتصادي الإجمالي في سوريا أدى إلى تراجع المؤشر في الأردن

حالة المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن متأثرة بالمؤثرات في سوريا

المؤشرات	الجهة المقيمة	ثبات	تزايد	تراجع
٣. المساءلة	EIU			×
	GCS		×	
	HUM		×	
	PRS			×
٤. الاستقرار السياسي وغياب العنف	EIU			×
	GCS	×		
	HUM			×
	PRS			×
٣. الديمقراطية	EIU		X	
	مبادرة الإصلاح العربي		×	
٥. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي			X	
٥.الرقم القياسي لأسعار المستهلك				×
٦.المديونية				×
٧. البطالة				×
٨.المؤشر الاقتصادي الإجمالي			×	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أثر التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن.

المساءلة

(الجداول من ١-٤ يبين تقييم المؤسسات الدولية لمؤشر المساءلة في مصر وأثرة على مؤشر المساءلة في ألأردن)

الجدول رقم ١ تقييم الايكونومست لمؤشر المساءلة في مصر وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٠.٣٧)	٢٠١٠ (٠.٣٨)	٢٠١١ (٠.٣٨)	٢٠١٢ (٠.٣٤)	الاتجاه العام
الايكونومست	٢٠٠٩ (٠.٣١)	+ ٠.٠٦				
	٢٠١٠ (٠.٣٥)		+٠.٠٣			
	٢٠١١ (٠.٣٩)			- ٠.٠١		
	٢٠١٢ (٠.٣٨)				- ٠.٠٤	
	الاتجاه العام					- ٠.١٠

من الجدول رقم ١ يتبين لنا ان مؤشر المساءلة في مصر اثر سلباً على مؤشر المساءلة في ألأردن وان قيمة المؤشر تتراجع ففي الوقت الذي زادت قيم المؤشر في مصر تراجعت في الأردن والاتجاه العام يشير للتراجع

الجدول رقم ٢ تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر المساءلة في مصر والأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٠.٤٢)	٢٠١٠ (٠.٥٠)	٢٠١١ (٠.٤٥)	٢٠١٢ (٠.٥٤)	الاتجاه العام
المنتدى الاقتصادي العالمي	٢٠٠٩ (٠.٤٨)	- ٠.٠٦				
	٢٠١٠ (٠.٥٠)		صفر			
	٢٠١١ (٠.٣٦)			+ ٠.٠٩		
	٢٠١٢ (٠.٥٠)				+ ٠.٠٤	
	الاتجاه العام					+ ٠.١٠

من الجدول رقم ٢ يتبين لنا ان زيادة قيم مؤشر المساءلة في مصر أدى إلى زيادة قيم المؤشر في ألأردن وان قيمة المؤشر تحسنت ففي الوقت الذي زادت في مصر والاتجاه العام يشير للزيادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم٣ تقييم قاعدة بيانات حقوق الإنسان لمؤشر المساءلة في مصر والأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٠.١٣)	٢٠١٠ (٠.١٣)	٢٠١١ (٠.٢٥)	٢٠١٢ (٠.٢٥)	الاتجاه العام
قاعدة بيانات حقوق الإنسان	٢٠٠٩ (٠.٢٥)	٠.١٢ -				
	٢٠١٠ (٠.١٣)		صفر			
	٢٠١١ (٠.٢٥)			صفر		
	٢٠١٢ (٠.٢٥)				صفر	
	الاتجاه العام					٠.١٢ +

من الجدول رقم ٣ يتبين لنا ان زيادة قيم المؤشر في مصر أدى إلى زيادة القيم للمؤشر في الأردن والاتجاه العام يشير للزيادة

الجدول رقم٤ تقييم دليل المخاطر القطرية الدولية لمؤشر المساءلة في مصر والأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٠.٦٧)	٢٠١٠ (٠.٦٧)	٢٠١١ (٠.٦٣)	٢٠١٢ (٠.٦٣)	الاتجاه العام
دليل المخاطر القطرية الدولية	٢٠٠٩ (٠.٣٣)	٠.٣٤+				
	٢٠١٠ (٠.٤٢)		٠.٢٥+			
	٢٠١١ (٠.٢٥)			٠.٣٨+		
	٢٠١٢ (٠.٢١)				٠.٤٢ +	
	الاتجاه العام					٠.٠٨ +

الجدول رقم ٤ يبين لنا ان تراجع قيم المؤشر في مصر أدى إلى تراجع القيم للمؤشر في الأردن والاتجاه العام يشير للزيادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠٢ الاستقرار السياسي وغياب العنف

(الجداول من ٥-٨ يبين تقييم المؤسسات الدولية لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر وأثرة على نفس المؤشر في ألأردن)

الجدول رقم ٥ يبين تقييم الايكونومست لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٠.٤٥)	٢٠١٠ (٠.٤٠)	٢٠١١ (٠.٤٠)	٢٠١٢ (٠.٣٥)	الاتجاه العام
الايكونومست	٢٠٠٩ (٠.٥٠)	٠.٠٥ -				
	٢٠١٠ (٠.٥٥)		٠.١٥ -			
	٢٠١١ (٠.٣٠)			٠.١٠ +		
	٢٠١٢ (٠.٣٠)				٠.٠٥ +	
	الاتجاه العام					٠.٠٥ -

الجدول رقم ٥ يبين ان قيم المؤشر في الأردن تراجعت متأثرة بالتراجع الذي حصل لقيم المؤشر في مصر والاتجاه العام يشير إلى التراجع

الجدول رقم٦ يبين تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٠.٧٩)	٢٠١٠ (٠.٨٢)	٢٠١١ (٠.٦٨)	٢٠١٢ (٠.٧٩)	الاتجاه العام
المنتدى الاقتصادي العالمي	٢٠٠٩ (٠.٥٧)	٠.٢٢ +				
	٢٠١٠ (٠.٤٩)		٠.٣٣ +			
	٢٠١١ (٠.٤٢)			٠.٢٦ +		
	٢٠١٢ (٠.٢٨)				٠.٥٧ +	
	الاتجاه العام					٠.٣٥ +

الجدول رقم ٦ يبين ان قيم المؤشر في الأردن تراجعت متأثرة بالتراجع الذي حصل لقيم المؤشر في مصر عام ٢٠١١ إلا أنها عادت للزيادة عام ٢٠١٢ والاتجاه العام يشير للزيادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم٧ يبين التقييم حسب قاعدة بيانات حقوق الإنسان لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٠.٥٩)	٢٠١٠ (٠.٥٠)	٢٠١١ (٠.٣٨)	٢٠١٢ (٠.٣٨)	الاتجاه العام
قاعدة بيانات حقوق الإنسان	٢٠٠٩ (٠.٤٤)	+٠.١٥				
	٢٠١٠ (٠.٣٤)		+٠.١٦			
	٢٠١١ (٠.٠٦)			+٠.٣٢		
	٢٠١٢ (٠.٠٦)				+ ٠.٣٢	
	الاتجاه العام					+ ٠.١٧

الجدول رقم ٧ يبين ان قيم المؤشر في الأردن تراجعت متأثرة بالتراجع الذي حصل لقيم المؤشر في مصر عام ٢٠١١ والاتجاه العام يشير إلى زيادة التراجع لقيم المؤشر

الجدول رقم٨ يبين التقييم دليل المخاطر القطرية الدولية لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٠.٧٦)	٢٠١٠ (٠.٨٠)	٢٠١١ (٠.٦٧)	٢٠١٢ (٠.٦٦)	الاتجاه العام
دليل المخاطر القطرية الدولية	٢٠٠٩ (٠.٧٢)	+ ٠.٠٤				
	٢٠١٠ (٠.٧٥)		+٠.٠٥			
	٢٠١١ (٠.٦٤)			+٠.٠٣		
	٢٠١٢ (٠.٦٣)				+٠.٠٣	
	الاتجاه العام					ـ ٠.٠٢

الجدول رقم ٨ يبين ان قيم المؤشر في الأردن تراجعت متأثرة بالتراجع الذي حصل لقيم المؤشر في مصر منذ العام ٢٠١١ والاتجاه العام يشير إلى زيادة التراجع لقيم المؤشر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠٣ الديمقراطية

(الجداول من ٩-١٠ يبين تقييم الايكونومست ومبادرة الإصلاح العربي لمؤشر الديمقراطية في مصر وأثرة على نفس المؤشر في ألأردن)

الجدول رقم ٩ يبين تقييم الايكونومست لمؤشر الديمقراطية في مصر وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠١٠ (٣.٧٤)	٢٠١١ (٣.٨٩)	٢٠١٢ (٣.٧٦)	الاتجاه العام
الايكونومست	٢٠١٠ (٣.٠٧)	+ ٠.٦٧			
	٢٠١١ (٣.٩٥)		ـ ٠.٠٦		
	٢٠١٢ (٤.٥٦)			ـ ٠.٨٠	
	الاتجاه العام				ـ ٠.١٣

الجدول رقم ٩ يشير إلى تراجع قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن بالرغم من تحسن قيم المؤشر في مصر والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع

الجدول رقم ٩ يبين تقييم مبادرة الإصلاح العربي لمؤشر الديمقراطية في مصر وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٦٠٥)	٢٠١٠ (٦٢٠)	٢٠١١ (٥٨٧)	الاتجاه العام
مبادرة الإصلاح العربي	٢٠٠٩ (٥٢٧)	+ ٧٨			
	٢٠١٠ (٥٩١)		+٢٩		
	٢٠١١ (٥٦٩)			+ ١٨	
	الاتجاه العام				+ ٧٠

الجدول رقم ٩ يشير إلى تراجع قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن بالرغم من تحسن قيم المؤشر في مصر والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشرات الاقتصادية

٠١ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم ١١ يبين التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر والأردن

الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٨.٨)	٢٠١٠ (٦.٨)	٢٠١١ (٩.٠٢)	٢٠١٢ (٩.٠)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (٥.١)	+ ٣.٧				
٢٠١٠ (١.٨)		+ ٥.٠٠			
٢٠١١ (٢.٢)			+ ٦.٨٢		
٢٠١٢ (٢.٢)				+ ٦.٨	
الاتجاه العام					+ ٣,١

الجدول رقم١١ يتبين لنا ان العلاقة بين المؤشر في مصر والأردن طردية إلا ان هناك تراجع بالاتجاه العام للمؤشر في الأردن متأثراً بتراجع قيم المؤشر في مصر

٠٢ الرقم القياسي لأسعار المستهلك

الجدول رقم ١٢ يبين التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مصر والأردن

الأردن / مصر	٢٠٠٩ (١٢٤,٥)	٢٠١٠ (١٣٠)	٢٠١١ (١٣٦)	٢٠١٢ (١٤٣,٦)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (١٠٥,٩)	+ ١٨,٦				
٢٠١٠ (١١٦,٤)		+ ١٣,٦			
٢٠١١ (١٢٥)			+ ١١		
٢٠١٢ (١٣٧,٩)				+ ٥,٧	
الاتجاه العام					- ١٢,٩

الجدول رقم ١٢ يشير إلى تراجع قيم المؤشر في الأردن متأثرة بتراجع قيم المؤشر في مصر والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠٣ المديونية

الجدول رقم ١٣ يبين التغير في قيم مؤشر المديونية في مصر والأردن

الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٦١.١)	٢٠١٠ (٦٥.٤)	٢٠١١ (٧٥.٥)	٢٠١٢ (٧٩.٦)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (٩١.٨)	٣٠.٧ -				
٢٠١٠ (٧٣,٦)		٨.٢ -			
٢٠١١ (٨٥,٢)			٩.٧ -		
٢٠١٢ (٩٠)				١٠.٤ -	
الاتجاه العام					٢٠.٣ -

الجدول رقم ١٣ يبين تراجع قيم المؤشر في الأردن متأثرة بتراجع قيم المؤشر في مصر والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع

٠٤ البطالة

الجدول رقم ١٤ يبين التغير في قيم مؤشر البطالة في مصر والأردن

الأردن / مصر	٢٠٠٩ (١٢.٥)	٢٠١٠ (١٢.٩)	٢٠١١ (١٢.٢)	٢٠١٢ (١٢.٦)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (٩)	٣.٥ +				
٢٠١٠ (١٢)		٠.٩+			
٢٠١١ (١٢.٧)			٠.٥ -		
٢٠١٢ (١٣.٤)				٠.٨ -	
الاتجاه العام					٢.٧ -

الجدول رقم ١٤ يبين تراجع قيم المؤشر في الأردن متأثرة بتراجع قيم المؤشر في مصر والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠٥ المؤشر الاقتصادي الإجمالي

الجدول رقم ١٥ يبين التغير في قيم المؤشر الاقتصادي الإجمالي في مصر والأردن

الأردن / مصر	٢٠٠٩ (٢٠٦.٩)	٢٠١٠ (٢١٥.١)	٢٠١١ (٢٣٢.٧٢)	٢٠١٢ (٢٤٤.٨)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (٢١١.٨)	٤.٩ ـ				
٢٠١٠ (٢٠٣.٨)		١١.٣ +			
٢٠١١ (٢٢٥.١)			٧.٦٢ +		
٢٠١٢ (٢٤٣.٥)				١.٣ +	
الاتجاه العام					٦.٤ +

الجدول رقم ١٥ يبين لنا زيادة قيم المؤشر في الأردن متأثرة بزيادة قيم المؤشر في مصر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر التغير المؤشرات السياسية والاقتصادية في سوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن

المؤشرات السياسية

١. المساءلة

(الجداول من ١٦-١٩ يبين تقييم المؤسسات الدولية لمؤشر المساءلة في سوريا وأثرة على نفس المؤشر في الأردن)

الجدول رقم ١٦ تقييم الايكونومست لمؤشر المساءلة في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٠.٣٧)	٢٠١٠ (٠.٣٨)	٢٠١١ (٠.٣٨)	٢٠١٢ (٠.٣٤)	الاتجاه العام
الايكونومست	٢٠٠٩ (٠.٢١)	+ ٠.١٦				
	٢٠١٠ (٠.٢٠)		+ ٠.١٨			
	٢٠١١ (٠.١٦)			+ ٠.٢٢		
	٢٠١٢ (٠.١١)				+ ٠.٢٣	
	الاتجاه العام					+ ٠.٠٧

من الجدول رقم ١٦ يتبين لنا ان مؤشر المساءلة في سوريا اثر سلباً على مؤشر المساءلة في ألأردن وان قيمة المؤشر تتراجع والاتجاه العام يشير للتراجع مستقبلاً

الجدول رقم ١٧ تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر المساءلة في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٠.٤٢)	٢٠١٠ (٠.٥٠)	٢٠١١ (٠.٤٥)	٢٠١٢ (٠.٥٤)	الاتجاه العام
المنتدى الاقتصادي العالمي	٢٠٠٩ (٠.٣٥)	+ ٠.٠٧				
	٢٠١٠ (٠.٣٩)		+ ٠.١١			
	٢٠١١ (٠.٣٤)			+ ٠.١١		
	٢٠١٢ غير متوفر				———	
	الاتجاه العام					+ ٠.٠٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول رقم ١٧ يتبين لنا ان مؤشر المساءلة في سوريا اثر سلباً على مؤشر المساءلة في ألأردن وان قيمة المؤشر تتراجع والاتجاه العام يشير للتراجع مستقبلاً

الجدول رقم ١٨ التقييم حسب قاعدة بيانات حقوق الإنسان لمؤشر المساءلة في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٠.١٣)	٢٠١٠ (٠.١٣)	٢٠١١ (٠.٢٥)	٢٠١٢ (٠.٢٥)	الاتجاه العام
قاعدة بيانات حقوق الإنسان	٢٠٠٩ (٠.٦٠)	٠.٤٧ ـ				
	٢٠١٠ (٠.٦٠)		٠.٤٧ ـ			
	٢٠١١ (٠.٦٠)			٠.٣٥ ـ		
	٢٠١٢ (٠.٦٠)				٠.٣٥ ـ	
	الاتجاه العام					٠.١٢ +

من الجدول رقم ١٨ يتبين لنا ان مؤشر المساءلة في سوريا اثر ايجابيا على قيم مؤشر المساءلة في ألأردن وان قيمة المؤشر والاتجاه العام يشير للزيادة مستقبلاً

الجدول رقم ١٩ تقييم دليل المخاطر القطرية الدولية لمؤشر المساءلة في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٠.٦٧)	٢٠١٠ (٠.٦٧)	٢٠١١ (٠.٦٣)	٢٠١٢ (٠.٦٣)	الاتجاه العام
دليل المخاطر القطرية الدولية	٢٠٠٩ (٠.٢٥)	٠.٤٢ +				
	٢٠١٠ (٠.٢٥)		٠.٤٢ +			
	٢٠١١ (٠.٢٥)			٠.٣٨ +		
	٢٠١٢ (٠.٢٥)				٠.٣٨ +	
	الاتجاه العام					٠.٠٤ ـ

من الجدول رقم ١٩ يتبين لنا ان مؤشر المساءلة في سوريا اثر سلبياً على قيم مؤشر المساءلة في ألأردن وان قيمة المؤشر تتراجع والاتجاه العام يشير للتراجع مستقبلاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠٢ الاستقرار السياسي وغياب العنف

(الجداول من ٢٠ - ٢٣ يبين تقييم المؤسسات الدولية لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا وأثرة على نفس المؤشر في ألأردن)

الجدول رقم ٢٠ يبين تقييم الايكونومست لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٠.٤٥)	٢٠١٠ (٠.٤٠)	٢٠١١ (٠.٤٠)	٢٠١٢ (٠.٣٥)	الاتجاه العام
الايكونومست	٢٠٠٩ (٠.٥٠)	٠.٠٥ -				
	٢٠١٠ (٠.٤٥)		٠.٠٥ -			
	٢٠١١ (٠.٠٥)			٠.٣٥ +		
	٢٠١٢ غير متوفر				------	
	الاتجاه العام					٠.٣٠+

الجدول رقم ٢٠ يبين ان قيم المؤشر في الأردن تراجعت متأثرة بالتراجع الذي حصل لقيم المؤشر في سوريا والاتجاه العام يشير إلى التراجع مستقبلاً في حال استمرار التراجع في سوريا.

الجدول رقم ٢١ يبين تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٠.٧٩)	٢٠١٠ (٠.٨٢)	٢٠١١ (٠.٦٨)	٢٠١٢ (٠.٧٩)	الاتجاه العام
المنتدى الاقتصادي العالمي	٢٠٠٩ (٠.٨٨)	٠.٠٩ -				
	٢٠١٠ (٠.٩٥)		٠.١٣ -			
	٢٠١١ (٠.٩٣)			٠.٢٥ -		
	٢٠١٢ غير متوفر				----------	
	الاتجاه العام					٠.١٦ —

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم ٢١ يبين ان قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تتراجع في الأردن متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا

الجدول رقم ٢٢ يبين التقييم حسب قاعدة بيانات حقوق الإنسان لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٠.٥٩)	٢٠١٠ (٠.٥٠)	٢٠١١ (٠.٣٨)	٢٠١٢ (٠.٣٨)	الاتجاه العام
قاعدة بيانات حقوق الإنسان	٢٠٠٩ (٠.٣١)	+ ٠.٢٨				
	٢٠١٠ (٠.٣١)		+ ٠.١٩			
	٢٠١١ غير متوفر			----------		
	٢٠١٢ غير متوفر				----------	
	الاتجاه العام					ـ ٠.٠٩

الجدول رقم ٢٢ يبين ان قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تتراجع في الأردن متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع مستقبلاً

الجدول رقم ٢٣ يبين تقييم دليل المخاطر القطرية الدولية لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٠.٧٦)	٢٠١٠ (٠.٨٠)	٢٠١١ (٠.٦٧)	٢٠١٢ (٠.٦٦)	الاتجاه العام
دليل المخاطر القطرية الدولية	٢٠٠٩ (٠.٦٩)	+ ٠.٠٧				
	٢٠١٠ (٠.٦٩)		+ ٠.١١			
	٢٠١١ (٠.٤٧)			+ ٠.٢٠		
	٢٠١٢ (٠.٤٣)				+ ٠.٢٣	
	الاتجاه العام					+ ٠.١٦

الجدول رقم ٢٣ يبين ان قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تتراجع في الأردن متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع مستقبلا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠٣ الديمقراطية

(الجداول من ٢٤ - ٢٥ تبين تقييم الايكونومست ومبادرة الإصلاح العربي لمؤشر الديمقراطية في سوريا وأثرة على نفس المؤشر في ألأردن)

الجدول رقم ٢٤ يبين تقييم الايكونومست لمؤشر الديمقراطية في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠١٠ (٣.٧٤)	٢٠١١ (٣.٨٩)	٢٠١٢ (٣.٧٦)	الاتجاه العام
الايكونومست	٢٠١٠ (٢.٣١)	+ ١.٤٣			
	٢٠١١ (١.٩٩)		+ ١.٩		
	٢٠١٢ (١.٦٣)			+ ٢.١٣	
	الاتجاه العام				+ ٠.٧

الجدول رقم ٢٤ يشير إلى تراجع قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع

الجدول رقم ٢٥ يبين تقييم مبادرة الإصلاح العربي لمؤشر الديمقراطية في سوريا وأثرة على الأردن

الجهة المقيمة	الأردن / سوريا	٢٠٠٩-٢٠١٠ (٦٢٠)	٢٠١١ (٥٨٧)	الاتجاه العام
مبادرة الإصلاح العربي	٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ (٤٥٦)	+١٦٤		
	٢٠١١ (٤٤٠)		+ ١٤٧	
	الاتجاه العام			ـ ١٧

الجدول رقم ٢٥ يشير إلى تراجع قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا والاتجاه العام يشير إلى استمرار التراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشرات الاقتصادية

٠١ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم ٢٦ يبين التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في سوريا والأردن

الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٨.٨)	٢٠١٠ (٦.٨)	٢٠١١ (٩.٠٢)	٢٠١٢ (٩)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (٥.٠)	+ ٣.٣				
٢٠١٠ (- ٣.٧)		+ ١٠.٥			
٢٠١١ (– ١٨.٨)			+ ٢٧.٨		
٢٠١٢ (– ١٨.٧)				+ ٢٧.٧	
الاتجاه العام					+ ٢٤.٥

الجدول رقم٢٦ يبين لنا ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يتزايد بالرغم من تراجع قيم المؤشر في سوريا

٠٢ الرقم القياسي لأسعار المستهلك

الجدول رقم ٢٧ يبين التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا والأردن

الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (١٢٤.٥)	٢٠١٠ (١٣٠)	٢٠١١ (١٣٦)	٢٠١٢ (١٤٣.٦)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (١٤٤)	– ١٩.٥				
٢٠١٠ (١٤٨)		– ١٨			
٢٠١١ (٢٠٥.٥)			– ٦٩.٥		
٢٠١٢ (٣٨٨)				– ٢٤٤.٤	
الاتجاه العام					– ٢٢٣.٩

الجدول رقم ٢٧ يبين لنا ان قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن تتراجع متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠٣ المديونية

الجدول رقم ٢٨ يبين التغير في قيم مؤشر المديونية في سوريا والأردن

الأردن / سوريا	٢٠١٠ (٦١.١)	٢٠١١ (٦٥.٤)	٢٠١٢ (٧٥.٥)	٢٠١٣ (٧٩.٦)	الاتجاه العام
٢٠١٠ (٢٣)	+ ٣٨.١				
٢٠١١ (٣٥)		+ ٣٠.٤			
٢٠١٢ (٧٠)			+ ٥.٥		
٢٠١٣ (١٢٦)				ـ ٤٦.٤	
الاتجاه العام					ـ٨٤.٥

الجدول رقم ٢٨ يبين لنا ان قيم مؤشر المديونية في الأردن تتراجع (زيادة المديونية) متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا

٠٤ البطالة

الجدول رقم ٢٩ يبين التغير في قيم مؤشر البطالة في سوريا والأردن

الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (١٢.٥)	٢٠١٠ (١٢.٩)	٢٠١١ (١٢.٢)	٢٠١٢ (١٢.٦)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (٨.٤)	+ ٤.١				
٢٠١٠ (١٤.٩)		ـ ٢.٠			
٢٠١١ (٣٧)			ـ ٢٤.٨		
٢٠١٢ (٥٤.٣)				ـ ٤١.٧	
الاتجاه العام					ـ ٤٥.٨

الجدول رقم ٢٩ يبين لنا ان قيم مؤشر البطالة في الأردن تتراجع متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٠ المؤشر الاقتصادي الإجمالي

الجدول رقم ٣٠ يبين التغير في قيم المؤشر الاقتصادي الإجمالي في سوريا والأردن

الأردن / سوريا	٢٠٠٩ (٢٠٦.٩)	٢٠١٠ (٢١٥.١)	٢٠١١ (٢٣٢.٧٢)	٢٠١٢ (٢٤٤.٨)	الاتجاه العام
٢٠٠٩ (١٨٠.٤)	+ ٢٦.٥				
٢٠١٠ (٢٠١.٦)		+ ١٣.٥			
٢٠١١ (٣٣٠.٣)			- ٩٧.٥٨		
٢٠١٢ (٥٨٧)				- ٣٤٢.٢	
الاتجاه العام					- ٣٦٨.٧

الجدول رقم ٣٠ يبين لنا ان قيم المؤشر في الأردن تتراجع متأثرة بتراجع قيم المؤشر في سوريا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: السيناريوهات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر السيناريو من التقنيات المهمة في دراسة ظاهرة ما، وتحديد الخيارات التي ستؤول إليها، والتغير الذي سيصيبها، ودرجة التأثير فيها، وبذلك فأن السيناريو من أهم الأساليب المتبعة في استشراف المستقبل، وتحديد الخيارات المتاحة من خلال الاتجاه الذي ستسير فيه،

وتأتي أهمية بناء السيناريو مما يلي[١]:-

١. ان السيناريو يقدم صورة مستقبلية عما قد نواجهه من أحداث أو مشاكل، والنتيجة المتوقعة، معتمداً على الاختيار الذي يتم تبنية لحل المشكلة من بين خيارات عدة.
٢. ان السيناريو يبين أفضل الحلول المتوقعة أو الطريق الأفضل لحل المشكلة.
٣. تنبيه القائمين على التخطيط المستقبلي لأي مشاكل مستقبلية.
٤. ان السيناريو أداة لرسم المستقبل كما نرغب، وليس استمرار للماضي، وهو بذلك ينمي الإبداع والابتكار لتغيير الواقع وبناء مستقبل أكثر إشراقا.

أنماط السيناريوهات

تقسم السيناريوهات إلى الأنماط التالية[٢]:-

١. السيناريو الممكن (ألاتجاهي) وهو الذي تتحرك فيه المتغيرات والمؤشرات على نفس الوتيرة والاتجاه دون أي تغيرات مفاجئة تصيبها وهي إحدى خيارين:_
أ٠ سيناريو متفاءل: وهو الذي يتم فيه تغليب الجوانب الايجابية في النظرة للمستقبل.

ب. سيناريو متشائم: وهو الذي تسود فيه الجوانب السلبية.

٢. السيناريو المرغوب فيه أو المعياري(normative, preferable)، وهو السيناريو الذي يتم بناءة على اعتبار ان الواقع سيسير وفقاً لرغبة الدولة وما يتمناه القائمون على التخطيط (وفقاً لرغبة مكونات النظام السياسي).

---

(١) عبد الحي، وليد، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات المستقبلية، الطبعة الاولى٢٠٠٢ ، ص١٢٢.

(٢) عبد الحي، وليد، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران ٢٠٢٠، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الفصل السادس.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. السيناريو المحتمل . وهو الذي يتم بناءه على افتراض تعرض الظاهرة لمؤثر جديد (آلية تؤدي إلى تغير الظاهرة وان الواقع سيسير وفقاً لهذه الآلية على ان تستند هذه الآلية لمنظور فكري وعلمي.

وقبل البدء في بناء السيناريوهات، ومن خلال التدقيق بمعامل الارتباط[١]، ومعامل التحديد[٢]، نجد ان هناك ارتباط، وعلاقة ناتجة عن التغير الذي يصيب المؤشرات السياسية، والاقتصادية في مصر، وسوريا مجتمعة أو منفردة على المؤشرات السياسية، والاقتصادية في الأردن، وان قيمة الأثر تتفاوت من مؤشر لأخر في قوته، ونوعه، إلا ان النتيجة تبين لنا أن المؤشرات السياسية، والاقتصادية في الأردن تتغير بصوره اكبر في حال قياس اثر التغير من كلا الدولتين (مصر، وسوريا) معاً على الأردن، وقد تراوح التأثير من ضعيف إلى قوي جداً وبالاتجاهين طردي وعكسي.

وعلية سيتم بناء السيناريوهات وفقاً للمعطيات التي تم تضمينها لفصول الدراسة وان نتائج البحث التي توصلنا إليها مرتبطة بعاملين أساسيين هما:-

٣. ثبات قيم المؤشرات على اتجاهها العام.
٤. عدم حدوث ما يسمى المتغير قليل الاحتمال عظيم التأثير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] معامل الارتباط: يبين نوع الارتباط وقوته بين المؤشرات (السياسية والاقتصادية).

[٢] معامل التحديد: يبين درجة تأثير المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا على المؤشرات في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: السيناريو الممكن

(بقاء الأوضاع في مصر وسوريا على ما هي علية)

*** **انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. **المؤشرات السياسية:**

أ. المساءلة: من خلال الاتجاه العام، ومعامل الارتباط العكسي، لقيم المؤشر بين الأردن ومصر، فأن العام ٢٠٢٠، سيشهد تراجعاً على قيم مؤشر المساءلة في الأردن، متأثراً بتغير قيم المؤشر في مصر.

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف: نظراً لمعامل الارتباط، والعلاقة الطردية بين قيم المؤشر في مصر والأردن، فأن الأردن سيشهد تراجعاً عام ٢٠٢٠، متأثراً بالتغير على قيم المؤشر في مصر وهو ما يؤكده الاتجاه العام لقيم المؤشر.

ج. الديمقراطية: يتبين لنا من معامل الارتباط، بين قيم المؤشر في مصر والأردن، وهي طردية ضعيفة، أن قيم مؤشر الديمقراطية تتجه للزيادة عام ٢٠٢٠، متأثرة بتغير قيم المؤشر في مصر، والاتجاه العام لقيم المؤشر يؤكد ذلك.

٢. **المؤشرات الاقتصادية:**

أ. معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي: سيشهد عام ٢٠٢٠، تراجع في معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في الأردن، متأثراً بتراجع قيم المؤشر في مصر خلال نفس الفترة، ويعزز ذلك معامل الارتباط الطردي بين قيم المؤشر بين الأردن ومصر.

ب. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: في مؤتمرة الصحفي لإعلان النتائج السنوية للعام ٢٠٢٠، صرح المدير العام لدائرة الإحصاءات العامة، ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لهذا العام وصل ٢٠٠%، باعتبار عام ٢٠١٣ سنة الأساس، ومتأثراً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بزيادة قيم المؤشر في مصر، ويؤكد ذلك معامل الارتباط الطردي القوي جداً بين قيم المؤشر في مصر والأردن.

ج. المديونية: يتبين من معامل الارتباط الطردي، بين قيم مؤشر المديونية في مصر والأردن، أن عام ٢٠٢٠ سيشهد زيادة على قيم المؤشر، وبالتالي زيادة حجم المديونية الأردنية، متأثرة بالارتفاع في حجم المديونية المصرية.

د. البطالة: من خلال معامل الارتباط، بين قيم المؤشر في مصر والأردن، فأن قيم المؤشر ستشهد تراجعاً خلال عام ٢٠٢٠، متأثراً بالتغير على قيم المؤشر في مصر، بالرغم من العلاقة الضعيفة بين المؤشر.

ه. المؤشر الاقتصادي الإجمالي: نظراً للعلاقة الطردية القوية، بين قيم المؤشر في مصر والأردن، فأن الاتجاه العام يشير إلى ان قيم المؤشر ستشهد عام ٢٠٢٠ تزايداً ايجابي، وذلك نتيجة تأثرها بزيادة قيم المؤشر في مصر.

***** انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في سوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. المؤشرات السياسية:

أ. المساءلة: من خلال قيمة معامل الارتباط الطردية، بين قيم المؤشر في سوريا والأردن، فأن قيم المؤشر ستشهد عام ٢٠٢٠ تراجعاً كبيراً، متأثراً بتراجع قيم المؤشر في سوريا، وذلك ما يؤكده الاتجاه العام لقيم المؤشر بين الدولتين.

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف: سيشهد عام٢٠٢٠، تراجع لقيم مؤشر الاستقرار السياسي في الأردن، متأثراً بتراجع قيم المؤشر في سوريا، وهو ما يؤكده معامل الارتباط الطردي القوي بين قيم المؤشر، إضافة للاتجاه العام لقيم المؤشر في البلدين.

ج. الديمقراطية: من خلال معامل الارتباط، بين قيم المؤشر في سوريا والأردن، فأن قيم المؤشر ستشهد عام ٢٠٢٠ زيادة طفيفة، متأثراً بالتغير على قيم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشر في سوريا، وذلك بالرغم من تراجع قيم المؤشر في سوريا متأثرة بالزمن.

٢. **المؤشرات الاقتصادية:**

أ. معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي: يشهد عام ٢٠٢٠ زيادة في معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي متأثراً بالتراجع على قيم المؤشر في سوريا وذلك عائد لمعامل الارتباط العكسي بين قيم المؤشر في الأردن وسوريا.

ب. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: في مؤتمرة الصحفي لإعلان النتائج السنوية للعام ٢٠٢٠ صرح المدير العام لدائرة الإحصاءات العامة ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك لهذا العام وصل ٢٠٠% باعتبار عام ٢٠١٣ سنة الأساس، ومتأثراً بزيادة قيم المؤشر في سوريا، ويعزز ذلك معامل الارتباط الطردي والقوي جداً بين قيم المؤشر في البلدين.

ج. المديونية: سيشهد عام ٢٠٢٠ زيادة في حجم المديونية الأردنية متأثرة بزيادة حجم المديونية السورية وذلك للعلاقة الطردية بين قيم المؤشر في الدولتين، وبحساب النسبة المئوية للزيادة في حجم المديونية الأردنية، ومن خلال الاتجاه العام، من المتوقع ان تصل المديونية الأردنية عام ٢٠٢٠ ما نسبته ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

د. البطالة: من خلال معامل الارتباط بين قيم المؤشر في سوريا والأردن، فأن قيم المؤشر ستشهد تراجعاً عام ٢٠٢٠، متأثراً بالتغير على قيم المؤشر في سوريا، بالرغم من العلاقة الضعيفة بين المؤشر.

ه. المؤشر الاقتصادي الإجمالي: نظراً للعلاقة الطردية القوية، بين قيم المؤشر في سوريا والأردن، فأن الاتجاه العام يشير إلى ان قيم المؤشر ستشهد تزايداً عام ٢٠٢٠، وذلك نتيجة تأثرها بزيادة قيم المؤشر في سوريا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***** انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا معاً على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. المؤشرات السياسية:

أ. المساءلة: من خلال معامل الارتباط، يتبين لنا ان العلاقة بين قيم المؤشر في مصر وسوريا (طردية قوية)، وعلية فأن قيم المؤشر في الأردن، تتناقص متأثرة بتراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا.

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف: بناءاً على معامل الارتباط، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا، فأن عام ٢٠٢٠، سيشد تراجعاً في قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن، متأثراً بحالة عدم الاستقرار في مصر وسوريا، وهو ما يؤكده الاتجاه العام لقيم المؤشر.

ت. الديمقراطية: من خلال معامل الارتباط (طردي ضعيف)، فأن قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن، تتأثر بتغير قيم المؤشر في مصر، وسوريا بدرجة بسيطة، وان الاتجاه العام يشير إلى ان تحسناً سيطرأ على قيم المؤشر في الأردن عام ٢٠٢٠، ويعود ذلك لأسباب داخلية وبفعل عامل الزمن.

٢. المؤشرات الاقتصادية:

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: سيشهد عام ٢٠٢٠، تحسناً بفعل التغير الذي سيطرأ على قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، ويعود ذلك للعلاقة الارتباطية الطردية القوية بين قيم المؤشر.

ب. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يتبين لنا من معامل الارتباط، بين قيم المؤشر بين مصر وسوريا، من جهة والأردن من جهة أخرى، ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن سيشهد عام ٢٠٢٠، ارتفاعاً كبيراً، متأثراً بالزيادة التي سيشهدها المؤشر في مصر وسوريا معاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. المديونية: بناءاً على معامل الارتباط، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، والأردن، فأن قيم مؤشر المديونية في الأردن عام ٢٠٢٠، سيشهد زيادة في حجم المديونية الأردنية.

ث. البطالة: بالرغم من ان معامل الارتباط، بين قيم مؤشر البطالة في مصر وسوريا معاً، والأردن، عكسي ضعيف إلا ان الاتجاه العام للمؤشر، يشير إلى زيادة قيم المؤشر في الأردن وذلك عائد لأسباب داخلية وبفعل عامل الزمن.

ج. المؤشر الاقتصادي الإجمالي: نظراً للعلاقة الارتباطية، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً والأردن (طردي قوي)، فأن عام ٢٠٢٠، سيشهد زيادة في قيم المؤشر في الأردن، متأثراً بزيادة قيم المؤشر في مصر وسوريا.

وعلية فأن قيم مؤشري المساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ستشهد تراجعاً في الأردن خلال عام ٢٠٢٠، متأثرة بالتغير على قيم المؤشر في كل من مصر وسوريا، في حين ان قيم مؤشر الديمقراطية ستزداد في الأردن بالرغم من التغير على قيم المؤشر في مصر وسوريا، ويمكن إرجاع ذلك إلى العلاقة الضعيفة بين قيم المؤشر في مصر وسوريا من جهة والأردن من جهة أخرى بالإضافة إلى حزمة الإصلاحات السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، والتوجه لتطبيق الحكومات البرلمانية، وإعطاء دور اكبر للأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، في القرار السياسي.

أما المؤشرات الاقتصادية، فأن عام ٢٠٢٠، سيشهد زيادة على قيم مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمديونية، والمؤشر الاقتصادي الإجمالي، في حين يشهد مؤشر البطالة تراجع طفيف، وذلك بفعل تأثير قيم المؤشرات في مصر وسوريا على قيم المؤشرات في الأردن، أما قيم مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فأنها ستتأرجح بين تراجع، وزيادة، وذلك بفعل تأثير قيم المؤشر في كل من مصر وسوريا على قيم المؤشر في الأردن وعلى التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: السيناريو المحتمل

(سيتم بناء السيناريو على نمطين، يقوم الأول: على افتراض تحسن قيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية في مصر، وسوريا. وبناء الثاني على افتراض تراجع الأوضاع السياسية، والاقتصادية في كل من مصر، وسوريا (تزداد سوءاً) وانعكاس ذلك على قيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية في الأردن)

*** **انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. **المؤشرات السياسية:**

أ. المساءلة:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر: يتبين لنا من خلال معامل الارتباط العكسي بين قيم المؤشر في مصر والأردن، إلى ان أي تحسن في قيم المؤشر في مصر سيؤدي إلى تراجع على قيم المؤشر في الأردن.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر: سينعكس أي تراجع على قيم المؤشر في مصر إلى تحسن وتزايد ايجابي على قيم المؤشر في الأردن

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر: سيشهد الأردن عام ٢٠٢٠، تحسناً لقيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، متأثراً بتحسن حالة الاستقرار السياسي في مصر وذلك للعلاقة الطردية التي تربط بين قيم المؤشر في البلدين .

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر: ان تراجع مؤشرات الاستقرار السياسي، وارتفاع وتيرة العنف في مصر خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠، ستلقي بظلالها على الأوضاع السياسية في الأردن وتؤدي إلى تنامي ظاهرة العنف وتراجع في قيم ومستويات الاستقرار السياسي. ويشير الاتجاه العام لحركة المؤشر إلى ذلك متأثراً بالعلاقة الترابطية بين قيم المؤشر في الدولتين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. الديمقراطية :

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر: ان تحسن مؤشرات الديمقراطية (المشاركة السياسية، الحريات المدنية، الحريات السياسية، الثقافة السياسية، ...) في مصر، سيساعد على تحسن الظروف السياسية، وتعزيز النهج الديمقراطي، في الأردن خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٠، وذلك عائد لمعامل الارتباط الطردي بين قيم المؤشر في كلا البلدين، ويعزز ذلك الاتجاه العام لحركة قيم المؤشر.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر: نظراً لمعامل الارتباط الطردي، بين قيم المؤشر بين الأردن ومصر، فأن مؤشر الديمقراطية في الأردن، سيشهد تراجع خلال العام ٢٠٢٠، متأثراً بتراجع قيم الديمقراطية في مصر.

٢. **المؤشرات الاقتصادية:**

أ. معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر: يتبين من خلال معامل الارتباط الطردي،والعلاقة الضعيفة، بين قيم المؤشر في الأردن ومصر، ان أي تحسن في معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي المصري، سينعكس إيجاباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر: اعتماداً على معامل الارتباط، ومعامل التحديد، بين قيم المؤشر في كل من مصر والأردن، فأن قيم المؤشر في الأردن، ستشهد تراجع خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٠، متأثرة بتراجع قيم المؤشر في مصر.

ب. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر: أعلن مدير عام دائرة الإحصاءات العامة، ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن، شهد عام ٢٠٢٠ تحسناً كبيراً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(انخفاض)، متأثراً بالتحسن الذي يشهده الرقم القياسي للأسعار في مصر، يبرر ذلك العلاقة الطردية والقوية بين قيم المؤشر في كلا الدولتين.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر: أعلن مدير عام دائرة الإحصاءات العامة، ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن، شهد عام ٢٠٢٠ تراجعاً كبيراً (تزايد)، متأثراً بالتراجع الكبير الذي يشهده الرقم القياسي للأسعار في مصر، يبرر ذلك العلاقة الطردية والقوية بين قيم المؤشر في كلا الدولتين.

ج. المديونية :

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر: شهدت المديونية الأردنية، تراجعاً خلال العام٢٠٢٠، متأثرة بالتراجع على قيم مؤشر المديونية المصرية، وذلك لمعامل الارتباط الطردي بين قيم المؤشر في كلا الدولتين.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر: نظراً لمعامل الارتباط الطردي، بين الأردن ومصر، فقد شهدت المديونية الأردنية عام ٢٠٢٠، ارتفاعاً في قيم المؤشر، متأثرة بالارتفاع على قيم المؤشر في مصر.

د. البطالة:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر: يتبين من خلال معامل الارتباط العكسي الضعيف، بين قيم المؤشر في مصر والأردن، فان نسبة البطالة في الأردن ستتراجع عام ٢٠٢٠، متأثرة التغير الذي سيطرا على قيم المؤشر في مصر.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر: أعلنت دائرة الإحصاءات العامة ان نسبة البطالة في الأردن بلغت ١٣ % للعام ٢٠٢٠، وقد أدى التغير على قيم المؤشر في مصر إلى التأثير الطفيف على قيم المؤشر في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ه. المؤشر الاقتصادي الإجمالي:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر: نظراً لمعامل الارتباط الطردي القوي، بين قيم المؤشر في مصر والأردن، فأن تحسناً سيطرا على المؤشر الاقتصادي الإجمالي عام ٢٠٢٠، متأثراً بالتحسن الذي شهده المؤشر في مصر.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر: سيشهد عام ٢٠٢٠، تراجعاً لقيم المؤشر في الأردن، متأثراً بتراجع قيم المؤشر في مصر، وهو ما يؤكده الاتجاه العام لقيم المؤشر للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ .

****انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في سوريا على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. المؤشرات السياسية:

أ. المساءلة:

(١) تحسن قيم المؤشر في سوريا: شهد عام ٢٠٢٠، تحسناً في قيم المؤشر في الأردن، متأثراً بالتحسن الذي حصل لقيم المؤشر في سوريا، وذلك لمعامل الارتباط الطردي القوي، بين قيم المؤشر في سوريا والأردن.

(٢) تراجع قيم المؤشر في سوريا: شهد عام ٢٠٢٠، تراجع في قيم المؤشر في الأردن، متأثراً بالتراجع الذي حصل لقيم المؤشر في سوريا، وذلك لمعامل الارتباط الطردي القوي بين قيم المؤشر في سوريا والأردن.

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف:

(١) تحسن قيم المؤشر في سوريا: شهد عام ٢٠٢٠، تزايد على قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن، متأثراً بالتحسن الذي حصل على قيم المؤشر في سوريا، وذلك لمعامل الارتباط الطردي بين قيم المؤشر في البلدين.

(٢) تراجع قيم المؤشر في سوريا: شهد عام ٢٠٢٠، تراجعاً على قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن، متأثراً بحالة عدم الاستقرار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي التي ما زالت تعاني منها سوريا، وذلك لمعامل الارتباط الطردي بين قيم المؤشر في البلدين.

ج. الديمقراطية:

(١) تحسن قيم المؤشر في سوريا: من خلال معامل الارتباط الطردي، بين قيم المؤشر في سوريا والأردن، فأن قيم المؤشر في الأردن، تتجه إلى التحسن، متأثرة بالتحسن على قيم المؤشر في سوريا، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وهو ما يشير إليه الاتجاه العام لقيم المؤشر في البلدين.

(٢) تراجع قيم المؤشر في سوريا: شهد عام ٢٠٢٠، تراجعاً لقيم مؤشر الديمقراطية في الأردن، متأثراً بتراجع قيم المؤشر في سوريا، خلال الفترة السابقة، وذلك لمعامل الارتباط الطردي بين قيم المؤشر في البلدين.

٢. المؤشرات الاقتصادية:

أ . معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

(١) تحسن قيم المؤشر في سوريا: شهد عام ٢٠٢٠ تراجع في معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في الأردن، متأثراً بالتحسن الذي حصل على قيم المؤشر في سوريا، وذلك لمعامل الارتباط العكسي المتوسط بين قيم المؤشر في الأردن وسوريا.

(٢) تراجع قيم المؤشر في سوريا: نظراً لمعامل الارتباط، والعلاقة العكسية المتوسطة، بين قيم المؤشر في الأردن، وسوريا، فأن قيم المؤشر في الأردن، تتجه عام ٢٠٢٠، إلى الزيادة متأثرة بالتراجع الذي حصل على قيم المؤشر في سوريا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

(١) تحسن قيم المؤشر في سوريا: أعلن مدير عام دائرة الإحصاءات العامة، ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام ٢٠٢٠ شهد تحسناً(انخفاض)، متأثراً بالتحسن الذي يشهده الرقم القياسي للأسعار في سوريا، وذلك للعلاقة الطردية القوية بين قيم المؤشر في كلا الدولتين.

(٢) تراجع قيم المؤشر في سوريا: أعلن مدير عام دائرة الإحصاءات العامة، ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن، شهد عام ٢٠٢٠ تراجعاً كبيرا(ارتفاع)، متأثراً بالتراجع الكبير الذي يشهده الرقم القياسي للأسعار في سوريا، وذلك للعلاقة الطردية القوية بين قيم المؤشر في كلا الدولتين.

ج. المديونية:

(١) تحسن قيم المؤشر في سوريا: أعلن وزير المالية الأردني ان حجم المديونية الأردنية انخفضت للعام ٢٠٢٠، متأثرة بالانخفاض الذي حصل على حجم المديونية في سوريا، وذلك لمعامل الارتباط الطردي بين قيم المؤشر في البلدين.

(٢) تراجع قيم المؤشر في سوريا: أعلن وزير المالية الأردني ان حجم المديونية الأردنية ارتفع للعام ٢٠٢٠، متأثرة بالارتفاع الذي حصل على حجم المديونية في سوريا، وذلك لمعامل الارتباط الطردي بين قيم المؤشر في البلدين.

د. البطالة:

(١) تحسن قيم المؤشر في سوريا: يتبين من خلال معامل الارتباط، العكسي الضعيف، بين قيم المؤشر في سوريا والأردن، ان نسبة البطالة في الأردن، ستتراجع عام ٢٠٢٠، بسبب التغير الذي سيطرا على قيم المؤشر في سوريا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) تراجع قيم المؤشر في سوريا: أعلنت دائرة الإحصاءات العامة ان نسبة البطالة للعام ٢٠٢٠ في الأردن بلغت ١٣%، وقد أدى استمرار النزاع، والتغير على قيم المؤشر في سوريا، إلى التأثير على قيم المؤشر في الأردن.

ه. المؤشر الاقتصادي الإجمالي:

(١) تحسن قيم المؤشر في سوريا: شهد عام ٢٠٢٠، تحسناً لقيم المؤشر في الأردن، متأثراً بالتحسن الذي حصل على قيم المؤشر في سوريا، نظراً لمعامل الارتباط الطردي القوي، بين قيم المؤشر في سوريا والأردن، وهو ما يعززه الاتجاه العام لقيم المؤشر للفترة من ٢٠١٥ – ٢٠٢٠.

(٢) تراجع قيم المؤشر في سوريا: شهد عام ٢٠٢٠، تراجعاً لقيم المؤشر في الأردن، متأثراً بتراجع قيم المؤشر في سوريا، وهو ما يؤكده معامل الارتباط، والاتجاه العام، لقيم المؤشر للفترة ٢٠١٥–٢٠٢٠.

***** انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا معاً على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. المؤشرات السياسية:

أ. المساءلة:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا: ان تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا، سيؤدي إلى تراجع على قيم المؤشر في الأردن، اخذين بالاعتبار عامل الزمن، علما ان معامل الارتباط بين قيم المؤشر (طردي قوي).

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا: ان تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا، سيؤدي إلى تراجع قيم المؤشر في الأردن عام ٢٠٢٠.

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا: من خلال معامل الارتباط، فأن تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، سيؤدي إلى تحسن على قيم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤشر في الأردن، وبالتالي فأن عام ٢٠٢٠، سيشهد تحسن في حالة الاستقرار السياسي في الأردن.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا: نظراً للعلاقة بين قيم المؤشر في مصر وسوريا من جهة، والأردن من جهة أخرى، (طردي قوي)، فأن الأردن سيشهد عام ٢٠٢٠، تراجعاً في حالة الاستقرار السياسي، متأثراً بتراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا.

ح. الديمقراطية:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا: سيشهد عام ٢٠٢٠، تحسناً في قيم مؤشر الديمقراطية في الأردن، متأثراً بتحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا، وذلك لان العلاقة الارتباطية بين قيم المؤشر طردية، إلا ان قوة العلاقة الضعيفة، تشير إلى ان هناك عوامل أخرى تؤثر على قيم المؤشر في الأردن.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا: نظراً لان لمعامل الارتباط(طردي ضعيف)، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، والأردن، فأن تراجعاً سيطرأ على قيم المؤشر في الأردن، إلا ان الأخذ بعامل الزمن، والاتجاه العام لقيم المؤشر، فأن تحسناً سيطرأ على قيم المؤشر في الأردن خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ .

٢. المؤشرات الاقتصادية:

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا: سيشهد عام ٢٠٢٠، تحسناً على قيم المؤشر في الأردن، متأثراً بالتحسن الذي سيطرأ على قيم المؤشر في مصر وسوريا، وذلك بفعل معامل الارتباط، الطردي والقوي، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، والأردن.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا: ان تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا، سيؤدي إلى تراجع قيم المؤشر في الأردن، وسيشهد عام ٢٠٢٠، تراجعاً على قيم المؤشر، وذلك لمعامل الارتباط الطردي والقوي بين قيم المؤشر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا: من معامل الارتباط، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، والأردن، فأن تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا، ستنعكس ايجابياً على قيم المؤشر في الأردن، وبالتالي فأن عام ٢٠٢٠، سيشهد تراجع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا: نظراً للترابط بين قيم المؤشر في مصر وسوريا، مع الأردن، فأن تراجع قيم المؤشر(زيادة الأسعار) في الدولتين، سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار عام ٢٠٢٠ في الأردن.

ج. المديونية:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا: من معامل الارتباط، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، والأردن، (عكسي قوي)، فأن أي تحسن على قيم المؤشر في مصر وسوريا، سيؤدي إلى تراجع قيم المؤشر في الأردن، وبالتالي زيادة حجم المديونية.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا: من خلال معامل الارتباط، فأن أي تراجع على قيم المؤشر في مصر وسوريا، سيؤدي إلى تحسن على قيم المؤشر في الأردن، إلا ان الاتجاه العام لقيم المؤشر في الأردن، يشير إلى ارتفاع قيم المؤشر، مما يعني زيادة حجم المديونية الأردنية عام ٢٠٢٠.

د. البطالة:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا: من معامل الارتباط بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً والأردن (عكسي ضعيف) فأن أي تحسن على قيم المؤشر في مصر وسوريا سيؤدي إلى تراجع على قيم المؤشر في الأردن وبالتالي زيادة نسبة البطالة مما يشير إلى ان هناك عوامل أخرى تؤثر على حجم البطالة في الأردن.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا: ان تراجع قيم المؤشر (زيادة نسبة البطالة) في مصر وسوريا سيؤدي إلى تحسن على قيم المؤشر في الأردن إلا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان الاتجاه العام لقيم المؤشر يشير إلى ان نسبة البطالة ستتزايد وصولاً لعام ٢٠٢٠.

هـ. المؤشر الاقتصادي الإجمالي:

(١) تحسن قيم المؤشر في مصر وسوريا: بالرجوع إلى معامل الارتباط (طردي قوي)، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، والأردن، فأن عام ٢٠٢٠، سيشهد تحسناً على قيم المؤشر في الأردن، متأثراً بالتحسن الذي سيطرأ على قيم المؤشر في الدولتين.

(٢) تراجع قيم المؤشر في مصر وسوريا: سيشهد الأردن عام ٢٠٢٠ تراجعاً في قيم المؤشر متأثراً بالتراجع الذي سيطرأ على قيم المؤشر في مصر وسوريا.

وعليه: فأن الزيادة، أو التراجع، على قيم أي من المؤشرات السياسية، أو الاقتصادية، في مصر، أو سوريا، أو كليهما، سينعكس أثره على الأردن، ويعتمد ذلك على معامل الارتباط، ومعامل التحديد، لقيم المؤشر بين كل من مصر، وسوريا، أو كليهما، من جهة، والأردن من جهة أخرى، وان الاتجاه العام، للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠، يغلب عليه التوافق، (طردي، أو عكسي)، للمؤشرات السياسية، باستثناء مؤشر المساءلة. وللمؤشرات الاقتصادية، باستثناء معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي.

ففي الوقت الذي يؤدي التحسن على قيم مؤشري الاستقرار السياسي، والديمقراطية، في مصر، وسوريا، أو كليهما، إلى تحسن قيمها في الأردن، فأن تراجع قيم المؤشرين، يؤدي إلى تراجع قيمها في الأردن.

أما المؤشرات الاقتصادية، فان أي تغير على قيم المؤشرات، تزايد، أو تراجع، في مصر، أو سوريا، أو كليهما، سيؤدي إلى ذات التأثير على الأردن، باستثناء مؤشر معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي، الذي تتباين إثارة على الأردن، لان معامل الارتباط لقيم المؤشر طردية بين الأردن، ومصر، وعكسية بين سوريا، والأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً لمعامل الارتباط ومعامل التحديد فأن قيم المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا تؤثر على قيم المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن (تزايد، تناقص) على النحو التالي:-

معامل الارتباط/ التحديد المؤشرات	مصر/ الأردن	سوريا/ الأردن	مصر وسوريا/ الأردن
المساءلة	يتناقص/سلبي	يتناقص/سلبي	يتناقص/سلبي
الاستقرار السياسي وغياب العنف	يتناقص/سلبي	يتناقص/سلبي	يتناقص/سلبي
الديمقراطية	يتزايد/ ايجابي	يتزايد/ ايجابي	يتزايد/ ايجابي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	يتناقص/سلبي	يتزايد/ ايجابي	يتزايد/ ايجابي
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	يتزايد/ سلبي	يتزايد/ سلبي	يتزايد/ سلبي
المديونية	يتزايد/ سلبي	يتزايد/ سلبي	يتزايد/ سلبي
البطالة	يتناقص/سلبي	يتناقص/سلبي	يتناقص/سلبي
المؤشر الاقتصادي الإجمالي	يتزايد/ ايجابي	يتزايد/ ايجابي	يتزايد/ ايجابي

** عدد المتغيرات في مصر والتي تدعم الاستقرار السياسي في الأردن (٢ من ٨).

** عدد المتغيرات في مصر والتي لا تدعم الاستقرار السياسي في الأردن (٦ من ٨).

** عدد المتغيرات في سوريا والتي تدعم الاستقرار السياسي في الأردن (٣ من ٨).

** عدد المتغيرات في سوريا والتي لا تدعم الاستقرار السياسي في الأردن (٥ من ٨).

** عدد المتغيرات في مصر وسوريا والتي تدعم الاستقرار السياسي في الأردن(٣ من ٨).

** عدد المتغيرات في مصر وسوريا والتي لا تدعم الاستقرار السياسي في الأردن (٥ من ٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: السيناريو المفضل

(من وجهة النظر الأردنية)

***** انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. الاستقرار السياسي وغياب العنف: انطلاقاً من معامل الارتباط الطردي، والعلاقة المتوسطة، بين قيم المؤشر بين مصر والأردن، فأن الوصول بالأردن إلى حالة من الاستقرار السياسي وغياب للعنف عام ٢٠٢٠، تتطلب من النظام السياسي الأردني العمل على إعادة التهدئة، واستمرار حالة الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر.

٢. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: في إطار الخطوات التي تبذلها الحكومة الأردنية، للمحافظة على استقرار الأسعار، وعدم ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، فأن السياسات الاقتصادية، تولي اهتماما كبيراً لضبط ارتفاع الأسعار في مصر، وذلك للعلاقة الطردية، والقوية جداً، بين قيم المؤشر في البلدين، والتي تلقي بظلالها على الأسعار بالأردن، في حال استمرار ارتفاعها في مصر، ويرافق ذلك مزيداً من الإجراءات الاقتصادية، التي تعزز استقلال الاقتصاد الأردني، وتقلل من أثار التغيرات في مصر على الأردن.

٣. المؤشر الاقتصادي الإجمالي: من معامل الارتباط، يتبين ان أي تحسن في المؤشر الاقتصادي الإجمالي في مصر، سينعكس ايجابياً، على قيم المؤشر في الأردن، وعلية يجب ان توجه السياسات الاقتصادية الأردنية، للاستفادة من تحسن قيم المؤشر في مصر، والتقليل من أي أثار تنعكس على قيم المؤشر في الأردن، بسبب تراجعها في مصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** **انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. المساءلة: نظراً لمعامل الارتباط، والعلاقة القوية، بين التغير قيم المؤشر في سوريا، وتأثيرها على الأردن، فأن الخيارات أمام صانع القرار السياسي الأردني، تتمثل بالعمل على تعزيز، وتحسين، قيم مؤشر المساءلة في سوريا، أو العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من العلاقة الترابطية بين قيم المؤشر في البلدين، وذلك من خلال توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتفعيل دور الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتطبيق منظومة النزاهة، والشفافية وصولاً لمزيد من الحريات المدنية، والسياسية.

٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف: انطلاقاً من معامل الارتباط الطردي، والعلاقة القوية، بين قيم المؤشر بين سوريا، والأردن، فأن الوصول بالأردن إلى حالة من الاستقرار السياسي وغياب للعنف، عام ٢٠٢٠، تتطلب من النظام السياسي الأردني، العمل على إعادة التهدئة، وإنهاء حالة الصراع، والنزاع المسلح، والدفع باتجاه الحل السلمي في سوريا، وصولاً لحالة من الاستقرار السياسي وغياب العنف.

٣. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: في إطار الخطوات التي تبذلها الحكومة الأردنية للمحافظة على استقرار الأسعار وعدم ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ فأن السياسات الاقتصادية تولي اهتماما كبيراً لضبط ارتفاع الأسعار في سوريا وذلك للعلاقة الطرية والقوية جداً بين قيم المؤشر في البلدين والتي تلقي بظلالها على الأسعار بالأردن في حال استمرار ارتفاعها في سوريا، ويرافق ذلك مزيداً من الإجراءات الاقتصادية التي تعزز استقلال الاقتصاد الأردني وتقلل من أثار التغيرات في سوريا على الأردن.

٤. المديونية: نظراً لمعامل الارتباط الطردي والعلاقة القوية بين قيم المؤشر في سوريا والأردن فأن استمرار ارتفاع حجم المديونية السورية سيؤدي لارتفاع حجم المديونية الأردنية وعلية فأنة على الحكومة الأردنية العمل على التقليل من الأسباب التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤدي لزيادة المديونية السورية من جهة والعمل على معالجة الأسباب التي تزيد من درجة الترابط بين قيم المؤشر بين البلدين من جهة أخرى.

٥. المؤشر الاقتصادي الإجمالي: من معامل الارتباط يتبين ان أي تحسن في المؤشر الاقتصادي الإجمالي في سوريا سينعكس ايجابياً على قيم المؤشر في الأردن وعلية يجب ان توجه السياسات الاقتصادية الأردنية للاستفادة من تحسن قيم المؤشر في سوريا والتقليل من أي أثار تنعكس على قيم المؤشر في الأردن بسبب تراجعها في سوريا.

***** انعكاس التغير في المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا معاً على المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن**

١. المساءلة: من معامل الارتباط، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، والأردن، (طردي قوي)، فأنة على الحكومة الأردنية، العمل على تحسين قيم المؤشر في مصر وسوريا، لانعكاس ذلك على الأردن، أو اتخاذ الإجراءات، التي من شأنها تعزيز، وتحسين، قيم المؤشر في الأردن، وذلك من خلال منظومة متكاملة من التشريعات، والإجراءات، التي تقلل من العلاقة الارتباطية، بين قيم المؤشر في الأردن، مع مصر وسوريا.

٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف: يتبين لنا من معامل الارتباط، ان العلاقة طردية وقوية، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معاً، والأردن، لذلك على الحكومة الأردنية، العمل على تحسين حالة الاستقرار السياسي في مصر وسوريا، تجنباً للآثار السلبية، التي تنعكس على الاستقرار السياسي في الأردن، في ضوء استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر وسوريا.

وللوصول إلى عام ٢٠٢٠، والأردن ينعم بالاستقرار السياسي، لا بد من ان العمل وفقاً للاتجاهين التاليين :-

أ. العمل على إنهاء حالة الاقتتال في سوريا، وتعزيز الجهود المصرية، للوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. اتخاذ الإجراءات، التي تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي، من خلال توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتفعيل دور الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتبني إستراتيجية وطنية تعزز مفهوم المواطنة، وتحقق العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للمكتسبات الوطنية.

٣. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: انطلاقاً من العلاقة الترابطية القوية، بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، ومصر وسوريا، فأن على الحكومة الأردنية، تبني السياسات الاقتصادية، التي تساعد على تحسين معدل نمو الناتج المحلي، في كل من مصر وسوريا، من خلال تعزيز التبادل التجاري، وتحسين ظروف المعيشة، أو العمل على إيجاد البدائل المناسبة، لتقليل العلاقة الترابطية، وبالتالي تقليل الآثار السلبية، التي تؤثر على الاقتصاد الأردني.

٤. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ان معامل الارتباط الطردي والقوي، بين قيم المؤشر في مصر وسوريا معا، والأردن، سيؤدي إلى استمرار الآثار الناتجة عن التغير في قيم المؤشر في كلا الدولتين على الأردن، وفي ضوء استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، وتراجع معدل النمو الاقتصادي، فأن ذلك سيؤدي إلى الارتفاع على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مصر وسوريا، وبالتالي ارتفاع مباشر على قيم المؤشر في الأردن، وارتفاع الأسعار، مما يؤثر سلبا على حالة الاستقرار السياسي في الأردن.

٥. المؤشر الاقتصادي الإجمالي: ترتبط قيم المؤشر في الأردن، بعلاقة طردية وقوية، بقيم المؤشر في مصر وسوريا، وعلية فأن أي تغير في قيم المؤشر في مصر وسوريا، تنعكس على قيم المؤشر في الأردن، ذلك على الحكومة الأردنية، تبني السياسات الاقتصادية، التي تساعد على استمرار الاستقرار، والتحسن على قيم المؤشر في مصر وسوريا، لما في من أثار ايجابية على قيم المؤشر في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

لقد ألقت التغيرات السياسية، والاقتصادية، في مصر، وسوريا، والتي جاءت امتداد للحراكات السياسية التي بدأت في تونس، واجتاحت العديد من الدول العربية، بظلالها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن.

وانطلاقاً من فرضية الدراسة والتي تمت صياغتها على اعتبار ان التغيرات السياسية في مصر وسوريا أثرت سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن وان تداعياتها المستقبلية ممتدة حتى عام ٢٠٢٠، فقد تمت دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأردن للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٣، ولمصر وسوريا للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣، ولاحظ الباحث ان عام ٢٠١١ كان فارقاً في قيم كل المؤشرات السياسية والاقتصادية للدول الثلاث.

وعلية فقد تأكد للباحث صحة الفرضية التي بنيت عليها الدراسة وذلك من خلال عدد المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا والتي أثرت سلباً على قيم المؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن، والتأثير السلبي على الاستقرار السياسي، وذلك وفقاً للاتجاه العام لقيم المؤشرات.

ومن خلال السيناريوهات التي تم بناؤها، فقد تم بيان قيمة الأثر لكل مؤشر من المؤشرات السياسية، والاقتصادية، في مصر، وسوريا، على قيم ذات المؤشرات في الأردن.

ففي السيناريو الأول(الممكن) والذي تم بناءه على افتراض بقاء الأحوال في كل من مصر وسوريا على ما هي علية فقد تبين للباحث ان المؤشرات السياسية (المساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف) ستشهد في الأردن عام ٢٠٢٠ تراجعاً متأثرة بقيم المؤشرات في مصر وسوريا، أما المؤشرات الاقتصادية فأن مؤشرات (الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمديونية، والمؤشر الاقتصادي الإجمالي) ستشهد ارتفاعاً لذات الفترة، في حين يشهد مؤشر البطالة تراجعاً، وعدم استقرار لقيم مؤشر معدل الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما السيناريو الثاني (المحتمل)، فقد تم بناءة على افتراضين:

الأول: على افتراض تحسن قيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية، في مصر، وسوريا، وتبين لنا من خلال معامل الارتباط ومعامل التحديد لقيم المؤشرات ان الاتجاه العام يشير إلى تحسن قيم المؤشرات في الأردن متأثراً بتحسن قيمها في مصر وسوريا.

الثاني: والذي بني على افتراض التراجع السلبي، لقيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية، فقد أظهرت النتائج، واعتماداً على معامل الارتباط، ومعامل التحديد، ان الاتجاه العام لقيم المؤشرات يشير إلى تراجع عام للمؤشرات السياسية والاقتصادية في الأردن، متأثرة بتراجع قيم المؤشرات في مصر، وسوريا، وان ذلك سيؤدي إلى تنامي حالة عدم الاستقرار السياسي في الأردن.

أما السيناريو الثالث (الممكن) والذي تم بناءه طبقاً لوجهة النظر الأردنية، فقد تم التطرق إلى المؤشرات ذات التأثير الكبير على الأردن، وبيان كيفية تفادي الآثار السلبية، وتعزيز المتغيرات الايجابية، للانعكاسات المتوقعة، لأي تغير على قيم المؤشرات السياسية، والاقتصادية، في مصر وسوريا، على الأردن.

بناءاً على ما تقدم يوصي الباحث بحزمة من التوصيات السياسية والاقتصادية لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن التغير بقيم المؤشرات السياسية والاقتصادية في مصر وسوريا وانعكاسها على الأردن.

الجانب السياسي

١. العمل الجاد في تطبيق ما ورد في أوراق النقاش الملكية.

٢. المزيد من الإصلاحات السياسية من جهة التشريعات والسلوك السياسي لتحقيق ما يلي:-

أ. تفعيل دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية وصولاً إلى التشاركية في صنع القرار السياسي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. تعزيز منظومة الشفافية والنزاهة.

ت. تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من المحسوبية.

ث. تطوير أساليب مكافحة الفساد.

الجانب الاقتصادي

١. إصدار منظومة من السياسات الاقتصادية بهدف:-

أ. تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من جهة تحسين الدخل الفردي والسيطرة على ارتفاع الأسعار.

ب. إنشاء المشاريع الإنتاجية لتوفير فرص العمل.

ت. ضبط سوق العمل للحد من تزايد البطالة بين المواطنين والتي تذهب لصالح الغير أردنيين.

ث. تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تؤسس لمزيد من فرص العمل.

٢. التوزيع العادل للمكتسبات الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأساسية

١. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٠١١/٧/١٦ قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١١
٢. الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ والتعديلات لسنة ٢٠١١ .
٣. الدستور السوري.
٤. الدستور المصري.
٥. قانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ المادة (٣)، المادة (٥) الجريدة الرسمية العدد ٤٨٢١ تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٦ .
٦. قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ المادة (٣) وقد أنعى هذا القانون، القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥.
٧. قانون الانتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ (قانون مؤقت) وتعديلاته قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٢، والقانون المعدل رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣.
٨. قانون التخاصية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٥

ثانياً: الكتب العربية

١. إبراهيم، حسنين توفيق، ١٩٩٢،ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
٢. ألوزني، خالد، الرفاعي، أحمد، ٢٠٠٤،مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، دائرة وائل للنشر.
٣. الخزرجي، تامر، ٢٠٠٤، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان –الأردن.
٤. خضر،خضر، ٢٠٠٨، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
٥. الخضيري، محسن أحمد، ٢٠١٠، إدارة الصراع، القاهرة.
٦. خليفة عبد الرحمن، ١٩٩١،إيدلوجيا الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٧. ديفرجية، موريس، ١٩٨٠، الأحزاب السياسية، ترجمة مقلد علي، وسعد عبد الحميد، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. السرور، عودة، ٢٠٠٨، اثر المحددات الاقتصادية على السياسة الخارجية الاردنية٢٠٠٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.
٩. عبد الحي، وليد، ٢٠٠٢، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العربي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى.
١٠. عبد الحي، وليد، ٢٠٠٨، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران ٢٠٢٠، الطبعة الأولى، الفصل السادس.
١١. عبد الحي، وليد، ٢٠٠٧، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.
١٢. عجام، ميثم صاحب/ سعود،علي محمد، ٢٠٠٦، فخ المديونية الخارجية للدول النامية ، الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، اربد.
١٣. عمايرة، محمد سعد، ١٩٩٢، البطالة في الأردن، أبعاد وتوقعات، مركز الدراسات الدولية.
١٤. فريدمان، ميلتون، دراسات وقضايا اقتصادية، ترجمة إليا إسكندر، مختارات التعاون العالمية، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، بيروت.
١٥. قنصوة، صبحي، ١٩٩٧، التحولات الديمقراطية في أفريقيا، الموسوعة الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة.
١٦. المركز السوري لبحوث السياسات، ٢٠١٤، الأزمة السورية والآثار الاقتصادية والاجتماعية، (ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، عاطف قبرصي، نبيل مرزوق، فضل النقيب، جيمس روبنسون).
١٧. مسعد، نيفين، ١٩٨٨، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
١٨. المشهداني، خالد حمادي حمدون، ٢٠١٣، الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_الأردن الطبعة الأولى.
١٩. المنجد الأبجدي، ١٩٨٦، دار المشرق، بيروت، الطبعة الخامسة.
٢٠. هيجون، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد المجيد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ٢٠١١، الطبعة الأولى.
٢١. هيلان، رزق الله، ١٩٨٧، المديونية، حصان طروادة للاستعمار الجديد في البلدان المخلفة،الوحدة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢. الوادي، محمود، العيساوي، كاظم، ٢٠٠٧، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

1- Huntington، Samuel. Political order in change، societies، 1989،25. Harvard university New York، p79

2- Bentin. Tleln. Eneyclopedia Britannia 1999 (2) London.

رابعاً: الدوريات والمقالات

١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المادتان (٢١-٢٢).

٢. دائرة الإحصاءات العامة، حالة البطالة في الأردن ٢٠٠٩، النشرات الاحصائية٢٠١٣،٢٠١٢،٢٠١١،٢٠١٠.

٣. مديرية الأمن العام، الفريق محمد الرقاد، نائب مدير الأمن العام، خلال كلمته على هامش ورشة عمل دولية لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية في مجال الإرهاب شهر نيسان ٢٠١٣.

٤. المرصد العمالي التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت .

٥. نشرات ودوريات صادرة عن البنك المركزي الأردني

٦. هيئة كلنا الأردن، ميثاق الهيئة، وثيقة كلنا الأردن، للمزيد موقع دليل السياسة في الأردن، موقع سابق، وثيقة كلنا الأردن.

٧. وزارة المالية الأردنية، نشرة مالية الحكومة العامة، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني عشر، كانون ثاني ٢٠٠٩، ص ٨٦-٨٨.

٨. وزير الداخلية الأردني، حسين هزاع ألمجالي، جامعة اليرموك، قاعة المؤتمرات ٢٠١٣/١٠/٧، الساعة العاشرة صباحاً.

خامساً:المواقع الإلكتروني

١. (الاستقرار قراءة في المفهوم والغايات محمد محفوظ) للمزيد...
www.ebda3news.net/ideas

.

٢. مكيافيلي، نيكولا، علم السياسة والاستقرار السياسي، ٥-٨-٢٠١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

A7 medngm. Blogspot.com/2011/08/bolg-post-05htm.qublishevs.

٣. ناجي، عزو محمد عبد القادر، الحوار المتمدن، العدد ٢١٩١-٢٠٠٨/٢/١٤ للمزيد الرجوع إلى

www.ahewar.org/debat/show.art.asp/aidz124635.

٤. المعاني، معجم عربي، عربي لمزيد من الاطلاع ...

http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF

٥. للمزيد من الاطلاع ويكيبيديا الموسوعة الحرة....
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF

٦. مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، استطلاعات الديمقراطية في الأردن، للمزيد زيادة الموقع

www.CSS.jordan.org

٧. ملاوي، احمد إبراهيم، دور العمل الخيري في تقرير الاستقرار الاقتصادي، المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)للمزيد زيارة الموقع
http://www.medadcenter.com/Researches/show.aspx?Id=9

٨. جامعة الكويت، كلية إدارة الأعمال
www.cba.edu.kw/malomar/macro-notes/money_Gpl.htm

٩. ألعبيدي، عمر محمود، النقد والبنوك، مقدمة في نشأت النقود، للمزيد زيارة.....
http://www.ecomang.uodiyala.edu.iq/uploads/pdf/22%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83.pdf

١٠. للمزيد آري آيسن وفرانسيسكو خوسيه فيغا ورقة عمل مقدمة لصندوق النقد الدولي وشملت الدراسة ١٦٩ دولة
www.qass.org.uk/2011-may_Brunel-conference/DIMITRAKI PDF

١١. فرقة عمل لمجموعة من المختصين من عدد من الجامعات الامريكية وبتمويل من وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية للمزيد زيارة الموقع
WWW.globalpolicy.gmu.edu/political-instability-tast-force-home

١٢. المجلة الأوروبية للبحوث السياسية للمزيد من المعلومات زيارة .....
http://www.web.pdx.edu/~gilleyb/Gilley_MeaningMeasureofLegitimacy.pdf

١٣. الموقع الرسمي لدائرة المطبوعات والنشر الأردنية
www.dpp.gov.jo/2012/2.html

http://www.scribd.com/doc/21326185/Samuel-P-Huntington-on-political-participation-and-democracy#force_seo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

http://www.economist.com/media/pdf/DEMOCRACY_INDEX_2007_v3.pdf

http://graphics.eiu.com/PDF/Democracy%20Index%202008.pdf
https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

١٤. وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، إستراتيجية الوزارة للمزيد زيارة
www.moppa.gov.jo
١٥. دليل الحياة السياسية في الأردن، وثائق رسمية للمزيد
www.jordanpolitics.org

www.ase.com.jo/ar/node/868(بورصة عمان)
١٦. جريدة الدستور الأردنية الصادرة بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٤ وللمزيد الاطلاع على مجلس الوزراء+ يقر+ مشروع+ قانون الأحزاب السياسية.
www.addustour.com/17201/2014

https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

www.economist.com/democracyindex-2012.
١٧. دليل الحياة السياسية في الأردن للمزيد زيارة
http://www.jordanpolitics.org/ar/documents-view/60/%D9%85%D8%AE%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/41

١٨. الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني بن الحسين- أوراق للنقاش، للمزيد زيارة
Kingabdwllah.go/index.php/ar-jo/pages/view/id/246.htm
١٩. الموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة CPI- apr.pdf
٢٠. النشرة الإحصائية للبنك المركزي الأردني المجلد ٥٠ العدد ٢ شباط ٢٠١٤، ص ١٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١. المجلة الأوروبية للبحوث السياسية لمزيد من المعلومات زيارة....
http://www.web.pdx.edu/~gilleyb/Gilley_MeaningMeasureofLegitimacy.pdf

٢٢. ويكي ثورة للمزيد زيارة.....
http://wikithawra.wordpress.com/2014/01/09/sisi-mansour-detainees/

٢٣. اليوم السابع تقرير عن الاسوشيتدبرس لمزيد من المعلومات زيارة.....
http://www.youm7.com/story/2014/3/17/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%B4%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D8%B1%D8%B3_%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86_%D9%81%D9%89_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%AA_16_%D8%A3%D9%84%D9%81%D9%8B%D8%A7/1560917#.VE6XPWfchCc

٢٤. منظمة هيومن رايتس مونيتور للمزيد.....
http://fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=36965

٢٥. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١١ – ٢٠١٢ للمزيد.....

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2011-2012

للمزيد زيارة...
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=69102#.VE_z_WfchCc

٢٦. الايكونومست، وحدة الاستخبارات
https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf

٢٧. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية، للمزيد...

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

© Arts Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٨. تقرير الايكونومست، مؤشر الديمقراطية ٢٠١٢، للمزيد...

https://portoncv.gov.cv/dhub/porton.por_global.open_file?p_doc_id=1034

٢٩. الترتيب العالمي على سلم الديمقراطية

http://democracyranking.org/wordpress/?page_id=738

٣٠. مبادرة الإصلاح العربي
http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ADI_4_AR_annex-1.pdf

٣١. البنك الدولي للمزيد زيارة ....
http://databank.albankaldawli.org/data/views/reports/tableview.aspx

٣٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، للمزيد زيارة

http://www.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2014/Tables/PDF/11-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/Price%20Indices.pdf

٣٣. الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للموارد البشرية والشفافية
http://www.caoa.gov.eg/NR/rdonlyres/A80A575C-F51E-4442-80AA-11D52E23B6A4/5074/Copyof%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B511%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A91.pdf

٣٤. خلال مكالمة هاتفية مع برنامج من جديد على قناة "اون تي في لايف" للمزيد زيارة
http://www.albawabhnews.com/34409

٣٥. العربي الجديد(موقع الكتروني) لمزيد من الاطلاع زيارة

٣٦. وزارة النفط السورية للمزيد .... http://www.syria-oil.com/?p=8239
٣٧. وزارة النفط السورية للمزيد .... http://www.syria-oil.com/?p=8460
٣٨. وزارة النفط السورية للمزيد .... http://www.syria-oil.com/?p=9001
٣٩. موقع البنك الدولي للتنمية والتعمير

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق أ جداول التحليل الإحصائي

الجدول رقم (١) الملحق أ

years	x	jordanvaeiu	egypyvaeiu	syriavaeiu	jordanvaeiu-estimate	egyptvaeiu-estimate	syriavaeiu-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	0.37	0.31	0.21	0.381	0.32	0.221	0.3718	0.384383	0.3812
2010	2	0.38	0.35	0.2	0.372	0.345	0.187	0.36905	0.373401	0.37239
2011	3	0.38	0.39	0.16	0.363	0.37	0.153	0.3663	0.362419	0.36358
2012	4	0.34	0.38	0.11	0.354	0.395	0.119	0.36355	0.351437	0.35477
2013	5				0.345	0.42	0.085	0.3608	0.340455	0.34596
2014	6				0.336	0.445	0.051	0.35805	0.329473	0.33715
2015	7				0.327	0.47	0.017	0.3553	0.318491	0.32834
2016	8				0.318	0.495	-0.017	0.35255	0.307509	0.31953
2017	9				0.309	0.52	-0.051	0.3498	0.296527	0.31072
2018	10				0.3	0.545	-0.085	0.34705	0.285545	0.30191
2019	11				0.291	0.57	-0.119	0.3443	0.274563	0.2931
2020	12				0.282	0.595	-0.153	0.34155	0.263581	0.28429
R		-0.614	0.898	-0.966				-0.208	0.775	0.993
R^2		0.377	0.806	0.932				0.043	0.600	0.986

R : معامل الارتباط / لقياس قوة العلاقة ونوعها

R2 : معامل التحديد/ يقيس مدى تأثير المؤشر في مصر على المؤشر في الأردن

X : زمن الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢) الملحق أ

Years	x	jordanvagcs	egypyvagcs	syriavagcs	jordanvagcs-estimate	egyptvagcs-estimate	syriavagcs-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	0.42	0.48	0.35	0.431	0.496	0.365	0.481728	0.4612	0.4534
2010	2	0.5	0.5	0.39	0.462	0.512	0.36	0.478816	0.4548	0.4508
2011	3	0.45	0.36	0.34	0.493	0.528	0.355	0.475904	0.4484	0.4482
2012	4	0.54	0.5		0.524	0.544	0.35	0.472992	0.442	0.4456
2013	5				0.555	0.56	0.345	0.47008	0.4356	0.443
2014	6				0.586	0.576	0.34	0.467168	0.4292	0.4404
2015	7				0.617	0.592	0.335	0.464256	0.4228	0.4378
2016	8				0.648	0.608	0.33	0.461344	0.4164	0.4352
2017	9				0.679	0.624	0.325	0.458432	0.41	0.4326
2018	10				0.71	0.64	0.32	0.45552	0.4036	0.43
2019	11				0.741	0.656	0.315	0.452608	0.3972	0.4274
2020	12				0.772	0.672	0.31	0.449696	0.3908	0.4248
R		0.753	0.381	-0.189				-0.185	0.842	0.999
R^2		0.350	0.145	0.036				0.0.4	0.708	0.999

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣) الملحق أ

years	x	jordanvahum	egypyvahum	syriavahum	jordanvahum-estimate	egyptvahum-estimate	syriavahum-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	0.13	0.25	0.6	0.101	0.202		0.177734		0.177734
2010	2	0.13	0.13	0.6	0.132	0.214		0.185738		0.185738
2011	3	0.25	0.25	0.6	0.163	0.226		0.193742		0.193742
2012	4	0.25	0.25	0.6	0.194	0.238		0.201746		0.201746
2013	5				0.225	0.25		0.20975		0.20975
2014	6				0.256	0.262		0.217754		0.217754
2015	7				0.287	0.274		0.225758		0.225758
2016	8				0.318	0.286		0.233762		0.233762
2017	9				0.349	0.298		0.241766		0.241766
2018	10				0.38	0.31		0.24977		0.24977
2019	11				0.411	0.322		0.257774		0.257774
2020	12				0.442	0.334		0.265778		0.265778
R		0.894	0.258	NA				0.577	NA	0.577
R^2		0.800	0.067	NA				0.333	NA	0.333

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤) الملحق أ

years	X	jordanvaprs	egypyvaprs	syriavaprs	jordanvaprs-estimate	egyptvaprs-estimate	syriavaprs-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	0.67	0.33	0.25	0.674	0.382		0.667568		0.667568
2010	2	0.67	0.42	0.25	0.658	0.329		0.655696		0.655696
2011	3	0.63	0.25	0.25	0.642	0.276		0.643824		0.643824
2012	4	0.63	0.21	0.25	0.626	0.223		0.631952		0.631952
2013	5				0.61	0.17		0.62008		0.62008
2014	6				0.594	0.117		0.608208		0.608208
2015	7				0.578	0.064		0.596336		0.596336
2016	8				0.562	0.011		0.584464		0.584464
2017	9				0.546	-0.042		0.572592		0.572592
2018	10				0.53	-0.095		0.56072		0.56072
2019	11				0.514	-0.148		0.548848		0.548848
2020	12				0.498	-0.201		0.536976		0.536976
R		-0.894	-0.737	NA				0.901	NA	0.901
R^2		0.800	0.543	NA				0.813	NA	0.813

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٥) الملحق أ

years	x	jordanpveiu	egypypveiu	syriapveiu	jordanpveiu-estimate	egyptpveiu-estimate	syriapveiu-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	0.45	0.5	0.5	0.445	0.54	0.535	0.42422	0.43527	0.44352
2010	2	0.4	0.55	0.45	0.415	0.455	0.345	0.407815	0.41209	0.414865
2011	3	0.4	0.3	0.05	0.385	0.37	0.155	0.39141	0.38891	0.38621
2012	4	0.35	0.3	0.0	0.355	0.285	-0.035	0.375005	0.36573	0.357555
2013	5				0.325	0.2	-0.225	0.3586	0.34255	0.3289
2014	6				0.295	0.115	-0.415	0.342195	0.31937	0.300245
2015	7				0.265	0.03	-0.605	0.32579	0.29619	0.27159
2016	8				0.235	-0.055	-0.795	0.309385	0.27301	0.242935
2017	9				0.205	-0.14	-0.985	0.29298	0.24983	0.21428
2018	10				0.175	-0.225	-1.175	0.276575	0.22665	0.185625
2019	11				0.145	-0.31	-1.365	0.26017	0.20347	0.15697
2020	12				0.115	-0.395	-1.555	0.243765	0.18029	0.128315
R		-0.949	-0.834	-0.938				0.621	0.781	0.960
R^2		0.900	0.696	0.880				0.386	0.610	0.921

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٦) الملحق أ

Years	x	jordanpvgcs	egypypvgcs	syriapvgcs	jordanpvgcs-estimate	egyptpvgcs-estimate	syriapvgcs-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	0.79	0.57	0.88	0.791	0.581	0.895	0.781061	0.765085	0.820658
2010	2	0.82	0.49	0.95	0.777	0.487	0.92	0.773447	0.76316	0.760346
2011	3	0.68	0.42	0.93	0.763	0.393	0.945	0.765833	0.761235	0.700034
2012	4	0.79	0.28		0.749	0.299	0.97	0.758219	0.75931	0.639722
2013	5				0.735	0.205	0.995	0.750605	0.757385	0.57941
2014	6				0.721	0.111	1.02	0.742991	0.75546	0.519098
2015	7				0.707	0.017	1.045	0.735377	0.753535	0.458786
2016	8				0.693	-0.077	1.07	0.727763	0.75161	0.398474
2017	9				0.679	-0.171	1.095	0.720149	0.749685	0.338162
2018	10				0.665	-0.265	1.12	0.712535	0.74776	0.27785
2019	11				0.651	-0.359	1.145	0.704921	0.745835	0.217538
2020	12				0.637	-0.453	1.17	0.697307	0.74391	0.157226
R		-0.293	-0.986	0.693				0.163	-0.038	-0.679
R^2		0.086	0.973	0.481				0.026	0.001	0.461

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٧) الملحق أ

years	x	jordanpvhum	egypypvhum	syriapvhum	jordanpvhum-estimate	egyptpvhum-estimate	syriapvhum-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	0.59	0.44	0.31	0.575	0.438	0.341	0.572884	0.561412	0.574934
2010	2	0.5	0.34	0.31	0.5	0.296	0.217	0.499328	0.495444	0.499958
2011	3	0.38	0.06	0	0.425	0.154	0.093	0.425772	0.429476	0.424982
2012	4	0.38	0.06	0	0.35	0.012	-0.031	0.352216	0.363508	0.350006
2013	5				0.275	-0.13	-0.155	0.27866	0.29754	0.27503
2014	6				0.2	-0.272	-0.279	0.205104	0.231572	0.200054
2015	7				0.125	-0.414	-0.403	0.131548	0.165604	0.125078
2016	8				0.05	-0.556	-0.527	0.057992	0.099636	0.050102
2017	9				-0.025	-0.698	-0.651	-0.01556	0.033668	-0.02487
2018	10				-0.1	-0.84	-0.775	-0.08912	-0.0323	-0.09985
2019	11				-0.175	-0.982	-0.899	-0.16268	-0.098268	-0.17483
2020	12				-0.25	-1.124	-1.023	-0.23623	-0.164236	-0.2498
R		-0.948	-0.941	-0.894				-0.988	0.933	-0.999
R^2		0.899	0.885	0.800				0.976	0.871	0.999

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٨) الملحق أ

years	x	jordanpvprs	egypypvprs	syriapvprs	jordanpvprs-estimate	egyptpvprs-estimate	syriapvprs-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	0.76	0.72	0.69	0.787	0.742	0.72	0.788494	0.79372	0.78713
2010	2	0.8	0.75	0.69	0.744	0.704	0.62	0.744528	0.74612	0.7441
2011	3	0.67	0.64	0.47	0.701	0.666	0.52	0.700562	0.69852	0.70107
2012	4	0.66	0.63	0.43	0.658	0.628	0.42	0.656596	0.65092	0.65804
2013	5				0.615	0.59	0.32	0.61263	0.60332	0.61501
2014	6				0.572	0.552	0.22	0.568664	0.55572	0.57198
2015	7				0.529	0.514	0.12	0.524698	0.50812	0.52895
2016	8				0.486	0.476	0.02	0.480732	0.46052	0.48592
2017	9				0.443	0.438	-0.08	0.436766	0.41292	0.44289
2018	10				0.4	0.4	-0.18	0.3928	0.36532	0.39986
2019	11				0.357	0.362	-0.28	0.348834	0.31772	0.35683
2020	12				0.314	0.324	-0.38	0.304868	0.27012	0.3138
R		-0.810	-0.829	-0.925				0.999	0.970	-0.999
R^2		0.657	0.688	0.856				0.999	0.940	0.999

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٩) الملحق أ

years	x	jordan democracy-economist	egypt democracy-economist	syria democracy-economist	jordan democracy-estimate	egypt democracy-estimate	syria democracy-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2010	1	3.74	3.07	2.31	3.777	2.37	2.657	3.76125	3.783203	3.776121
2011	2	3.89	3.95	1.99	3.787	3.115	2.317	3.779875	3.790343	3.786071
2012	3	3.76	4.56	1.63	3.797	3.86	1.977	3.7985	3.797483	3.796021
2013	4				3.807	4.605	1.637	3.817125	3.804623	3.805971
2014	5				3.817	5.35	1.297	3.83575	3.811763	3.815921
2015	6				3.827	6.095	0.957	3.854375	3.818903	3.825871
2016	7				3.837	6.84	0.617	3.873	3.826043	3.835821
2017	8				3.847	7.585	0.277	3.891625	3.833183	3.845771
2018	9				3.857	8.33	-0.063	3.91025	3.840323	3.855721
2019	10				3.867	9.075	-0.403	3.928875	3.847463	3.865671
2020	11				3.877	9.82	-0.743	3.9475	3.854603	3.875621
R		0.123	0.995	-0.999				0.225	-0.089	-0.999
R^2		0.015	0.898	0.999				0.051	0.008	0.999

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٠) الملحق أ

years	x	jordan democracy-islah	egypt democracy-islah	syria democracy-islah	jordan democracy-estimate	egypt democracy-estimate	syria democracy-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2008	1	6.05	5.27		6.161	5.506	4.667	6.031934	6.423021	6.031934
2009	2	6.2	5.91	4.56	6.107	5.632	4.587	6.062048	6.257981	6.062048
2010	3	6.2	5.91	4.56	6.053	5.758	4.507	6.092162	6.092941	6.092162
2011	4	5.87	5.69	4.4	5.999	5.884	4.427	6.122276	5.927901	6.122276
2012	5				5.945	6.01	4.347	6.15239	5.762861	6.15239
2013	6				5.891	6.136	4.267	6.182504	5.597821	6.182504
2014	7				5.837	6.262	4.187	6.212618	5.432781	6.212618
2015	8				5.783	6.388	4.107	6.242732	5.267741	6.242732
2016	9				5.729	6.514	4.027	6.272846	5.102701	6.272846
2017	10				5.675	6.64	3.947	6.30296	4.937661	6.30296
2018	11				5.621	6.766	3.867	6.333074	4.772621	6.333074
2019	12				5.567	6.892	3.787	6.363188	4.607581	6.363188
2020	13				5.513	7.018	3.707	6.393302	4.442541	6.393302
R		-0.444	0.539	-0.866				0.461	0.999	0.461
R^2		0.198	0.291	0.750				0.212	0.999	0.212

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١١) الملحق أ

years	x	jordan GPR	egypt GPR	syria GPR	jordan GPR-estimate	egypt GPR-estimate	syria GPR-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	8.8	5.1	5	7.982	4.07	3.88	8.59975	7.94232	7.9806
2010	2	6.8	1.8	-3.7	8.264	3.24	-4.74	8.413	8.25264	8.262
2011	3	9.02	2.2	-18.8	8.546	2.41	-13.36	8.22625	8.56296	8.5434
2012	4	9	2.2	-18.7	8.828	1.58	-21.98	8.0395	8.87328	8.8248
2013	5				9.11	0.75	-30.6	7.85275	9.1836	9.1062
2014	6				9.392	-0.08	-39.22	7.666	9.49392	9.3876
2015	7				9.674	-0.91	-47.84	7.47925	9.80424	9.669
2016	8				9.956	-1.74	-56.46	7.2925	10.11456	9.9504
2017	9				10.238	-2.57	-65.08	7.10575	10.42488	10.2318
2018	10				10.52	-3.4	-73.7	6.919	10.7352	10.5132
2019	11				10.802	-4.23	-82.32	6.73225	11.04552	10.7946
2020	12				11.084	-5.06	-90.94	6.5455	11.35584	11.076
R		0.339	-0.701	-0.947				0.363	-0.39	0.999
R^2		0.115	0.492	0.897				0.132	0.152	0.999

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٢) الملحق أ

years	x	jordan index	egypt index	syria index	jordan index-estimate	egypt index-estimate	syria index-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	124.5	105.9	144	124.03	105.61	102.85	124.0024	125.7621	124.0371
2010	2	130	116.4	148	130.36	116.07	181.7	130.3203	130.9662	130.3196
2011	3	136	125	204.5	136.69	126.53	260.55	136.6381	136.1703	136.602
2012	4	143.6	137.9	388	143.02	136.99	339.4	142.956	141.3744	142.8844
2013	5				149.35	147.45	418.25	149.2738	146.5785	149.1669
2014	6				155.68	157.91	497.1	155.5916	151.7826	155.4493
2015	7				162.01	168.37	575.95	161.9095	156.9867	161.7317
2016	8				168.34	178.83	654.8	168.2273	162.1908	168.0141
2017	9				174.67	189.29	733.65	174.5452	167.3949	174.2966
2018	10				181	199.75	812.5	180.863	172.599	180.579
2019	11				187.33	210.21	891.35	187.1808	177.8031	186.8614
2020	12				193.66	220.67	970.2	193.4987	183.0072	193.1439
R		0.997	0.997	0.888				0.999	0.92	0.999
R^2		0.994	0.994	0.789				0.998	0.847	0.998

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٣) الملحق أ

years	x	jordanindebit	egyptindebit	syriaindebit	jordanindebit-estimate	egyptindebit-estimate	syriaindebit-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	61.1	91.8	23	60.56	84.22	11.9	70.23366	61.3114	61.01032
2010	2	65.4	73.6	35	67.12	84.84	46.3	70.35952	67.3658	67.22554
2011	3	75.5	85.2	70	73.68	85.46	80.7	70.48538	73.4202	73.44076
2012	4	79.6	90	126	80.24	86.08	115.1	70.61124	79.4746	79.65598
2013	5				86.8	86.7	149.5	70.7371	85.529	85.8712
2014	6				93.36	87.32	183.9	70.86296	91.5834	92.08642
2015	7				99.92	87.94	218.3	70.98882	97.6378	98.30164
2016	8				106.48	88.56	252.7	71.11468	103.6922	104.5169
2017	9				113.04	89.18	287.1	71.24054	109.7466	110.7321
2018	10				119.6	89.8	321.5	71.3664	115.801	116.9473
2019	11				126.16	90.42	355.9	71.49226	121.8554	123.1625
2020	12				132.72	91.04	390.3	71.61812	127.9098	129.3777
R		0.984	0.098	0.961				0.193	0.945	-0.952
R^2		0.969	0.01	0.924				0.037	0.894	0.907

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٤) الملحق أ

years	x	jordanunemploy	egyptunemploy	syriaunemploy	jordanunemploy-estimate	egyptunemploy-estimate	syriaunemploy-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	12.5	9	8.4	12.61	9.69	4.68	12.55662	12.64828	12.62427
2010	2	12.9	12	14.9	12.57	11.08	20.66	12.55384	12.58436	12.58194
2011	3	12.2	12.7	37	12.53	12.47	36.64	12.55106	12.52044	12.53961
2012	4	12.6	13.4	54.3	12.49	13.86	52.62	12.54828	12.45652	12.49728
2013	5				12.45	15.25	68.6	12.5455	12.3926	12.45495
2014	6				12.41	16.64	84.58	12.54272	12.32868	12.41262
2015	7				12.37	18.03	100.56	12.53994	12.26476	12.37029
2016	8				12.33	19.42	116.54	12.53716	12.20084	12.32796
2017	9				12.29	20.81	132.52	12.53438	12.13692	12.28563
2018	10				12.25	22.2	148.5	12.5316	12.073	12.2433
2019	11				12.21	23.59	164.48	12.52882	12.00908	12.20097
2020	12				12.17	24.98	180.46	12.52604	11.94516	12.15864
R		-0.179	0.927	0.981				-0.015	-0.299	-0.526
R^2		0.032	0.859	0.962				0.0001	0.089	0.277

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١٥) الملحق أ

years	x	jordan total econm	egypt total econm	syria total econm	jordan total econm-estimate	egypt total econm-estimate	syria total econm-estimate	jor on egy	jor on syr	jor on (egy+syr)
2009	1	206.9	211.8	180.4	205.182	203.59	122.55	209.1746	207.43985	207.3552
2010	2	215.1	203.8	201.6	218.314	215.23	257.4	219.6622	219.1718	219.0065
2011	3	232.72	225.1	330.3	231.446	226.87	392.25	230.1499	230.90375	230.6579
2012	4	244.8	243.5	587	244.578	238.51	527.1	240.6375	242.6357	242.3092
2013	5				257.71	250.15	661.95	251.1252	254.36765	253.9606
2014	6				270.842	261.79	796.8	261.6128	266.0996	265.6119
2015	7				283.974	273.43	931.65	272.1004	277.83155	277.2632
2016	8				297.106	285.07	1066.5	282.5881	289.5635	288.9146
2017	9				310.238	296.71	1201.35	293.0757	301.29545	300.5659
2018	10				323.37	308.35	1336.2	303.5634	313.0274	312.2173
2019	11				336.502	319.99	1471.05	314.051	324.75935	323.8686
2020	12				349.634	331.63	1605.9	324.5386	336.4913	335.5199
R		0.983	0.866	0.931				0.914	0.946	0.946
R^2		0.974	0.75	0.868				0.836	0.894	0.894

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١) ملحق (ب)

المؤشر / التقييم	الأردن											
	٢٠١٠				٢٠١١				٢٠١٢			
	EIU	GCS	HUM	PRS	EIU	GCS	HUM	PRS	EIU	GCS	HUM	PRS
المساءلة	0.38	0.50	0.13	0.67	0.38	0.45	0.25	0.63	0.34	0.54	0.25	0.63
Voice and Accountability (VA)	0.37	0.42	0.13	0.67								
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.40	0.82	0.50	0.80	0.40	0.68	0.38	0.67	0.35	0.79	0.38	0.66
Political stability absence of violence(PV)	0.45	0.79	0.59	0.76								
فعالية الحكومة	0.25	0.64	——	0.50	0.25	0.61	——	0.50	0.25	0.65	——	0.50
Government Effectiveness (GE)	0.25	0.55	——	0.50								
نوعية التنظيم والضبط	0.45	0.56	0.63	0.82	0.45	0.52	0.65	0.82	0.50	0.54	0.65	0.68
Regulatory Quality	0.45	0.51	0.65	0.82								
دور القانون	0.50	0.73	——	0.67	0.53	0.66	0.50	0.67	0.53	0.70	0.50	0.67
Rule of low	0.50	0.68	——	0.67								
السيطرة على الفساد	0.25	0.64	——	0.50	0.25	0.52	——	0.50	0.25	0.60	——	0.42
Control of Corruption	0.25	0.54	——	0.50								

EIU: الايكونومست **GCS : المنتدى الاقتصادي العالمي** **HUM : حقوق الإنسان** **PRS : دليل المخاطر القطرية الدولية**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢) ملحق (ب)

التقييم / المؤشر	مصر														
	٢٠١٠					٢٠١١					٢٠١٢				
	EIU	GCS	HUM	PRS	ADB	EIU	GCS	HUM	PRS	ADB	EIU	GCS	HUM	PRS	ADB
المساءلة	0.35 0.31	0.50 0.48	0.13 0.25	0.42 0.33	—— ——	0.39	0.36	0.25	0.25	——	0.38	0.50	0.25	0.21	——
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.55 0.50	0.49 0.57	0.34 0.44	0.75 0.72	—— ——	0.30	0.42	0.06	0.64	——	0.30	0.28	0.06	0.63	——
فعالية الحكومة	0.38 0.38	0.44 0.36	—— ——	0.50 0.50	0.53 0.53	0.38	0.34	——	0.50	0.40	0.25	0.31	——	0.50	0.35
نوعية التنظيم والضبط	0.65 0.65	0.44 0.42	—— ——	0.50 0.50	0.60 0.60	0.65	0.39	——	٠.٤٥	0.50	0.65	0.38	——	0.45	0.48
دور القانون	0.69 0.66	0.54 0.60	—— ——	0.58 0.58	0.50 0.50	0.47	0.53	0.50	0.50	0.40	0.44	0.39	0.50	0.50	0.48
مكافحة الفساد	0.25 0.25	0.49 0.49	—— ——	0.33 0.33	0.40 0.40	0.25	0.38	——	0.33	0.20	0.25	0.33	——	0.33	0.20

ADB : البنك الافريقي للسياسات القطرية والتقييم المؤسسي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣) ملحق (ب)

المؤشر / التقييم	سوريا											
	٢٠١٠				٢٠١١				٢٠١٢			
	EIU	GCS	HUM	PRS	EIU	GCS	HUM	PRS	EIU	GCS	HUM	PRS
المساءلة	0.20	0.39	0.6	0.25	0.16	0.34	0.6	0.25	0.11	—	0.6	0.25
	0.21	0.35	0.6	0.25								
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.45	0.95	0.31	0.69	0.05	0.93	0.00	0.47	0.00	—	0.00	0.43
	0.50	0.88	0.31	0.69								
فعالية الحكومة	0.25	0.41	—	0.38	0.25	0.50	—	0.38	0.25	—	—	0.38
	0.25	0.41	—	0.38								
نوعية التنظيم والضبط	0.50	0.44	—	0.36	0.50	0.46	—	0.36	0.25	—	—	0.36
	0.50	0.42	—	0.41								
دور القانون	0.44	0.58	—	0.83	0.38	0.57	—	0.75	0.16	—	—	0.75
	0.44	0.55	—	0.83								
السيطرة على الفساد	—	—	—	0.33	—	—	—	0.33	—	—	—	0.25
				0.33								

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study aims to identify the reasons that caused the political changes in Egypt and Syria and the future repercussions on Jordan, and to recognize the correlation coefficient between the Egyptian economy and the economy of Syria, on one hand and the Jordanian economy on the other hand, in order to measure the correlation between the change in the economic conditions, and its effect on the political stability in Jordan.

According to that, it has been confirmed the hypothesis of the study, which is that the political changes in Egypt and Syria have affected negatively the political and economic situations in Jordan. In addition to that, the consequences of these effects will last until 2020.

The researcher has handled the associative relationship among the political and economic indication values in Egypt and Jordan in one side , the political and economic indication values in Syria and Jordan in the other side and the political and economic indication values in Egypt and Syria together and their effect on Jordan.

The researcher has found that there is a relationship between the political and economic indication values in Egypt and Syria individually or together on Jordan. Moreover, the strength of the relationship and its direction differ from one indicator to another (a positive correlation, an inverse correlation, a strong relationship, a medium relationship, or a weak one). However, the greatest percentage has showed what happened in Egypt and Syria has influenced Jordan negatively. The effect amount depends on the correlation coefficient and the selection coefficient between indication values in Jordan and Egypt and Jordan and Syria.

According to Scenarios, which have been drafted (possible scenarios, probable scenarios and preferred ones), so the scenario that is probable has had the most focus because it was drafted on the assumption of improving the indication values in Egypt and Syria and its effect on Jordan from one side, the assumption of getting worse for the indication values in Egypt and Syria and their effects in the increase unstable political case in Jordan.

Scenarios have been drafted according to the facts included in the chapters of the study. The results of the study are related to two main factors. The first factor is the stability of indication values on its general directions. And the second one is the lack of what is called the Low probability –High Impact.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com